

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية

الصينية (١٩٨٩ - ٢٠٠٣)

*The Impact Of Technological Development On The
Foreign Policy Of China (1989 - 2003)*

إعداد الطالب

حمدان فهد السرحان

إشراف الأستاذ الدكتور

وليد عبد الحي

حقل التخصص

الاقتصاد السياسي الدولي

٢٠٠٥

أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٩-٢٠٠٣)

أعداد

حمدان فهد السرحان

بكالوريوس علوم سياسية ، جامعة اليرموك ١٩٩٦ م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

وافق عليها

وليد سليم عبد الحي رئيساً و مشرفاً

أستاذ العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك

عطا زهرة عضواً

أستاذ العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك

عبد الرزاق بني هاني عضواً

أستاذ في الاقتصاد ، جامعة اليرموك

محمد المومني عضواً

أستاذ مساعد في العلوم السياسية ، جامعة اليرموك

٢٠٠٥ / ١٢ / ٢٩

((أني رأيت أنة لا يكتب احد كتابا في يومه ألا قال في غده: لو غير هذا
لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو
ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص
على جملة البشر))

العماد الاصفهاني

الإهداء:

إلى روح والدي الطاهرة

إلى نبع العطاء والحنان الجاري والدتي

إلى من هم خير عون لي في كل حين أخوتي وخواتي

إلى رفيقة دربي نور

إليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع .

© Arabic Digital Library - Yamouk University

الشكر والتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى ،أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة ،وإخص بالشكر أستاذي الدكتور وليد عبد الحي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ،والذي ما توانى يوماً عن تقديم النصح والمشورة لي فكان لتوجيهاته وارشادته الدور الأكبر في إخراج هذه الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور عبد الززاق بني هاني والأستاذ الدكتور عطا الزهرة والدكتور محمد المومني ،لتفضلهم بقبول المشاركة في لجنة المناقشة ،والى كافة الأساتذة في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك .

كما أتقدم بالشكر لوزارة الداخلية ممثلة بمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ،وعطوفة مدير قضاء المنشية السيد حسام الطراونة والزملاء عاطف الخوالدة ،مهدي البدارين،مريم شديفات،أمال شديفات ،لسعيهم الدعوب في تسهيل مهمتي لإكمال هذه الدراسة .

ولايفوتني أن أتقدم إلى الإخوة والأصدقاء عماد الشدوح ،بشار القبلان،باسم عضيبات ،أياد الديك ،زكريا أبو دامس ،رمزي الردايدة ،أمل حسن، لوقوفهم إلى جانبي في كل الملمات فجزاهم الله خير الجزاء.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٢	أهمية الدراسة
٢	فرضية الدراسة
٢	مشكلة الدراسة
٣	فترة الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٤	الدراسات السابقة
٧	الفصل الأول : أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية
٨	المبحث الأول : التكنولوجيا
٨	المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا
١٢	المطلب الثاني: التطور التكنولوجي
١٢	أولاً : مفهوم التطور التكنولوجي
١٣	ثانياً: مؤشرات التطور التكنولوجي
١٥	المبحث الثاني: أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية
٢٢	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية
٢٨	المطلب الثاني: أثر التطور التكنولوجي على محددات السياسة الخارجية
٦٢	المطلب الثالث: أثر التطور التكنولوجي على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية
٧٣	المطلب الرابع: أثر التطور التكنولوجي على أهداف السياسة الخارجية
٧٧	الفصل الثاني : أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية
٧٨	المبحث الأول : أثر التطور التكنولوجي على بنية وزارة الخارجية
٨٧	المبحث الثاني: مؤشرات التطور التكنولوجي في الصين
١٠٦	المبحث الثالث : أثر التطور التكنولوجي على المحددات السياسية الخارجية الصينية
١٠٨	المطلب الأول: أثر التطور التكنولوجي على المحددات الداخلية
١٤١	المطلب الثاني : أثر التطور التكنولوجي على المحددات الخارجية
١٤٦	المبحث الرابع: أثر التطور التكنولوجي على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية
١٥٥	المبحث الخامس: أثر التطور التكنولوجي على أهداف السياسة الخارجية الصينية
١٦١	النتائج
١٦٧	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم الجدول
١٩	عدد السنوات التي استغراقها بعض التكنولوجيا ل ٥٠ مليون مشترك	.١
٤١	طبيعة الصراع التقليدي والحديث في ظل التطور التكنولوجي	.٢
٥٨	الفرق بين الأنماط السائد في النظام القديم والجديد	.٣
٨٤	مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين (١٩٨٩-٢٠٠١)	.٤
١٠٢	القدرات العسكرية الصينية الجوية	.٥
١٠٣	القدرات العسكرية الصينية البرية	.٦
١٠٤	القدرات العسكرية الصينية البحرية	.٧
١٢٥	التقنيات العسكرية الصينية الحديثة	.٨
١٣٧	نسبة التكنوقراط في السلطة في الصين	.٩
١٤٨	التجارة الخارجية الصينية (١٩٨٩ - ٢٠٠٠)	.١٠

الملخص

السرطان، حمدان فهد. اثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية، رسالة

ماجستير بجامعة اليرموك، ٢٠٠٥. (المشرف: د. وليد عبد الحي)

سعت هذه الدراسة إلى معرفة اثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية بين عامي ١٩٨٩-٢٠٠٣، واستخدم الباحث تكامل المناهج العلمية في الدراسة حيث استخدم منهج تحليل العلاقات السياسات والمنهج التاريخي، وافترض الباحث وجود علاقة بين التطور التكنولوجي وزيادة الفئة التكنوقراطية في بنية السلطة مما يعزز التغيير في أهداف وأدوات السياسة الخارجية الصينية.

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي

١. ساهمت الثورة الهائلة في التكنولوجيا إلى حدوث نوع من الانفصال بين الظاهرة الاقتصادية والظاهرة العسكرية، مما أدى إلى بروز الظاهرة الاقتصادية على حساب الظاهرة العسكرية والأيدلوجية، وهو ما أدى إلى عقلنة السياسة الخارجية الصينية وإشراك واسع للتكنوقراط في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وهو ما أدى إلى تزايد رجال التكنولوجيا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، رغم أن المحرك الأيدلوجي للقومية الصينية بقي موجوداً.

٢. أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة أهمية الأداة الإعلامية، حيث أصبحت الدولة تعتمد كثيراً على الوسائل الإعلامية المسموعة والمقروءة لتنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها المرجوة.

٣. عملت الثورة التكنولوجية على تغيير الأداة الدبلوماسية، من خلال إدخال التكنوقراط (القضاة والمهندسين والأطباء والأكاديميين) الأمر الذي أدى إلى إضفاء البعد المدني على

الدبلوماسية الصينية بدلا من البعد العسكري، وهو ما جعل التطور التكنولوجي ، يصبح محددًا للسياسة الخارجية، وأداة تنفيذ لها. بعد أن كان هدفا من أهداف السياسة الخارجية الصينية، إن هذه النتائج تثبت فرضية الباحث في أن هناك علاقة بين التطور التكنولوجي وزيادة التكنوقراط في مؤسسات صنع القرار السياسي الصيني، فقد أدت سياسة الإصلاح والانفتاح التي تبعتها الصين منذ أكثر من عشرين عاما إلى تنامي نسبة التكنوقراط في مؤسسات السلطة ، وهم لازالوا في زيادة مستمرة في مؤسسات السلطة المختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

Al-Sarhan, Hamdan fahed. **The Impact of Technological Development On The Foreign Policy Of China**, Master Thesis in the Yarmouk University, 2005 (Supervisor: Prof Dr. Waleed Abdel Haii)

This study aimed at exploring the impact of the technological development on the foreign policy of China between the years of 1989-2003. The researcher followed a multi-methods design in this study; including political relations analysis and the historical approaches. The researcher hypothesized that there is a relationship between technological development and the widening of the technocratic class in the structure of the authority, which enhances the variability of targets and devices of the Chinese foreign policy.

The following findings were revealed:

- The tremendous technological advancement led to somewhat separation between both the economic and military phenomena, the fact that led to emergence of the economic phenomena on the expense of the military and ideological ones. Rationality felt in the foreign policy of China and wide-scale involvement of technocrats in the foreign decision-making process were both a result of such developments and have opened the door for a wide participation of the technocrats in the foreign decision-making process, despite that the ideological catalyst of the Chinese nationalism still in place.
- The technological advancement has led to the increased importance of the media, where the state more increasingly

depends on the auditory and printed media to achieve its foreign policies and intended targets.

- The technological advancements caused the change of diplomatic device through opening the door for participation by the technocrats (judges, engineers, physicians, and academics). The fact that made Chinese diplomacy more civilized than military in nature, which in turn made the technological advancement as another limitation on the foreign policy, and an executive instrument rather than a goal for the foreign policy of China as before.

Outcomes by this study prove the hypothesis that there is a relationship between the technological advancement and the increased numbers of technocrats in the decision-making agencies of China. The policy of restoration and openness followed by China more than twenty years ago resulted in growing numbers of technocrats in the authority hierarchies, and numbers still increasing in variety authority institutions.

Key words Technology, Technological Advancement, Foreign Policy.

المقدمة

شهد العالم في الخمسين سنة الأخيرة من القرن الماضي ثورة تكنولوجية عظيمة لم تشهدها البشرية خلال القرون السابقة ، إذ أصبح التسارع الذي تشهده حقول العلم والتكنولوجيا السمة المميزة لعصرنا الراهن، حيث ارتبطت القوة السياسية لبلد ما بمستوى الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي تحولت فيما بعد إلى أزمات ينعكس ظلها على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية.

وتشير الدراسات إلى انم التطور التكنولوجي لعب دوراً كبيراً في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، وكان السبب في كل التحولات الحديثة في مجالات الإنتاج، مما أدى إلى تغيير بنية هذه المجتمعات إلى مجتمعات تكنولوجية، أثرت بدورها على سلوكها السياسي.

واجهت الصين في بداية القرن الماضي الكثير من التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مثل انتشار الأمية والفقر والأمراض والمجاعات المتكررة بسبب تدهور الإنتاج الزراعي والتفكك المجتمعي وتدهور مستوى الحياة، إلا أن التطور التكنولوجي الذي شهدته الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، أدى إلى تطور في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية.

وبالتالي فإن لهذه التطورات انعكاسات وأثار على سياسة الصين الخارجية علاقتها

الدولية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الدولة التي كانت تسود علاقاتها نوعاً

من التوتر والخلافات في كثير من الأحيان حول العديد من القضايا .

أولاً: أهمية الدراسة:

تعتبر العلاقات الدولية بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين، وتعتبر السياسة الخارجية جزء من التفاعلات التي تعبر بدورها عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات والفاعلين الدوليين. وتأتي أهمية الدراسة لمعرفة الأمور التالية:

أولاً: أهمية التطور التكنولوجي في العلاقات الدولية وخصوصاً في مجال السياسة الخارجية.

ثانياً: محددات السياسة الخارجية وحجم تغيرها في ظل التطور التكنولوجي.

ثالثاً: انعكاسات التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية التي تمثل مؤشراً على مكانتها المستقبلية في سلم القوى الدولي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

ثانياً: فرضية الدراسة

تستند الدراسة على الفرضية التالية:

" هناك علاقة بين التطور التكنولوجي وزيادة الفئة التكنولوجية في بنية السلطة مما يعزز التغير في أهداف وأدوات السياسة الخارجية "

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تعيش الدولة القومية في المرحلة الحالية أزمة التحكم بالمدخلات والمخرجات في صنع السياسة الخارجية حيث أصبحت كل المتغيرات والمؤثرات التي تلعب دوراً حاسماً في رسم السياسة الخارجية متغيرات خارجية تخضع لعوامل خارجية وتتبع مشكلة الدراسة من ما يلي:

أولاً: معرفة دور هذا التسارع التكنولوجي في التأثير على السياسة الخارجية الصينية وخصوصاً في ظل عدم قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات الخارجية.

ثانياً: في ظل عمليات التشابك الاقتصادي أصبح من المتعذر على الدول الفصل بين المتغيرات الخارجية والداخلية في صناعة القرار السياسي مما أوجب على صانع القرار السياسي ملاحقة التغيرات والتطورات وخصوصاً في ظل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

ثالثاً: ساهمت التطورات التكنولوجية في التقليل من أهمية السيادة والتمسك بالمبادئ السابقة لمفهوم السيادة.

رابعاً: ساهمت التطورات التكنولوجية في اختفاء البعد الأيدلوجي في صنع السياسة الخارجية والتركيز على متغيرات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

رابعاً: فترة الدراسة:

استندت الدراسة على الفترة الزمنية من عام (١٩٨٩-٢٠٠٣) للأسباب التالية:

أولاً: يعتبر عام ١٩٨٩ بداية حقبة جديدة حافلة بالتغيرات بعيدة المدى في النظام السدولي وخصوصاً بعد انهيار جدار برلين وبدء تفكك الاتحاد السوفيتي والتوجه نحو النظام الدولي أحادي القطبية.

ثانياً: بداية ظهور الصين كقوة عالمية وخصوصاً في ضوء تحقيقها نسبة نمو ١٠% في الناتج القومي الإجمالي، مما جعلها من القوى العالمية الصاعدة في النظام الدولي.

ثالثاً: يعتبر عام ٢٠٠٣ بداية مرحلة جديدة للقوى الدولية وخصوصاً الأمريكية، وتورطها في حرب العراق وأفغانستان واستخدامها لمختلف الأسلحة المتطورة تكنولوجياً.

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: معرفة العوامل المؤثرة في توجيه ورسم السياسة الخارجية الصينية.

ثانياً: معرفة انعكاسات التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

سادساً: منهجية الدراسة

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية المكملة لبعضها البعض

أ- منهج تحليل العلاقات السياسية في إطار نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية:

يتحدث المنهج عن العوامل والمؤثرات المختلفة التي تسهم في عملية اتخاذ القرارات

السياسية في النظام السياسي الصيني وخصوصاً المتعلقة برسم السياسة الخارجية

الصينية، ودور التطورات التكنولوجية في رسم السياسة الخارجية الصيني.

ب- المنهج التاريخي:

يعتبر هذا المنهج التاريخ موجات من التغيير وهي موجات متتابعة ومستمرة

ومتراكمة، واستخدام هذا المنهج يفيد في معرفة السياسة الخارجية الصينية في فترات

زمنية مختلفة ودور العامل التكنولوجي بالتحديد في التأثير على السياسة الخارجية

الصينية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

توجد مجموعة كبيرة من الدراسات التي تناولت التطور التكنولوجي والسياسة

الخارجية وخصوصاً في الأونة الأخيرة وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

أولاً: دراسة التكنولوجيا والعلاقات الدولية⁽¹⁾

تحدث الكاتب عن أثر التطور التكنولوجي في العلاقات الدولية، حيث أشار إلى أن

التكنولوجيا أوجدت نموذجاً جديداً في نمط العلاقات الدولية مختلفاً عن الشكل التقليدي

(1) John v.Groner, technology and international relation. W.H.freeman and company, Sanfrensesco, 1997.

كما ساهمت أيضا في خلق الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وأدت إلى انعكاسات جديدة في الفروقات الرئيسة بين الدول في وسائل الإنتاج والموارد وعمليات نقل التكنولوجيا.

ثانياً: دراسة تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية^(١)

سعت الدراسة لمعرفة كيف ارتبطت المتغيرات التكنولوجية بإيجاد وحدات جديدة إلى جانب الوحدة الأساسية في النظام الدولي والتعرف على أهم المحاور التكنولوجية التي استطاعت إضعاف عناصر السيادة القومية بالتأثير على بنية السلطة والقوى السياسية والأفراد. كما تناولت آثار التكنولوجيا على أدوار ووظائف السيادة القومية وقد خلصت إلى أن التطورات التكنولوجية بعد أن كانت الأداة الرئيسية في نشأة وتطور الدولة القومية والوسيلة الأساسية في صيانة وحماية السيادة القومية ساهمت فيما بعد في تفويض السيادة وتراجعها.

ثالثاً: دراسة التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وفاق تطوره المستقبلية^(٢)

تناولت الدراسة الإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الصيني مسن خلال الخصوصية الصينية وتبني سياسة الإصلاح وسياسة اقتصاد السوق الاشتراكي حيث أشارت الدراسة إلى آفاق التطور الاقتصادي الصيني في ظل المتغيرات الدولية أو الرؤية الصينية المستقبلية وخلصت الدراسة إلى أن انتقال الصين إلى النظام الاقتصادي الحر، وقد خلق مجموعة من الآثار السلبية مثل الاستقطاب الطبقي وتزايد حدة الدخول وصعود طبقة رأسمالية جديدة ذات منهج ليبرالي ومصالح خاصة.

(١) الخصاونة، فادية، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.
(٢) عثمان، سعد بنعمة، سامرة، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وفاق تطوره المستقبلية، درائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

رابعاً: دراسة المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي من عام ١٩٧٨-٢٠١٠^(١)

هدفت الدراسة إلى معرفة مكانة الصين المستقبلية التي ستحققها عبر تسلسل زمني امتد من عام ١٩٧٨-٢٠١٠ من خلال تناول مجموعة من المؤشرات الإحصائية في مختلف المجالات، و علاقات الصين الدولية وتحليل التفاعل بين المتغيرات الداخلية (الثقافة السياسية والتركيب الديموغرافية، النظام السياسي) والمتغيرات الخارجية مثل (التفاعل مع البيئات الإقليمية والدولية وبرنامج التحول في الاقتصاد الصيني)، ومدى ارتباطه بالجوانب السياسية والعسكرية والثقافية وخلصت الدراسة إلى تقديم توقعات مستقبلية للمكانة المستقبلية التي قد تكون عليها الصين إذا ما استمرت بتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، برغم الضرر الذي سيلحق بالحزب الحاكم وتوجهاته العقائدية .

خامساً: دراسة السياسة الخارجية الصينية من عام ١٩٨٠-١٩٩٠^(٢)

هدفت الدراسة إلى كشف العوامل الداخلية والخارجية في توجيه سياسة الصين الخارجية خلال مرحلة ١٩٨٠-١٩٩٠ من القرن الماضي وبيّنت، إلى أن الصين قد حاولت خلال فترة الدراسة تحقيق أهدافها باستخدام سياسة الموقع الوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للاستفادة من العوامل الخارجية إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك لوجود صعوبات داخلية كبيرة، مثل عدم السيطرة على المناطق الساحلية وتنوع وتعدد الاقليات ودورها الانفصالي، وخارجية مثل حماية أمنها القومي ومحاولة خلق منطقة إقليمية مستقرة مما جعلها تنتهج سياسة براغماتية نتيجة ذلك.

(١) عبد الحمي، وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ - ٢٠١٠)، مركز الإمارات للبحوث والدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

(٢) الدرادكة، محمد، سياسة الصين الخارجية من عام ١٩٨٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨.

أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية

أن أثر التكنولوجيا قديمة قدم النوع البشري، بدأت مع وجود الإنسان الأول على الأرض وبدايات اكتشافاته التكنولوجية من النار والسكين وشبكة الصيد، وتطورت مع تطوره وارتقاء فكره، وإذا كانت بدايات الفكر الإنساني بدايات ميتافيزيقية مبنية على الأسطورة والمعتقدات الغيبية، إلا أنها تحولت فيها بعد إلى تغيرات علمية مرتبطة بالعلّة والسبب، حتى انتهت إلى ما حققه الإنسان في الوقت الراهن من تقدم متطور في بينته ومعتقداته وعقله. وتعتبر التكنولوجيا من المواضيع المتعددة الجوانب، فهسي ذات طابع (اجتماعي، اقتصادي، سياسي)، ومن سماتها أنها قابلة للتطور والتغير المستمر وذلك حسب حاجة الإنسان التي تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر^(١)، وترتبط التكنولوجيا ارتباطاً وثيقاً بالأفراد داخل المجتمعات وتعتبر إحدى قوى التغيير الاجتماعي باعتبارها معرفة منظمة، وتتجسد في نتائج سريعة للمنتوجات والعمليات الجديدة، فقد سهلت التكنولوجيا عملية الاتصال بين الشعوب، وساعدت على إطلاع الشعوب على تجارب بعضها البعض في مختلف الميادين والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فساهمت التكنولوجيا الحديثة في نشر القيم الاجتماعية والأفكار السياسية والاقتصادية والثقافات المختلفة بين المجتمعات لتتمكن بالنهاية من توجيه صانع السياسة الخارجية.

(١) Clark, Ian. Globalization and Fragmentation, Oxford University Press, 1997, London P20.

ولهذا نجد أن التكنولوجيا الحديثة أدت إلى خلق مجتمعات سيكولوجية، تقوم بتوسيع نطاق المعرفة بين الأفراد عبر المسافة والزمن، وخلق مجتمعات تخيلية تتكون من أفراد يعرفون بعضهم البعض عن طريق شبكات الاتصال، الأمر الذي أدى إلى إيجاد مجتمع ما بعد الحداثة الذي أصبحت الدول فيه كيانات هلامية، وأقل اهتماما ومشاركة في صنع السياسة الخارجية والأحداث التي تدور حول العالم.

وقد أخلت التكنولوجيا الطريق أمام مؤسسات ومنظمات وجماعات أخرى لتقوم بجانب من دور الدولة وتصبح طرفاً جديداً في تلك العلاقات، مما أدى إلى إضعاف دور الأخيرة وتقليل فاعليتها وأصبحت الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية من توفير للأمن القومي، الدفاع الوطني، وتأمين مستويات معيشية عالية، الأمر الذي أدى بالدولة لمواجهة حالة من ضغط ما فوق الدولة ممثلة بالشركات التجارية العالمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية، وما دون الدولة ممثلة بالأحزاب السياسية والثقافات الفرعية الأقليات^(١)، كما ساهمت التكنولوجيا من الناحية السياسية بالعمل على خلق عمليات فك وإعادة تركيب كبرى لكيانات سياسية وثقافية، إذ عملت التكنولوجيا الحديثة كما يعتقد البعض على إيجاد ما يسمى بتجانس الثقافة العالمية، ثقافة ما بعد المكتوب أو الثقافة المصورة التي لها القدرة العالمية في التأثير وتجاوز الحدود، فوسائل الاتصال ووسائل نقل المعلومات الحديثة تعمل على إزالة العوائق اللغوية بين المجتمعات الإنسانية والسير نحو القرية العالمية.^(٢)

(١) المشاقبة عاهد مسلم، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص (٧)

(٢) المشاقبة عاهد مسلم، آثار الاتصالات والمعلومات والإعلام الفضائي الوالد من دول الشمال على الجنوب، ص (٢٣).

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا

تطور استخدام كلمة التكنولوجيا، في العصور الحديثة وخاصة بعد الثورة الصناعية في أواسط القرن الثامن عشر نتيجة التفاعل الكبير بين العلوم الرياضية والطبيعية من جهة والتطبيقات العملية لتلك العلوم من جهة أخرى، فجاءت الآلة وبدأت تأخذ مكانتها البارزة في الإنتاج الصناعي، وبعدها توسع مفهوم التكنولوجيا حتى أصبح من أكثر الألفاظ استخداماً وشيوعاً وبدأت تظهر تعريفات وآراء مختلفة في هذا المفهوم^(١) وتعددت التعريفات التي وضعت لتحديد مفهومها، باختلاف نظرة المعرفين أنفسهم للموضوع، ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد يرضي جميع الأطراف وبقيت بين مؤيد ومعارض، فالمؤيد للتكنولوجيا يرى أنها عملية حتمية لا يمكن التغاضي عنها أو تجاوزها دون التوقف عندها كونها تحقق التقدم والتطور والرفاهية للأفراد والمجتمعات، بينما المعارض يرى بالتكنولوجيا تهديداً لمصالح الإنسانية بأكملها بما تخلفه من آثار سلبية وسيئة على الأفراد بجميع نشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يجعل الأفراد عبيداً لها^(٢). والتكنولوجيا كلمة إغريقية الأصل، مركبة من مقطعين (Techno) وتعني مهارة الحرفة أو الفن والصناعة، و(Loges) وتعني علم أي علم الصناعة^(٣). ويفسر معجم اللغة التكنولوجيا بأنها "دراسة وسيطرة وتحويل طرق التصنيع والفنون الصناعية للانتفاع بها"^(٤)

(١) سليمان، داود، ومحمد، جبر، حول مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها إلى الدول النامية، مجلة الفكر العربي، العدد (٧)، ١٩٧٩.

(٢) الخصاونة، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية ص ١٧.

(٣) William Helen, The New Encyclopedia Britannica, pan American and Universal Copyright Inc., Hemmingway Benton, 1975.P. 21.

(٤) التكنولوجيا في نيسو الإنتاج والإرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠١ ص ١٠.

(٤) English (Third Edition) London, A. Shornly oxford Advanced Dictionary Of Current Oxford university Press 1974, P.904. نقلاً عن: حسين على الزبيد، إسهام التطور التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية (١٩٨٠-١٩٩٦) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ١٩٩٩، ص (١٠).

كذلك تعرف "بمجموعة المعارف والخبرات المترابطة والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي استخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية". أما بول بوريل (Paul Pourcel) فقد أفترض وجود عنصرين أساسيين لتوفر التكنولوجيا هما^(١):

١- منظومة من الحقائق والقواعد العلمية التي تعبر عن تفوق العقل البشري في كافة المجالات المختلفة.

٢- تطبيق هذه الحقائق والقواعد على وسائل الإنتاج وفي إطار العملية الإنتاجية. أما ماركس فحدد مفهوم التكنولوجيا بقوله "أنها تشمل جهود الإنسان وأعماله وموقفه إزاء الطبيعة وإخضاعها له"^(٢) وارتبط هذه المفهوم بالتغير والثورة على مستويين:

الأول: يشير إلى التغيير الدائري الذي يكشف عن أنماط جديدة للحياة.

الثاني: يشير إلى التحول الجذري في التكنولوجيا الاجتماعية والسياسية والنظام العام والخبرات المتبادلة بين الناس.

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة أن المهتمين بتعريف التكنولوجيا ينقسمون إلى تيارين رئيسيين :

التيار الأول: يركز على الجانب المادي (Hard ware) للتكنولوجيا، يعرفها "بالوسيلة التي يسيطر بها الإنسان على محيطه، كما ينتج الأشياء التي يكتشف في لحظة أو أخرى أنه بحاجة

(١) الخصاولة، فادية، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣، ص (١٢).

(٢) أبو شنب، جمال، التكنولوجيا والمجتمع، دار المعرفة الجامعة، ١٩٩٨، ص ١٤٣

إليها" (١)، أو بأنها "حصيلة التطبيق العلمي على نطاق صناعي وتجاري للاكتشافات والاختراعات العلمية" (٢).

التيار الثاني: يهتم بالجانب غير المادي (Soft Ware) مثل المعارف والخبرات وغيرها، ويعرف التكنولوجيا بأنها "فن استخلاص مواد أولية صناعية من المواد الطبيعية من أجل تأمين الموارد والسلع التي من شأنها أن تغطي الحاجات المادية للإنسان" (٣). أو أنها "المعرفة العلمية والهندسية والإدارية التي يمكن بواسطتها تصور وتصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع مواد وخدمات مختلفة" (٤).

وخلاصة ما سبق هو ان مفهوم التكنولوجيا يتعلق بتحقيق أهداف الإنسان وبأقل وقت وجهد وكلفة ممكنة وبغض النظر عن طبيعة التكنولوجيا فيما إذا كانت مادية ملموسة أو معنوية غير ملموسة، كما يتعلق بتعامل الإنسان مع معطيات بيئته المادية المحيطة وذلك بالتعرف على خصائص المواد وكيفية صنع الأدوات والأجهزة والآلات واستخدام المهارات وتطوير الأساليب والإجراءات لتوظيف المعطيات المادية سواء تلك التي تمنحها له البيئة أو تلك التي يصنعها وذلك لتحقيق أهدافه (٥).

(١) غانم، سعيد محمد وآخرون، التكنولوجيا المعاصرة ووسائل نقلها اليها، المطبعة المتحدة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص

(٢) الرواي، ناجح، العلم التكنولوجيا في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، العدد (١)، ١٩٩٤، ص ١١.

(٣) الصالحاني، عز الدين، ملاحظات حول التحول التكنولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩)، ١٩٨١، ص ٢٧.

(٤) العكش، فوزي عبد الله، إدارة التكنولوجيا في الدول النامية، مطبعة صوت الخليج، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص

(٥) Technology : www.Annabaa.Org/Nba44/Html

المبحث الثاني التطور التكنولوجي

تزايد الاهتمام بالتطور التكنولوجي منذ الحرب العالمية الثانية، وعلق الاقتصاديون على آمالاً كبيرة باعتباره واحداً من أهم وسائل النمو الاقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق حيث ارتبط التطور التكنولوجي ارتباطاً وثيقاً مع حالة التطور المعرفي^(١).

المطلب الأول : مفهوم التطور التكنولوجي

يعرف مانسفيلد (Mansfield) التطور التكنولوجي بأنه "تطبيق أساليب جديدة في الإنتاج والتسويق والإدارة والتنظيم"^(٢).

أما هايد جونز (Hugh Jones) فيعرفه بأنه "التحسن المضطرد في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي يتجلى بارتفاع إنتاجية العمل وتحسن نوعية المنتوجات وخلق منتجات جديدة ويتم هذا التحسن عن طريق التطور العلمي والإبداع الهندسي وخلق مواد أولية وأساليب تصنيعية وتقنية للتخطيط بشكل أفضل"^(٣).

ويقوم التطور التكنولوجي على استخدام أدوات حديثة وأنماط ومهارات جديدة في العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الممثلة برأس المال والعمل مما ينعكس بالنهاية إيجاباً على النمو الاقتصادي في البلد الذي يحدث فيه^(٤)، وقد ظهرت عدة اتجاهات في

(١) Peter, Drysdale, Yiping, Huane, Technological Catchup And Economic Growth In East Asia And Pacific, The Economic Record, Vol. ٧٣ No. ١٩٩٧ pp. ٢٠٧

(٢) العموري، قاسم، والبدر، صباح، أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (١٢)، العدد (١)، عمان، ١٩٩٦، ص ١٢٢.

(٣) E.M.Hugh, Jones, Economic and Technical Change, Rasil Blake Well, Oxford, U.K. ١٩٦٩. P. ١

(٤) الفيثوري، عطية، الاقتصاد الدولي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصاد، ١٩٨٥، ص ١٢٤ - ١٢٥

الفكر الاقتصادي لتفسير التطور التكنولوجي وعلاقته بنمو الإنتاج، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين لهذا التفسير هما^(١):

الاتجاه الأول: ويعتبر التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا علاقة له بالنظام الداخلي للمتغيرات الاقتصادية المحددة، إذ يقر ذلك الاتجاه أن التطور التكنولوجي عاملاً تلقائياً يتطلب وجود تراكم رأسمالي فقط، وهو مرتبط بزيادة راس المال المادي للمجتمع والذي يظهر أثره بوضوح على المعرفة الفنية وبالنهاية على التطور التكنولوجي.

الاتجاه الثاني: ويرى بالتطور التكنولوجي عاملاً داخلياً يرتبط بالإنفاق في قطاع التعليم والبحث العلمي بعلاقة دالية، ويقرر هذا الاتجاه أن التطور التكنولوجي عامل غير تلقائي يتغير تبعاً لبعض المتغيرات كالدخل والتوظيف والتراكم الرأسمالي، والملاحظ أن كلا الاتجاهين ضروري للتفسير بحيث يمكن القول أن التطور التكنولوجي دالة في التراكم الرأسمالي ودالة للإنفاق على البحث العلمي والتعليم.

المطلب الثاني: مؤشرات التطور التكنولوجي

تعيش المجتمعات اليوم عصر التكنولوجيا الحديثة أو الدقيقة والتي تختلف عن التكنولوجيا التقليدية، حيث أصبح المستقبل الاقتصادي لتلك المجتمعات مرهون بطريقة التعامل مع هذه التكنولوجيا، والسبب يعود إلى دورها في تغيير معدلات النمو الاقتصادي وأساليب الإنتاج الصناعي، وبالتالي فإن المرحلة الحديثة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج ثلاث ثورات هي^(٢):

(١) سليمان، عطية، طبيعة التقدم الفني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصادي، ١٩٨١، العدد ٤، ص ٢٩-٣٠.
(٢) علم الدين، محمود، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية للتكنولوجيا المعلومات، دراسة وصفية، مجلة السياسة الدولية، مجلد (٣٢)، عدد (٢٣)، ١٩٩٦، ص ١٠٤.

أولاً: ثورة المواصلات

ارتبطت ثورة المواصلات بشكل أوثق مع عملية التحديث والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما أدى ذلك إلى خلق وإنشاء شبكة مواصلات تربط مختلف المناطق بعضها ببعض ، سواء داخل الدول نفسها أو فيما بينها وبين باقي دول العالم مما ساعد على نقل عملية التقدم والتطور بتلك الدول إلى الأمام^(١)، وأدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وقوة الدولة على الساحة الدولية.

وما زالت أشكال تكنولوجيا المواصلات البحرية والجوية والبرية تشكل عناصر مهمة في الاقتصاد الوطني، وأن هذه التكنولوجيا سوف تستمر وتتقدم وتتطور دون توقف، ودون معرفة الشكل النهائي التي ستصل إليه، وستبقى هذه التكنولوجيا حيوية وهامة في أوقات السلم والحرب أيضاً^(٢).

ثانياً: ثورة الاتصالات

يعيش العالم منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي اتصفت بسمة أساسية، وهي المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلكها أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائي، وهو توصيل الرسالة الاتصالي للجمهور المستهدف، وهذه مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائل، التي يلاحظ منها اندماج ثلاثي وشبك الحدوث بين وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتلفزيون وبين الحاسبات الإلكترونية^(٣).

(١) Lin sun, changing landscape - china telecommunication international, oct ٢٠٠٣
www.findarticals.com,

(٢) Lin sun, changing landscape-china telecommunication international, oct ٢٠٠٣
www.findarticals.com,

(٣) المشاقبة : عاهد مسلم، أثر ثورة الاتصالات والمعلومات والإعلام الفضائي الوافد من دول الشمال على الجنوب، المكتبة الوطنية، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١٠.

وثورة الاتصالات هي التطور الهائل في الاتصالات الحديثة كما ونوعا، وأهم ملامح التغيير الذي جرى على الاتصالات تمثل بالكثافة المتزايدة للاتصالات، والسرعة المتزايدة، وانخفاض التكلفة فقد بدأت الاتصالات بالأسلاك حتى وصلت إلى اللاسلكي مروراً بالتلغراف والهاتف، ثم الأقمار الصناعية والألياف الضوئية والأجهزة الخلوية وغيرها، فاستخدام البث التلفزيوني المباشر الذي يعتبر من أهم مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الاتصال في العقد الأخير من القرن العشرين، إذ أصبحت الأقمار أكثر قدرة على البث المباشر وأكثر تغطية للأحداث العالمية الخطيرة وبسرعة فائقة، مثل مصرع الزعماء والقادة وعمليات اغتيالهم وحوادث الفيضانات والأحداث المروعة وغيرها^(١). وأصبحت الأقمار الصناعية من أخطر وسائل الاتصال التي يستخدمها الإعلام الدولي في التأثير على الشعوب، وقد اتجهت الأبحاث العلمية الحديثة إلى استخدام هذه الأقمار في تصوير كل ما هو موجود تحت سطح الأرض والثروات الجوفية والسيطرة على المكالمات الهاتفية وغيرها^(٢).

وكذلك الحال بالنسبة للتلكس الذي تطور إلى التليكس والفيديو الذي تطور إلى الفيديو، ودخلنا عصر الإنترنت والبريد الإلكتروني ولا يزال التطور مستمرا في مجال هذه التكنولوجيا بشكل جعل من العالم قرية صغيرة، حيث يلاحظ أن التطور والنقد في تكنولوجيا الاتصالات وبكافة أشكالها أدى إلى نتائج إيجابية وهامة في مجال زيادة إنتاجية وفاعلية المؤسسات العامة والخاصة سواء كانت تعمل في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، وكان لهذا التطور الأثر الواضح في التغيير وبكافة جوانبه ومستوياته جاعلاً الحياة أكثر سهولة وأكثر إقناعاً^(٣)..

(١) المشاقبة، اثر ثورة الاتصالات والمعلومات ص ٢٧.

(٢) الابياري: فتحي، الاعلام العالمي والدعاية، دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٠١.

(٣) طليان، ربحي، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٩٩، ص ١٠٥، ١٠٦.

ثالثاً: ثورة المعلومات

تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها عبارة عن أدوات ومعدات أساسها الحاسب الآلي والإلكترونيات تقوم بجمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها وإرسالها واستقبالها^(١)، وتعرف كذلك بأنها كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات والتي تستخدم من قبل المستخدمين منها في كافة مختلف مجالات الحياة^(٢).

ومع بداية القرن الجديد، توسع تعريف تكنولوجيا المعلومات لتشمل بالإضافة للحاسوب والاتصال مكون آخر، وهو إلكترونيات المستهلك، حيث تستخدم هذه الإلكترونيات لتلبية رغبات الناس ومتطلباتهم^(٣) لذا أصبحت المعلومات والحصول عليها هي الشغل الشاغل للدول فوكالات الاستخبارات العسكرية والتجسس في الدول ما هي إلا أداة لجمع المعلومات من مصادرها بهدف توفيرها لصانع القرار، كذلك أن تقدم الدول ورقيها أصبح يعتمد على حجم المعلومات المتوفرة لديها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والزراعية وغيرها، و تتمثل ثورة المعلومات:

أ- الحاسبات الإلكترونية :

يلعب الحاسوب دوراً كبيراً في الاتصالات والمعلومات في الوقت الراهن، حيث يقوم بدور فائق في معالجة البيانات ولديه قدرة تخزينية عالية جداً تستطيع أن توفر على طالب المعلومة الكثير من الوقت والجهد، فقد قام الإنسان بواسطة الحاسوب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات بتطوير هذه الخدمات التخزينية بحيث أصبح بمقدور أي شخص أو صاحب شركة

(١) الهيبي، نوزاد عبد الرحمن، ثورة التكنولوجيات الجديدة والنظام الاقتصادي العالمي، مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد (٧)، العدد (٢-١)، ١٩٩٦، ص ١٤٠.

(٢) الحبيب، محمد تيمور، وعلم الدين، محمود، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ٢٤.

(٣) السالمي، علاء، تكنولوجيا المعلومات، دار المفاهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٠، ص ٢١.

تنبهه إلى الأحداث والاحتياجات بشكل فوري بدلا من الانتظار لمدة شهر أو أكثر في الوقت الذي يصبح فيه الرد غير ذي أهمية (١).

ب- الإنترنت :

تعرف شبكة الإنترنت على أنها "عبارة عن شبكة عالمية دولية لشبكات الكمبيوتر المتصلة مع بعضها البعض" (٢).

ويعرفها البعض على أنها "شبكة اتصالات عالمية تربط الآلاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض أما عن طريق خطوط التلفون أو عن طريق الأقمار الصناعية، ويستخدمها الملايين من مستخدمي الكمبيوتر حالياً على مدار الساعة في معظم أنحاء العالم" (٣).

ولقد بدأت هذه الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف السبعينات كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع (DAPPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية بهدف إنشاء نظام اتصالات قادر على ربط جميع أنظمة الاتصالات المختلفة مع مكتب الدفاع الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، حيث كان الهدف من ذلك عسكرياً وليس هدفاً علمياً أو إعلامياً تمثل في توفير قناة اتصال بين الهيئات الأمريكية في حال تعرض الولايات المتحدة لضربة نووية. بعد ذلك توالى المشاركات والأبحاث والاكتشافات من قبل الأفراد والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية العديدة والمنتشرة للنظام لهذه الشبكة لتأخذ في النهاية صفة العالمية لشبكات الكمبيوتر بحيث لا يتحكم فيها أحد أو تسيطر عليها جهة معينة، وأخذ بعد ذلك عدد المشتركين في هذه الشبكة بالتزايد حتى وصل في عام ٢٠٠٤ (٢٠٠)

(١) Peter.G.Keen and Michael Cummins,"Network in Action" 'Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, ١٩٩٤.P.١٦.

(٢) خصارونة، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية، ص ٢٤.

(٣) الحبيب، محمد تيمور وعلم الدين، محمود، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ١٣٩.

مليون مشترك بعد أن كان (١٠٠) مليون مشترك في نهاية التسعينات (١)، بحيث أصبحت وسيلة أساسية في تدفق المعلومات للأفراد والشركات التجارية والمنظمات والدول بأقل تكلفة وجهد بذكر، وكوسيلة اتصال بين الأفراد في مناطق مختلفة من العالم في نفس الوقت (٢)، حيث بدأت هذه الشبكة بتقديم خدمات عديدة لروادها تمثلت بـ (٣):

أ- البريد الإلكتروني:

هي خدمة تبادل الرسائل والوثائق والصور والاتصال المباشر الحي وغير الحي بين كل من له عنوان بريد إلكتروني على الشبكة. حيث ساهم البريد الإلكتروني في خلق المواطن العالمي ذو الاهتمام المشترك بموضوع أو قضايا معينة دون حواجز رقابية عليها.

ب- التجارة الإلكترونية:

فقد باتت التجارة عبر الإنترنت متوفرة وعلى درجة من الأمان، حيث أصبح من السهولة واليسر الدخول على مواقع الشركات التجارة والمناجر والحصول على الأسعار والتعاريف الجمركية وغيرها، فالمنتبع لثورة الإنترنت وتطور سرعة تكنولوجيا المعلومات يتبين له مؤشراتنا على النحو الآتي:

فقد ارتفع عدد الحواسيب المستقبلية للإنترنت من أقل من ١٠٠ ألف في عام ١٩٨٨ إلى أكثر ٣٦ مليون في عام ١٩٩٨، وقدّر أن ما يناهز ١٤٣ مليون شخص كانوا يستخدمون الإنترنت في العام ١٩٩٨ بتجاوز العدد إلى ٧٠٠ مليون شخص في العام ٢٠٠١ وهو بذلك أسرع أدوات الاتصال نمواً، كما في الجدول رقم (١).

(١) علم الدين، ثورة المعلومات، ووسائل الاتصال ص ١٠٤

(٢) شاهين، بهاء، الإنترنت والعمولة، عالم الكتب للنشر، إقاهرة، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣٥.

(٣) الزعتره، يوسف، الإنترنت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، مجلة الطريق، العدد ٣٣، السنة ٢٠٠٤، ص ٧.

الجدول رقم (١)

* عدد السنوات التي استغرقها بعض التكنولوجيات للوصول إلى ٥٠ مليون مستخدم

عدد السنوات / ٥٠ مليون مستخدم	المادة التكنولوجية
٧٤	التلفون
٤٨	الراديو
١٨	الكمبيوتر
١٣	التلفزيون
٤	الإنترنت

المصدر، فاديا، ص ٢٨

أما بالنسبة لسرعة الإنترنت فهي تعتبر فائقة جدا حيث من الممكن إرسال أي وثيقة وبأي حجم بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة تذكر حتى أنها تصل في بعض الأحيان إلى عدة دولارات ودقائق من الوقت^(١).

وبناءً على ما سبق فإنه أصبح من الصعب الفصل ما بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، فقد جمع بينها النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات من خلال التلفاز والإنترنت وأقمار الاتصال وغيرها لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات التي تأتي من الداخل أو الخارج حيث انتهى بذلك عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، ودخلنا عصراً جديداً للمعلومات والاتصال يسمى (Communication Computer / com)^(٢).

(١) الصبح، رياض، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحريات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢) البنان، شريف، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

فمجتمع المعلومات استمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات التي يمكن إجمالها

في ثلاث^(١):

أولاً: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، وذلك لأنها تراكمية وأكثر الوسائل فاعلية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع والاستخدام العام والمشارك لها بواسطة المواطنين.

ثانياً: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكيد وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فاعلية.

ثالثاً: أن سر الدفع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات إنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني (أتمتة الذكاء) وتعميق العمل الذهني والتجديد في صياغة النسق.

لكن هناك الكثير من الباحثين في هذا المجال لا يتفعلون كثيراً في عصر المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة حيث يرون أن هذه التكنولوجيا لها سلبيات عديدة وبلخصوا حججهم بالانتقادات التالية^(٢):

أولاً: التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دجن جديد، أو الإشارة إلى البشر باعتبارهم خالقين للتكنولوجيا، قد يؤدي إلى ضياع القسيم. ومن ناحية أخرى الاعتراف بفعل التكنولوجيا الجديدة قد يؤدي إلى إهمال البعد الإنساني.

ثانياً: تنمو التكنولوجيات بسرعة مذهلة مما يؤدي إلى أن تصبح التجمعات الإنسانية غير قادرة على التكيف معها، حيث أصبحت عمليات التنبؤ بالمستقبل بالغة الصعوبة.

ثالثاً: الهوة بين كل من الغني المعلوماتي والفقر المعلوماتي قد تزيد، مصاحبة في ذلك عدم المساواة في الدخول وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انقراض الطبقة الوسطى.

(١) ياسين، السيد، المعلوماتية وحضارة العولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٥.

(٢) ياسين، المعلوماتية وحضارة العولمة، ص ٣٦.

رابعاً: الثروة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم، غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدي إلى هيمنة ثقافية ولغوية في الفضاء المعرفي، كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة هي عملية غير مرحب بها في بعض المجتمعات.

خامساً: تهدد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية وذلك باستخدامها عن طريق الأنشطة الإجرامية.

سادساً: التكنولوجيا الجديدة تؤثر سلباً على البيئة، ذلك أن إنتاج الحاسبات الآلية يحتاج إلى استنزاف شديد للموارد.

سابعاً: أن استخدام الإنترنت في المنازل سيؤدي فيما بعد إلى الاغتراب الاجتماعي وقد يؤدي إلى جعل الوجود الاجتماعي والنفسي يتدهور حيث تبين أن مستخدمي الإنترنت في المنازل يميلون إلى العزلة مع مرور الزمن.

ثامناً: بروز الإمبراطوريات الجديدة للقوى والشركات العملاقة حيث أن كل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الإقلال من إنسانية الحياة وذلك إذا ما حلت قيم السوق مكان القيم الإنسانية وهيمنة القوى السياسية والاقتصادية قد تؤدي إلى ظهور مجتمعات شمولية.

اثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية

تطورت عملية السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أساسي، فتحوّلت من ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن والعمل الدبلوماسي، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات^(١). ومع تزايد القضايا العالمية، وتزايد أعداد الوحدات العاملة في المحيط العالمي، تزايد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وزادت أهميتها بالنسبة للمجتمعات، خاصة وأن مجالاتها أصبحت أوسع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً.

المطلب الأول: السياسة الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الدارسون في تحديد معنى واضح للسياسة الخارجية، وذلك لسبب أنها تعكس تعريفات مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً.

فقد عرفها برجستز (A.Bergstraesser) "بمجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل"^(٢). وهناك من يعرفها بـ "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"^(٣).

(١) جنسن، لوند، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد وآخرون، عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود،

١٩٨٩م، ص ٤٠.

(٢) خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، م ١٩٩٧، ص ٩٩.

(٣) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٧.

و يرى جيمس روزنو (J. Rosnau) بأنها " ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو

تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها"^(١)

أن دراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدول المتصل بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله، حيث يلاحظ أن تلك الدراسات اتسمت وبشكل عام باتجاهين رئيسيين^(٢):

الاتجاه الأول: الاتجاه النظري أو الفكري، حيث يعنى هذا الاتجاه بإطار المفاهيم والأفكار التي تحدد وتصنف السياسة الخارجية من حيث مسبباتها وصناعاتها وأنماطها، أما الاتجاه الثاني : هو الاتجاه العملي الذي يهتم بسلوك الدولة وممارسة أفعالها على أرض الواقع وليس أقوالها أو الأفكار والمبادئ التي تتبناها، حيث يرى هذا الاتجاه بأن كل سياسة خارجية تخضع لدينامياته وقوانينه الخاصة به.

ثانياً: استراتيجيات السياسة الخارجية:

يقصد باستراتيجية السياسة الخارجية الحسابات الشاملة لصنع السياسة الخارجية للعلاقة بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف^(٣)، وانطلاقاً من ذلك فإن استراتيجية السياسة الخارجية تعبر عن تصور شامل لنقل أهداف السياسة الخارجية من حيز التصور إلى حيز التنفيذ، وتقوم الدول في نطاق العلاقات الدولية بانتهاج واحدة أو أكثر من استراتيجيات تبني صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث تتكون هذه الاستراتيجيات من:^(٤)

(١) بوكنتار، الحسان، العلاقات الدولية، دار تويقال للنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٦٣.
(٢) ناصيف، يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، طبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٥٨.
(٣) السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ٥٤.
(٤) محمد، عبدالله يوسف، السياسة الخارجية الإيرانية، تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨) أكتوبر ١٩٩٩، ص (٢٦).

أولاً: استراتيجية التنبؤ، وذلك من خلال الالتزام بالأعراف والتقاليد والقوانين الدولية والشرعية، وهذه الاستراتيجية ظهرت بوضوح على سبيل المثال في سلوك الصين بالحرب الأمريكية على العراق والقرارات الدولية.

ثانياً: استراتيجية التحفيز الذاتي، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد الدور الإقليمي والدولي للدولة وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية والدولية أيضاً، فالنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية ودور الصين في تقريب وجهات النظر بين الطرفين للوصول إلى صيغة يتفق عليها الطرفان حول قضية الأسلحة النووية.

ثالثاً: إستراتيجية المساومات، هذه الاستراتيجية تدخل في صلب السلوك السياسي والسياسة الخارجية للعديد من الدول في المجتمع الدولي، حيث توجد مساحات كبيرة للمساومة الدبلوماسية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أكبر قدر من الربحية، فنجد مثلاً أن الصين تستخدمها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وفي علاقاتها مع تايوان وكذلك في استرجاعها لأقاليمها المفقودة مثل عودة هونغ كونغ.

رابعاً: استراتيجية التصلب، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إظهار استقلال الدول في اتخاذ قراراتها الخارجية وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية والدولية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة والسيطرة، والملاحظ مما سبق أن السياسة الخارجية لأي دولة تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية في حساباتها، حيث يتم في النهاية

ترجمتها على أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية، حيث يلاحظ أن السياسة الخارجية تجسد وجود جملة من الخطوات تتمثل بما يلي^(١):

١. إن الدول تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية معينة.
٢. اهتمام صانعي القرار بالظروف البيئية الداخلية والخارجية وانعكاساتها المختلفة.
٣. تحليل وتقدير قدرات وموارد الدولة المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية.
٤. تطوير صانعي القرار لخطة عمل أو استراتيجية تتماشى وقدرات أو إمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بعقلانية كافية تحقق الأهداف المنشودة للدولة.
٥. مدى اهتمام أجهزة الدولة بالتغذية العكسية حول التقدم الذي حققته تجاه الأهداف التي تسمو السياسة الخارجية لتحقيقها.

ثالثاً: نظريات التحديث والتطور التكنولوجي وأثرها على السياسة الخارجية

توجد ثلاث نظريات مختلفة حول دور العامل التكنولوجي في التأثير على السياسة الخارجية هي^(٢):

أ- النظرية اللينينية

يرى لينين أن التطور التكنولوجي للنظام الرأسمالي يؤدي إلى خلق مجموعة من الأزمات في عمليات الإنتاج والتوزيع، فالتطور التكنولوجي يؤدي إلى زيادة ووفرة

(١) ختم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم العلاقات الدولية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، الطبعة

الأولى، ١٩٩٦، ص ١١٣.

(٢) السيد سليم، محمد، السياسة الخارجية، ص ١٥٨.

الإنتاج مما تنشأ الحاجة إلى إيجاد أسواق خارجية نتيجة عجز الأسواق الداخلية عن استيعاب الفائض في الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التوسع في النظام الرأسمالي، وكما زاد التطور التكنولوجي زادت الحاجة إلى التوسع وإيجاد أسواق جديدة مما يساهم في خلق الرأسمالية الاحتكارية وتزايد تركيز ملكية أدوات الإنتاج في أيدي الكارتيلات والمصارف، فالتطور التكنولوجي يساهم حتما في إتباع سياسة خارجية توسعية.

ب- نظرية روستو

تقوم نظرية روستو على أن مراحل التطور التكنولوجي تحدد سياسة الدولة الخارجية ففي المرحلة التقليدية ومرحلة ما قبل الانطلاق يكون التطور التكنولوجي للدولة ضعيفا مما لا يسمح لها بإتباع سياسة خارجية نشيطة أو مؤثرة، وفي مرحلة الانطلاق تحاول الدولة إتباع سياسة خارجية مؤثرة لمحاولة تفادي التفكك الاجتماعي وخلق الوحدة الاجتماعية، أما مرحلة النضج التي تتميز بالنمو الاقتصادي القوي وزيادة الموارد الاقتصادية تنشئ الدولة سياسة خارجية أقوى من المرحلة السابقة بهدف زيادة فاعليتها على المستوى الدولي، وفي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة المجتمع الاستهلاكي تصبح الدولة أقل قدرة على إتباع سياسة خارجية عدوانية.

ج- نظرية شكري ونورث

تنطلق النظرية من تحليل أثر المتغيرات الثلاث (السكان، الموارد، التكنولوجيا) على السياسة الخارجية وتنحصر مقولتها الرئيسية في أن تزايد مستوى التطور التكنولوجي يؤدي إلى تزايد عدد السكان وتزايد الطلب على الموارد الاقتصادية مما يولد ضغوطا خارجية على الدولة التي تسعى من خلال ذلك إلى التوسع الخارجي بهدف تغطية تلك المطالب على الموارد.

وعموماً فإن الدولة التي في مرحلة التطوير والتحديث تميل إلى استخدام السياسة الخارجية كأداة للتنمية فهي تولي القضايا الاقتصادية أهمية كبرى في سياساتها الخارجية، وخصوصاً في الواقع الدولي الجديد ومرحلة التشابك المعقد في المصالح والعلاقات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر التطور التكنولوجي على محددات السياسة الخارجية

سجلت التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الجديدة تطوراً سريعاً ومذهلاً في النصف الثاني من القرن العشرين وشكل ذلك التطور بدوره منطلق التغيرات العاصفة والسريعة في مختلف مجالات العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالسياسة الخارجية كغيرها من باقي الحقول التي تعرضت لتأثير هذه الثورة الكاسحة التي لا يستطيع أحد أن ينكر بأنها أصبحت الموجة المؤثرة والأقوى في كل تلك العمليات، حيث دخلت هذه الثورة على محددات السياسة الخارجية فمنحت بعضها قوة وزادت البعض ضعفاً، وتمثلت محددات السياسة الخارجية بالآتي: المحددات الداخلية وهي:

أولاً: العامل الجيو-سياسي

أولت المدرسة الجغرافية بقيادة الألماني "فردريك راتزل" أهمية كبيرة لهذا المتغير الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، واعتبرته الأساس الرئيسي في التصرف الخارجي لسلوك الدول، على اعتبار أنه السبب الأساسي والحتمي الذي يقف وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدول^(١)، حيث يلعب دوراً كبيراً في قوة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية^(٢)، فمساحة الدولة تساعد في امتلاك الكثير من الفعاليات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية التي تساعد في تدعيم قوة الدولة، كما أن الامتداد الجغرافي للدولة يسهم في استيعاب عدد كبير من السكان، ويعطيها ميزات خاصة في

(١) رضوان، طة عبد الحليم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٢

(٢) الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١، ص ٩٢

عملية العمق الاستراتيجي والدفاع عن الدولة، وبناء قواعد عسكرية في مواقع متعددة مما يضعف من عملية تدميرها في وقت واحد.

إلا أن هذه الأهمية قد تغيرت كلياً بفعل الثورة التكنولوجية، فلم يعد العامل الجغرافي مهم في نظرية العلاقات الدولية كما كان في السابق، فالتطور التكنولوجي أدى إلى اختفاء الزمن والمسافات وحول مفهوم الزمن إلى التزامن، حيث يستطيع الفرد أن يشاهد الأحداث والتطورات التي تجري لحظة وقوعها، والحديث مع أكثر من شخص في نفس الوقت وفي نفس اللحظة، فأصبحت الدول تتخذ الكثير من قراراتها في سياساتها الخارجية وليدة الساعة وبناء على ما تشهده من تطورات وأحداث كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول (يوليو) عام ٢٠٠٠ والقرارات التي تم اتخاذها مباشرة من خلال وسائل الإعلام^(١).

فالتطور التكنولوجي المتمثل بوجود شبكات ضخمة من الكمبيوترات (الإنترنت) والاتصالات الهاتفية الدولية ووسائل الإعلام الإلكترونية أدى إلى كثافة الروابط وتذويب الحدود السياسية (نهاية الجغرافيا) وإلى زيادة التواصل بين الأفراد، فالمتغيرات التي جلبتها تلك الثورة جعلت التفاعل بين الأفراد يدخل مرحلة جديدة يتفاعل فيها الفرد مع العالم مباشرة، مما يعني فقدان الحدود لأهميتها والتي أصبحت عاجزة عن إيقاف تسارع العلاقات بشكل مكثف داخل العالم متمثل ذلك بالانسياب البشري والتكنولوجي والمعرفي^(٢)، إضافة إلى أن التكنولوجيات الحديثة المتمثلة بالأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى والطائرات الأسرع من الصوت ساهمت بشكل كبير في التقليل من أهمية عنصر المسافة الجغرافية كعامل مؤثر في إمكان الهجوم، حيث أصبحت الحروب والصراعات عالمية الطابع بفعل كونية تلك الأسلحة

(١) حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٢٦١.

(٢) تيفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،

والمعدات^(١)، مضعفة من الأهمية الاستراتيجية لبعض المواقع التي كانت مهمة في العالم من دول أو موانئ أو جزر^(٢). حيث لم يعد الامتداد الجغرافي مهما في توفير إمكانية الاتصال والتواصل فالمجتمعات الإلكترونية ساهمت في خلق نوع من الإحساس بالولاء والمشاركة يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة^(٣).

فالاختراقات التي جرت بفعل التطورات التكنولوجية من اختراق آمني وعسكري ناتج عن الأسلحة النووية والأقمار الصناعية، واختراق أعلامي وثقافي ناتج عن وسائل الأعلام والاتصال والمعلوماتية، إضافة إلى التشابك والترابط في العلاقات الاقتصادية بين الدول، جعل من الصعب على الدولة التمسك بمفهوم سيادتها التقليدية، الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية للدولة التي أصبحت تتسم بسيادة المعرفة والمعلومة التي يصعب السيطرة عليها أو حصرها ضمن حدود جغرافية معينة، مما خلق تحدياً أمام صانعي القرار السياسي الخارجي في كيفية تعاملهم مع المعلومة مما أوجب إعادة حساباتهم مع هذه التقنية لإدارة السياسة الخارجية والامساك بزمامها من جديد^(٤).

ثانياً : العامل الديمغرافي

يسهم العامل البشري في التأثير في موقع قوة الدولة ومدى تأثيرها في المجتمع الدولي، فالارتباط بين القوى البشرية والعوامل الاقتصادية يساهم بشكل كبير في توسيع القاعدة الإنتاجية وتقوية القدرة الإجمالية للدولة، كما يعتبر العامل الديموغرافي عاملاً رئيسياً في تحديد طبيعة الارتباط بين العامل البشري وقوة الدولة عسكرياً، فالقوة البشرية توفر

(١) جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ص ٢٤٨.

(٢) دويكات، الجغرافيا السياسية، ص ١٠٢.

(٣) حسنين، توفيق، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمغرافي في الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٢.

(٤) العامري، عاصم، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، ص (٣).

القاعدة اللازمة للقوات العسكرية، كما تلعب دوراً في تحديد سياسات الدول الخارجية، وفي رسم سياسات الدول العسكرية والاقتصادية، لاعتباره أهم مكونات الدولة على الإطلاق وأهم مواردها^(١). لكن هذه المعطيات سرعان ما تغيرت بفعل الثورة التكنولوجية التي شهدتها القرن العشرين، حيث ساهمت بشكل كبير في تقليل الاعتماد على العنصر البشري في الميزان العسكري أو في استخراج وتوزيع الموارد الاقتصادية ونقص الأيدي العاملة في كافة المجالات^(٢).

وقد سهل التطور التكنولوجي من عملية الحراك الاجتماعي والديموغرافي من خلال الهجرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغيير التوازن الإقليمي للقوة السياسية داخل الدولة، فالهجرات الخارجية تؤدي إلى استنزاف القوى العاملة وخاصة العقول والكفاءات البشرية، أما الهجرات الداخلية فإنها قد تخل بالتوازن السكاني بين الأقاليم^(٣)، حيث أشارت العديد من التقديرات إلى أن نهاية القرن العشرين شهد تدفقاً ضخماً من المهاجرين إلى أوروبا حيث بلغ عدد المهاجرين بالطرق المشروعة حتى العام ١٩٩٩ مائة مليون مهاجر تقريباً، وعدد اللاجئين تسعة عشر مليون، وعدد المهاجرين بشكل غير قانوني عشرة ملايين على الأقل، مما خلق نوع جديد من المشاكل الخاصة بالسياسة الخارجية للدول المتلقية للمهاجرين وكذلك المصدرة لهم.

أما من الناحية الثانية فقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى زيادة نمو المدن الكبيرة بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدينة، باعتبارها مدخلاً لحياة جديدة وممارسة مهنة جديدة، وقد واجه المهاجرون الجدد أوضاعاً سيئة مثل محدودية فرص العمل، نقص في

(١) حداد، ريمون، العلاقات الدولية، ص ٢٣٥

(٢) لونغمان، فيليب، الأزمة السكانية في العالم، ص ٦٤،

(٣) أبو عيانة، فتحي، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٨٢

الخدمات كإيصال المياه وشبكات الصرف الصحي ووسائل النقل مما سبب أزمة حقيقية على هذه المرافق والخدمات، رافقه تضخم المدن بشكل كبير حجماً ومساحةً، وهجرة الأراضي الزراعية والنقص في الأيدي العاملة^(١). ويقول أر، أية بوكانان^(٢)، إن أخطار الانفجار السكاني والفناء النووي هي أخطر ماورثثةا عن الثورة التكنولوجية، فالابتكارات التكنولوجية خلقت قلقاً وفوضى على مدى التاريخ البشري، لأنها تعمل على تشجيع الزيادة السكانية، الأمر الذي أفسد التوازن المستقر بين المجتمعات.

من هنا نجد أن التطور التكنولوجي أعطى العامل الديمغرافي قوة في رسم السياسة الخارجية للدولة فهو سلاح ذو حدين، عامل مساند للدولة في تنفيذ سياستها الخارجية إذا كان هناك تماسك وتجانس اثو - سياسي داخل الدولة، وعامل ضابط للسياسة الخارجية إذا كانت هناك اختلافات اثنيه بين الأفراد والجماعات والأقليات التي تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها^(٣)، والتي تسعى أحياناً إلى تشكيل قوة يحسب حسابها لتحقيق أهدافها سواء بإقامة دولتها المستقلة أو بالحصول على الحكم الذاتي، الأمر الذي سيؤدي إلى تداخل المجتمعات وظهور المؤسسات التي تؤثر على القرارات السياسية الخارجية للدول لحماية هؤلاء الأفراد والجماعات.

ثالثاً: الموارد الطبيعية والأولية

تعتبر الموارد الطبيعية والأولية من العوامل الرئيسية المؤثرة في قوة وغنى الدول، حيث يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوافر لديه ضمن حدوده من موارد طبيعية على مختلف أنواعها، فوجود مثل هذه الموارد وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً كبيراً في

(١) القضاة، خالد، التنبؤات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، دار البازوري العلمية للطباعة و النشر،

عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص(١١٥).

(٢) بوكنان، أر، أية، الآلة قوة وسلطة، التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة

عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠.

(٣) حريق، الياس، الثورة الأثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط، التعدد والاختلاف، ص ٢٧٩.

مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حين أن عدم توفر هذه المصادر و الثروات سيؤدي حتما إلى العكس، فهناك من يرى أن أهم العناصر الاقتصادية التي تقف عائقا أمام التقدم الاقتصادي للدولة هو اعتمادها على استيراد المواد الغذائية لاطعام شعوبها، بحيث يستخدم ذلك الغذاء كأداة أو وسيلة ضغط على تلك الدولة المستوردة لإجبارها على انتهاج سياسات محددة وموافقة لتلك التي تنتهجها الدول المصدرة^(١).

لهذا نجد أن اثر التطور التكنولوجي على الموارد الطبيعية تمثل بالآتي:

أ- إن الثورة التكنولوجية المعاصرة التي زودت الدول بتكنولوجيا متعددة في مجال استخراج واستخلاص الموارد المادية المختلفة اللازمة في صناعة ما، واستخدام الأسلحة بمختلف أنواعها، أدت في واقع الأمر إلى زيادة قدرة الدول على استخراج النفط وساهمت وتساهم من ناحية أخرى في البحث عن مصادر بديلة للطاقة. حيث يؤكد برجنسكي على بعدين يعكسان أثار الثورة التكنولوجية بجوانبها المختلفة، أحدهما يتمثل في الاستفادة غير المحدودة من التقدم التكنولوجي المعاصر، والأخر سلبي يتمثل في استنزاف الموارد الطبيعية اللازمة لتطوير تكنولوجيا عصرية ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمجال العسكري^(٢).

ب- عملت التطورات العلمية والتقنية على جعل معايير الثروة الطبيعية ليست ثابتة بل هي خاضعة لمتغيرات تلك التطورات، فالفحم كان مصدر الطاقة الرئيسي أما اليوم فسان البترول يمتلك الدور الأول حيث أن الدول المصدرة للبترول تحولت إلى أطراف

(١) الهيثي، صبري، الجغرافيا السياسية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٦٥.
(٢) أبو القاسم، مصطفى، أثار الثورة التكنولوجية المعاصرة على نظام توازن القوى: دراسة مقارنة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد (٢) ١٩٩١ ص (١٢٥)

فاعلة على المسرح الدولي والمستقبل سيتحول بنا إلى معادن أخرى وسيكون اليورانيوم (الطاقة الذرية) أو غيره من مصادر الطاقة الجديدة^(١).

ج- جعل الأهمية ليس في توفر الموارد الطبيعية للدولة، وإنما في كيفية استخراج واستثمار تلك الموارد، فنجد إن هناك دولا كثيرة لديها موارد طبيعية متنوعة ولكن تنقصه الخبرة الفنية في استثمارها (مثل السودان)، وبروز ما يسمى بالموارد الحديثة مثل الطاقة النووية، اليورانيوم والبلوتونيوم وغيرها، حيث يمكن القول بأن الطاقة النووية هي القوة الصناعية الرئيسة في المستقبل.

د- أدت التفجيرات النووية إلى تلوث مياه الأنهار والبحار، والقضاء على الغابات، مما أدى إلى إيجاد التفكير الدولي المشترك لاستغلال الثروات الطبيعية سواء بحرية أو طبيعية في المناطق التي تخرج عن الحيابة الوطنية للدول باعتبارها تمثل ثروات مشتركة للإنسانية، وهو ما ساهم بشكل كبير في حدوث نوع من التوافق الدولي في السياسات الخارجية للدول صاحبة الموارد الطبيعية والدول صاحبة الخبرة العلمية والطبيعية لاستثمار تلك الموارد. فمثلا أدى الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية إلى تمكين الأجهزة من رسم الأنهار وتخطيط معطياتها والتنبؤ بالمحاصيل ومراقبة تدمير الغابات أو زحف الصحراء، إضافة إلى التكنولوجيا المتعلقة بمشاكل الغذاء أو تحديد النسل، وفي نطاق التعاون الدولي في مراقبة الأحوال الجوية يتم تزويد أكثر من مائة دولة بالصور التلفزيونية والمعلومات عن الأحوال الجوية يوميا.^(٢)

(١) يونس، منصور، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٤٦.

(٢) عبد الحى، وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر، ص ٨١.

و- التسابق بين الدول المتقدمة صناعيا لبيسط نفوذها على الموارد الطبيعية، بحيث لجأت تلك الدول إلى شتى الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين حصولها على الموارد الأولية مما أدى إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية لبعض المناطق الجغرافية ودخولها ضمن أوليات السياسة الخارجية للعديد من الدول الكبرى وخاصة الصناعية منها، لاعتبارها مصدرا للطاقة ولوسائل إنتاجها ومواصلاتها وحروبها^(١).

لكن التطور التكنولوجي جعل من الموارد الطبيعية والأولية لاعبا مهما في السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال بعدين أساسيين هما :

أ- البعد السلبي : وذلك من خلال محاولة الدول تأمين الموارد الأولية عن طريق عمليات التوسع واتخاذ سياسات عسكرية أمنية، مثل السياسات الأوروبية والأمريكية اتجاه البترول في الخليج العربي وبحر قزوين.

ب- البعد الإيجابي : وبالعامل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة ، ووضع سياسات خارجية دولية مشتركة للحفاظ على تلك الموارد، وظهور مؤسسات عابرة للقومية تشارك الدول في رسم سياساتها الخارجية في هذا الشأن وتؤثر عليها مثل (منظمة البيئة العالمية، منظمة حماية الطبيعة).

رابعاً : العامل الاقتصادي

يلعب مستوى التطور الاقتصادي للدولة دورا مهما في تأكيد قوتها السياسية فقوة الدولة الاقتصادية تنعكس وتظهر في مدى قدرتها على استخدام العامل الاقتصادي لتنفيذ سياستها الخارجية، فعنى الدولة بمواردها الطبيعية وقدرتها على توظيف هذه الموارد بشكل فعلي وعملي لصالح الدولة يساعدها في إعطائها موقعا متميزا وفاعلا في العلاقات الدولية.

(١) مهنا، محمد نصر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٤٤.

وقد أثرت ثورة الاتصالات عبر ما توفره من تدفق للمعلومات على النشاط الاقتصادي عموماً على صعيد الشكل واتجاه مسار النشاط الاقتصادي، وكان النشاط الاقتصادي يأخذ في مرحلة الحرب الباردة نموذجين، النموذج الاشتراكي القائم على سيطرة الدولة على العملية الإنتاجية في كافة مراحلها وتوزيع منافعتها، وبالتالي فإن مستوى الحريات الاقتصادية فيها كان محدوداً جداً، والنموذج الثاني الرأسمالي القائم على مبادئ حرية السوق والإنتاج، فالحريات الاقتصادية هو الأساس مما يؤثر على مستوى هذه الحريات نحو الاتساع، وهناك العديد من الأنظمة المختلفة والمتدرجة بين هذين النموذجين، ولكن بعد مرحلة الحرب الباردة واتساع تدفق المعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات أصبحت هناك تحولات هامة على الحريات الاقتصادية^(١)، انعكست على الجوانب الرئيسية التالية:^(٢)

- أ- ابتداء طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر.
- ب- تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص وأسرع.
- ج- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

ومع ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، دخل العالم المتقدم إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات لمصلحة المعاملات التجارية وإنجاز الأعمال عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى اعتماد البورصة والأسهم والسندات والنقود

(١) الصبح، رياض، اثر التكنولوجيا على الحريات السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣ ص (٥٨)

(٢) كنيدي، بول، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٣، ص ١١٦

الإلكترونية التي حققت في السنوات الأخيرة تقدماً هائلاً في مجال الخدمات المصرفية والمالية خاصة بعد اتفاقية أوجواي لتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية^(١)، وأصبح تعبير الحكومة الإلكترونية شائعاً في العديد من دول العالم حيث أصبحت التجارة الإلكترونية تعتبر من السمات الأساسية لهذا الاقتصاد، وشهدت نمواً متسارعاً بلغ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ بين (٧٠) مليون دولار - (٨) مليار دولار و بين ١٠ مليارات دولار و ١,٥ تريليون دولار، في العامين (٢٠٠٠-٢٠٠٢) وبلغ إجمالي قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارية الإلكترونية نحو (١,٠) مليار دولار عام ١٩٩٥، ارتفع إلى (٣) مليار دولار للعام ١٩٩٩، ثم (٢,١) تريليون عام ٢٠٠٢^(٢).

لكن هذا الاقتصاد الجديد (الرقمي) الذي اعتمد على وسائل الاتصال والمعلومات ، أدى إلى فجوة رقمية هائلة بين اقتصاديات الشمال المتطور واقتصاديات الجنوب التخلف، حيث تقاس تلك الفجوة بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات ،وهي الأسس التي تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال .

والملاحظ مما سبق أن التطور التكنولوجي ساهم في جعل العامل الاقتصادي عاملاً مهماً في رسم وتنفيذ السياسات الخارجية للدول، حيث أصبح الاقتصاد أداة ربط وتشابك فسي العلاقات الدولية ، وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال، الاستثمارات الكبيرة، غسيل الأموال،

(١) محمود، محنون، النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في ادارة السامة النقدية، مجلة البرموك، اربد، العدد

٨٥، ٢٠٠٤، ص ٧

(٢) "الاقتصاد الجديد... ماذا يعني؟" الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.Alnadwa.Net/Rn/Modnles.Php، ٢٠٠٥

البورصات الدولية وتقلباتها^(١)، كذلك أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية المالية والنقدية التي شاركت الدول في رسم سياساتها الخارجية بما يتوافق مع أهدافها وبرامجها، مما شكل ذلك ضغوطاً أمام صانع القرار السياسي الخارجي^(٢).

خامساً: العامل العسكري

يرتبط المتغير العسكري بالقدرة العسكرية للدولة، الذي بدوره يرتبط بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعاً في خدمة أهداف سياستها الخارجية، حيث يعتبر المظهر الرئيسي في تنفيذ الدولة لمخططاتها التكتيكية والاستراتيجية خاصة في المجال السياسي، كما ترتبط قوة الدولة بقدرتها العسكرية المتطورة والمتقدمة التي تظهر في طبيعة الأسلحة المنتجة لدى الدولة ونوعيتها، فهي أسلحة استراتيجية متقدمة أم أسلحة تقليدية، ويعتبر ذلك أساساً ضرورياً لمساعدة تنفيذ السياسة الخارجية التي ترسمها الدولة لنفسها.

فالاتصالات والمعلومات تمثل العصب المحوري للأداء العسكري الحديث، فالحرب أحد الأنشطة البشرية التي صاحبت تطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ، وتفاعلت معها تفاعلاً إيجابياً ولم يعزل الأداء العسكري عن ارتباط المجتمع البشري بضرورة توفير وسائل الاتصال بين المجتمعات المختلفة، متغلباً على عوائق المساحة والزمن والموقع وتطويعها لمصلحة الأعمال العسكرية^(٣)، فأصبح التنظيم للحرب أكثر دقة في الحرب الحديثة عن الحرب التقليدية، لأن المخططين للحرب التقنية أصبحوا أكثر قدرة على وضع خطط عسكرية منظمة ومتكاملة وذات حد أدنى من الأضرار الجانبية وبناء تنبؤات وتوقعات لنتائج الحرب قد يصل أحياناً إلى الحزم، كما وصفها توفلر بالحرب المعقدة التي تحقق الأهداف المرجوة وبخسائر

(١) "الاقتصاد الجديد... ماذا يعني؟ الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت " www.Alnadwa.Net/Riv/Modntes.Php، ٢٠٠٥

(٢) ظهور ثورة المعلومات وانتشارها على شبكة الانترنت، ٢٠٠٥ www.mokatel.com

(٣) ثورة المعلومات والحرب المعلوماتية على شبكة الانترنت ٢٠٠٥ www.mokatel.com

أقل، وهذا ما يفسر لجوء الدول إلى الانطواء تحت مظلة الأحلاف العسكرية أو المواثيق الأمنية أو الترتيبات الدفاع المشترك التي قد تربط الدول إلى حد ما بالتزامات تضمن لها حماية أمنها القومي مقابل شروط تعسفية ومقيدة تحد من حريتها وسيادتها القومية^(١).

كذلك أسهمت ثورة الاتصالات في تبادل المعلومات ونشر الأوامر بين الوحدات المقاتلة وبين قياداتها المختلفة للتنسيق و السبق والمفاجأة، وقد أنشئت لتنفيذ هذه المهام وحدات متخصصة بالاتصالات signal units لاستخدام جزء من معدات الاتصال، فالاتصالات اللاسلكية التي أصبحت مكون عضويا ضمن معدات ونظم القتال الحديثة، فالطائرة والسفينة الحربية والدبابة وعربة القيادة تزجر بمعدات اتصال مختلفة وتحقق مهام مختلفة، أهمها الربط بين المستويات الدنيا والعليا وتيسير أعمال إدارة المعركة، الإنذار والمراقبة^(٢)، وأسهمت تقنيات الاتصال في تطوير نظم التسليح المختلفة، وعملت على رفع كفاءتها وزيادة قدرتها على إنتاج النيران، مع توجيه أكبر قدر من المرونة وتقليل زمن رد الفعل إلى أقل زمن ممكن، ومن هذه الأنظمة الوسائل الصاروخية للدفاع الجوي التي تعمل على اكتشاف الطائرات المعادية المغيرة وتتبعها وتدمرها، فتؤدي دورا بالغ الأهمية في منظومة الدفاع الجوي.

من الناحية الأخرى عملت التكنولوجيا الحديثة على التحول إلى الإلية الكاملة في مراكز القيادة على المستويات كافة، والية تضم التسليح المختلفة، الأمر الذي أدى إلى سعي الدول المتقدمة إلى جعل نظمها ومعداتنا كافة تستخدم الأساليب والأنماط الرقمية، وهي العملية التي أطلق عليها "تحويل ميدان القتال إلى الأساليب الرقمية" "digitization of battlefield" وسرعان ما أصبح ذلك التحول استراتيجيا للدول المتقدمة إذ تسعى الولايات المتحدة حاليا إلى

(١) توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، ص(٨٣)

(٢) ثورة المعلومات والحرب المعلوماتية على شبكة الانترنت ٢٠٠٥ ص. www.Mokatel.Com

التمكن في السنوات القليلة المقبلة من خفض الزمن اللازم لضرب موقع صواريخ بالسنتية إلى عشرة دقائق فقط وذلك كله من خلال الاعتماد على تقنيات ثورة الاتصالات^(١)، والعمل على تغيير مفهوم التوازن الاستراتيجي ومفهوم التفوق العسكري بين الدول، حيث يلاحظ أن العلاقة وثيقة ما بين التفوق العسكري والتفوق التكنولوجي^(٢)، فالتفوق التكنولوجي العسكري أثر على طبيعة الصراع المسلح بين الدول، حيث ظهرت اختلافات جوهرية في طبيعة الصراع التقليدي والصراع الحديث وتمثل هذا الاختلاف بماورد بالجدول رقم (٢)^(٣):

(١) ثورة المعلومات والحرب المعلوماتية على شبكة الانترنت ٢٠٠٥ www.Mokate.Com

(٢) technology: www.Annabaa.Org/nba٤٤. P ١٢.

(٣) مقال، اسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ص ٤٣-٤٤.

جدول رقم (٣)

طبيعة الصراع التقليدي والحديث في ظل التطور التكنولوجي

الصراع التقليدي	الصراع الذكي أو الموجه
عجز الضربات المبدئية الأولى التي توجه إلى العدوان عن الانتهاء سريعا بتدميره أو نسف قدرته على الرد والمقاومة واستمرار الصراع المسلح إلى نهايته.	أصبحت القدرة على الهجوم المفاجئ ذات أهمية ضخمة جدا ولم يعد يستغرق وقت التحذير لحظات أو ثواني أو دقائق في كثير من الأحوال.
امتلاك الدولة التي تتعرض للهجوم الفرصة الكافية لتعبئة قواتها العسكرية والسياسية في مواجهة أعداءها.	أصبحت الضربات الأولى التي توجهها دولة ضد أخرى ذات فاعلية كبيرة بحيث تكون حاسمة أو فائزة وهذا ما يسمى بالقدرة على التدمير بالضربة الأولى.
آنية المزايا الناتجة عن الهجوم وقدرة الدفاع على إعادة السيطرة على المواقف لصالح الدولة المستهدفة بالهجوم.	عدم توفر الوقت للدولة التي تتعرض للهجوم لتعبئة قواتها العسكرية والسياسية، فالصراع المسلح يتطور وينتهي بسرعة مذهلة.
وجود تناسب طردي بين قوة الدولة العسكرية وإحساسها بالأمن.	لم يعد التناسب بين قوة الدولة وشعورها بالأمن تناسبا طرديا كما كان في السابق، فلم يعد بالمقدور الادعاء بان الزيادة في القوة العسكرية للدولة لا بد وان يتبعها بالضرورة زيادة في إمكانيات دعم أمنها القومي.
عدم وصول الآثار التدميرية للحرب إلى الحد الذي يجعل الدول تستعيد كإدارة لحل النزاعات أو كأداة من أدوات السيادة القومية على الرغم مما كانت تسببه من فضائح آنذاك.	السرعة الفائقة في معدل التطور والتغيير في الأسلحة المستخدمة وبشكل جذري.
لما كانت القدرة التدميرية للحرب تنحصر في إطار مقبول به فإنه لم يكن هناك حاجة إلى تطوير نظريات أو معايير تحصر الحرب في نطاق محلي محدد مثلما حدث بعد ذلك عندما نشأت نظرية الحرب المحدودة كرد فعل على التدمير الشامل الذي يمكن أن تسببه الحرب النووية.	تجنب الدول الكبرى المواجهة العسكرية فيما بينها وذلك بسبب القوة التدميرية الرهيبة التي أصبحت تمتلكها.

(١) نوفلر، أشكال الصراعات المقبلة، ص ٨٣١
Technologa : www.Annabaa.Org (٢)

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى

ومن أهم تأثيرات ثورة الاتصالات في المجال العسكري، زيادة وضوح وكفاءة الصوت والصور والبيانات والنصوص من مكان آخر بمنتهى الدقة والسرعة والتنظيم من خلال وسائل فنية متعددة تحرم العدو اعتراض تلك الاتصالات وتنصت عليها ومضمونها، ومن تلك التقنيات استخدام القفز الترددي وأنواع تعديل متقدمة مثل التقسيم الزمني، التقسيم الترددي، التقسيم الكودي أو استخدام خليط من هذه الأنواع مجتمعة، وكذلك تغيير مفهوم القوة العسكرية من قوة معتمدة على العدد في القوات المسلحة إلى القوة الموجهة أو الأسلحة الذكية والتي لعبت دورا حاسما ورئيسيا في أهم الحروب التي شهدتها سنوات العقد الماضي والتي شاركت فيها الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى والثانية وفي إطار حلف الناتو في حرب كوسوفو عام ١٩٩٩^(١)، كما أدى استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى تقليل الخسائر في أرواح المدنيين حيث إن دقة الإصابة المباشرة للهدف في ظل حسابات خاصة بتوقعات وأماكن تواجد المدنيين جعل الممكن تجنب أحداث خسائر واسعة في صفوفهم^(٢)، بالإضافة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل من الممكن ومن السهولة تحديد الأهداف المطلوبة بشكل دقيق وبسرير وعن بعد مئات الأميال، فقد أصبحت المعرفة الدقيقة من خلال وسائل الاتصال والمعلومات لمكان الإنسان في ميدان المعركة أو في الجو فوق مناطق العدو يعطي قادة البر والطيران ميزة تنافسية في المعركة فمثلا نجد أن توفر تلك المعلومات كان هاما وبشكل خاص في حرب الخليج التي جرت في صحراء ليس فيها طرق وخالية من المعالم المعتادة، فقد كان قادة الحلفاء العسكريين وطياروها قادرين على أن يجدوا بالضبط أماكنهم وذلك باستعمال أجهزة لاسلكية يدوية تتلقى إشارات من شبكة الأقمار الصناعية

(١) محمود، خديجة، الأسلحة الذكية في حروب التسعينيات، حقائق عامة، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٧، العدد ١٢٢، ص ٢٨٧.

(٢) محمود، خديجة، الأسلحة الذكية في حروب التسعينيات، ص ٢٨٧.

العالمية لتحديد المواقع، ففي معركة عاصفة الصحراء كان هناك قمر صناعي يطلق عليه اسم برنامج دعم الدفاع DSP يستعمل كإشارات تعمل بالأشعة تحت الحمراء ويحس بالحرارة من محطات إطلاق الصواريخ، ويعطي تقارير عن إطلاقها في الوقت الصحيح حيث يمكن لهذه الأقمار أن ترى وتحدد الانفجارات النووية من أي مكان على سطح الأرض، فالقوات المسلحة الأمريكية تقوم باستخدام نظام التحذير والسيطرة المحمول جوا (اواكس AWACS) الذي يوفر تغطية رادارية موسعة تتجاوز الرادار الأرضي المحدد بالأفق، حيث أن اواكس الموضوع على طائرة بوينغ ٧٠٧ - ٣٢٠ ب عندما تطير فوق فرنسا تتيح للقائد أن يراقب تقريبا جميع منطقة قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (١).

فعلى صعيد العامل العسكري نجد أن الدول تقوم باستثمار قوتها العسكرية في صنع سياستها الخارجية لصالح أهدافها الخارجية، حيث إن امتلاك الدولة للقوة العسكرية يعطيها درجة من الاستقلالية في صنع القرار السياسي الخارجي وتصبح ذات نفوذ في المسرح الدولي، فمثلا انفراد السياسة الأمريكية حاليا دون وجود مؤثرات عسكرية عليها ساهم في انفرادها باتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها وأهدافها الخارجية دون النظر لانعكاسات ذلك على الدول الأخرى، لكن العكس يحدث حال محدودية قدرات الدولة عسكريا، والذي يؤدي بها إلى الاعتماد الأحادي الجانب ومن ثم تبعيتها للدول المتقدمة عسكريا.

سادساً : النظام السياسي.

فرض التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات ووسائل المواصلات المختلفة (برية، بحرية، جوية) تأثيرات متباينة أصابت الكثير من الجوانب

(١) داستون، ولتر، أفول السيادة... كيف تحول ثورة المعلومات عالماً، ترجمة سمير نصار وجورج خوري، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ط ١، ص ١٨٠.

والمستويات السياسية، فقد تأثر النظام السياسي كغيره من محددات السياسة الخارجية بهذه الثورة الهائلة وذلك من خلال :

أ- طبيعة النظام السياسي:

يعرف جبرائيل الموند (Almond) النظام السياسي "ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المتعلقة والتي يقدم من خلالها الوظائف، وذلك بواسطة استخدام القوة الإيجابية الشرعية أو التهديد باستخدامها"^(١).

ويلعب النظام السياسي وطبيعته دورا فاعلا في توفير الإطار السياسي الملائم للعمل من أجل وضع الخطط وتنفيذها فتوفر عنصر الاستقرار السياسي الداخلي يسهم في وجود السيطرة السياسية القوية للحكومة على الدولة وعدم وجود قوى داخلية تعارض قوة الدولة أو تحاول إضعافها، أما كثرة التغيرات والتقلبات السياسية الداخلية فتترك أثرا سينا على النظام السياسي للدولة وتساهم في أضعافها وفعاليتها على المستوى الدولي مما تضعف الثقة الدولية بالوضع القائم، فالأنظمة السياسية تختلف بتأثيرها في تشكيل السياسة الخارجية من نظام لآخر تبعا لبنية النظام المؤسسية، وطبيعة علاقات القوى التي تحكم ذلك النظام، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية التي يتعامل معها هذا النظام، فيلاحظ وجود نظام سياسي قائم على حزب واحد (النظام الشمولي) أو نظام سياسي آخر قائم على تعدد الأحزاب (النظام الديمقراطي)^(٢).

لكن الأمر اختلف في عصر المعلوماتية والاتصالات الحديثة، التي عملت على تعميم النماذج الديمقراطية وذلك باتساع دائرة الدول والأنظمة المتبينة لشكل الديمقراطية في الحياة

(١) مهنا، محمد، في نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية - جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، ص ٣٤٦

(٢) أبو عامود، محمد سعيد، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون اقليمية، المجلد ٤، عدد ٢٨.

السياسية، وقد تحدث صموئيل هانتغتون عن ذلك بما يعرف بظاهرة كرة الثلج أو العدوى، وهي ظاهرة واسعة التحول بدأت منذ العام ١٩٧٥ في موجة ثالثة للديموقراطية مقارنة مع الموجتين الأولى والثانية، حيث يعزى السبب في ذلك إلى التوسع في الاتصالات العالمية والنقل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد استخدام الأقمار الصناعية التي بدأت تغطي العالم واستخدام أجهزة الفاكس والكمبيوتر والتلفونات وغيرها الأمر الذي انعكس على الحكومات لعدم مقدرتها على حجب المعلومات عن شعوبها^(١). وتبين ظاهرة كرة الثلج ما يلي :

- ١- بينت للزعماء والجماعات في مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات في مجتمعات أخرى على وضع حد للنظام الشمولي وإقامة بديل ديموقراطي حيث شجعت على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات في المجتمع الأول.
- ٢- بينت للشعوب في المجتمعات الثانية أساليب وتقنيات التحول الديموقراطي الموجودة في المجتمع الأول.
- ٣- بينت لأنصار التحول الديموقراطي الإخطار التي يجب تجنبها والمصاعب التي ينبغي التغلب عليها.

ب- مؤسسات المجتمع المدني والأفراد:

لقد كان للتطور التكنولوجي المتسارع وظهور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير بالغ على دعم جماعات القوى السياسية من أحزاب وثقافات وجماعات مصالح، حيث كان لهذه التطورات التكنولوجية المساهمة في إيجاد الدوافع للانضمام إلى عملية التجنيد أو التعبئة في الجماعات السياسية، وتقليص القيود المفروضة على حرية إبداء الرأي وتشكيل الروابط

(١) الصبح، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ص ٤٢.

والجماعات السياسية بهدف تحقيق أهداف معينة ، فازدادت بذلك الفرص المتاحة أمام جميع الأفراد في المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار السياسي من خلال انضمامهم إلى هذه الجماعات، أو دعم توجهاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ليعزز لديهم مبدأ المشاركة وتمكينهم من أن يصبحوا شركاء بتلك المناقشات ، فوسائل التكنولوجيا الحديثة عملت على تفعيل عملية التعبئة وتشجيع الأفراد لتكوين جماعات للمشاركة في صنع القرار والأحكام والتوجهات السياسية داخل سيادة الدولة القومية وخارجها (١).

كذلك عملت التطورات التكنولوجية في وقت لاحق على تغيير مفهوم القوى السياسية، بحيث أضافت قوى جديدة ذات فاعلية أكبر من القوى السابقة ، فدور الأحزاب الكبير قد تراجع لتحل مكانة الجماعات الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية التي قامت بإخراج المشكلات والقضايا الداخلية للدول إلى خارج الإطار الحدودي للدول، وعملت على جعل هذه المشكلات عامة بعد إن كانت مشاكل خاصة تهم جماعات معينة ، وأصبحت هذه الجماعات ذات أهداف متشابهة ومصالح إنسانية مشتركة ، الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية التي تتبناها تلك الدولة، لأن هذه الجماعات بدأت تمارس ضغوطات جديدة على صانع القرار السياسي الخارجي لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية وشؤون العمال التي يسعون لتحقيقها (٢).

هذا من جانب القوى السياسية أما من جانب الأفراد العاديين، فإن التطور التكنولوجي

عمل على :

(١) الخصاونة، فاديا، تأثير التكنولوجيا على السيادة، ص (٧٦)
(٢) أبو عامود، محمد، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون خليجية، مجلد (٤)، العدد (٢٨)، ٢٠٠٢، ص (٩).

١- ازدياد قوة المواطن العادي في مواجهة السلطة السياسية، فالمواطن في هذا العصر لديه شعوراً وإحساساً بقدراته الذاتية في مواجهة السلطة السياسية، وازدياد قوة الحقوق المعنوية التي يتمتع بها المواطن، مقارنة بالمرحلة السابقة، فلم يعد يطالب ويتمسك بحق الرأي، وإنما يتمسك بحق الاتصال، أي حرية تداول المعلومات من أعلى إلى أسفل والعكس كذلك، فثورة المعلومات أتاحت درجة أكبر من قنوات الاتصال للأفراد والشعوب مع بعضها البعض، دون المرور بالقنوات التقليدية للسفر والتلاقي والتخاطب خاصة عبر شبكة الانترنت، مما أدى إلى تطوير الاتجاهات السياسية لدى هؤلاء الأفراد^(١).

ب- زوال حاجز السرية الخاص بالمعلومات السياسية، وذلك من خلال ما توفره وسائل الإعلام من نشر لمفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية، فضح الممارسات الدكتاتورية للعديد من الأنظمة في المجتمع الدولي، تعريف الرأي العام بالأحداث السياسية مختزقة بذلك الحصار الإعلامي الذي تفرضه بعض الحكومات لتغطية ممارساتها غير الشرعية والقانونية، حيث يرى توفلر أن التطور التكنولوجي أدى إلى بعثرة السلطة المركزية^(٢).

ج- اتساع نطاق المواءمة السياسية أمام صانع القرار السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد العملية السياسية، فمع الكم الهائل من المعلومات التي تصل إلى صانع القرار بصدد المسائل المختلفة، تزداد مهمته تعقيداً، سواء على مستوى تحديد المشكلة محل القرار، أو على مستوى الإلمام بمختلف عناصر الموقف كأقرب ما يكون للحقيقة، أو على مستوى تحديد البدائل والمفاضلة فيما بينها لاختيار بديل يكون قراراً، وهذا

(١) المشاقبة، عاهد، اثر ثورة الاتصالات والمعلومات والأعلام الفضائي الوافد من الشمال على دول الجنوب، ص(٨).

(٢) القضاء، خالد، التقنيات الحديثة وانعكاساتها، ص(٩٦).

التعقيد يفرض على صانع القرار في المجتمع المعاصر الاستعانة بالخبراء والمستشارين في كافة المجالات، وإلى المؤسسات السياسية لكي تقوم بدورها في هذا المجال^(١).

د- زيادة ارتباط النسق السياسي في المجتمع، حيث يصبح الإعلام أحد آليات العملية السياسية بالنسبة للمواطن العادي، أو لدى صانع القرار أو بالنسبة للمؤسسات السياسية الأخرى في المجتمع، حيث يسمى هذا الإعلام بأعلام صانع القرار، إعلام النخبة المثقفة، إعلام المواطن العادي، أو ما يعرف بالإعلام الوطني والذي يستدعي أن يقوم هذا الإعلام بنقل القدر الملائم من المعلومات بكفاءة أعلى من المصدر الخارجي للإعلام.

هـ- إنهاء احتكار النخب السياسية والثقافية للمعلومة، بحيث أصبحت ملكا للجميع دون استثناء، وتدل المؤشرات بشكل عام إلى أن الاتجاه يسير نحو تقليص صلاحيات الرؤساء من جهة واتساع نطاق المشاركة السياسية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد الهيئات التي تشارك في صنع القرار، تقليص عدد سنوات الولاية الواحدة للرئيس، التزايد الواضح في ظاهرة التعدد الحزبي، حرية الرأي، حق النساء في الانتخاب والترشيح، وهو ما يعني تقليص درجة انفراد صانع القرار بالقرار^(٢).

و- موت ظاهرة الكاريزما فوسائل الإعلام أصبحت تخلق الكاريزما وتقتلها، ففي الحالة الأولى هي مسئولة عن ولادتها وفي الحالة الثانية هي مسئولة عن تقليص المسافة بينها وبين الشعب، فعملية تحطيم نموذج القائد الكاريزمي جاءت نتيجة كثرة الكارزميين الذين تعرضهم وسائل الإعلام، مما جعل منهم ظاهرة مألوفة فقدت لمعانها

(١) أبو عامود/محمد، النظم السياسية المعاصرة، ص (١٢).
(٢) عبد الحي، وأيد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ص ٩١.

تدرجيا مع الزمن^(١)، فالملاحظ أن مكانة السلطة السياسية بوصفها مركزا للعلاقات السياسية والاجتماعية في العالم هي في حالة تراجع والمؤشر على ذلك يكمن في تقليص حجم وصلاحيات الرؤساء وذلك لتعدد الهيئات المشاركة في صناعة القرار السياسي من قوى حزبية واقتصادية، عسكرية، اجتماعية، قوة الرأي العام وغيرها^(٢).

ب- شخصية صانع القرار :

تؤثر التكنولوجيا الحديثة والياتها المتعددة على حركة ونطاق صانع القرار السياسي وذلك بما توفره من معلومات ومعطيات كثيرة سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية من نظام سياسي لآخر.

وفي إطار النظام السياسي القائم على أساس الحزب الواحد نرى أن عامل الشخصية يزداد في صناعة القرار الخارجي بينما في أنظمة سياسية أخرى قائمة على التعددية السياسية فإن ذلك التأثير يصبح اقل^(٣)، فطبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديموقراطي أو غير ديموقراطي يؤثر في عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، فالنظام الديموقراطي إذ يلقى ضغوطا كبيرة على أجهزة اتخاذ القرار أكثر مما يلقى في الأنظمة السياسية غير الديموقراطية، فالطبيعة الديموقراطية تعمل على زيادة المشاركة في الرأي أو الخبرة عند أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار بينما في الأنظمة غير الديموقراطية يبقى مجال المشاركة محدود وعلى نطاق ضيق^(٤).

(١) عبد الحي، وايد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ص ٩٣.

(٢) عبد الحي، وايد، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٩.

(٣) جراه، بلال، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ٢٠٠٣، ص ٢٣.

(٤) مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٤٧٥.

لكن ثورة الاتصالات والمعلومات أحدثت تغييرات جوهرية في شخصية صانع القرار السياسي، حيث زادت حدة مشكلة صنع القرار السياسي، فمع الكم الهائل من المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار السياسي تزايدت مهمة تعقيداً، وهذا التعقيد يفرض على صانع القرار في المجتمع المعاصر الاستعانة بالخبراء والمستشارين في كافة المجالات، الأمر الذي أدى إلى ظهور فئة التكنوقراط، مما جعل هذه الفئة تبحث لنفسها عن مواقع قوية في النظام الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والثقافي، كي يتسنى استيعابها وتأييدها بصورة تمكنها من التأثير في مجتمعاتها وقياداتها باتجاه القرن الجديد، وقد شكلت وسائل الإعلام الأداة الأبرز والأكثر أهمية التي كان يستخدمها التكنوقراط في التأثير على المجتمعات التي استطاعت أن تعزز من قوة التكنوقراط وتزيد من سيطرتهم^(١). ويستند التكنوقراط على آلية عمل تقوم على الربط بين المفاهيم الاقتصادية وبين التغيير الفني في صناعة القرارات، متخذين بقراراتهم الاعتبارية الخاصة بالتوقعات التكنولوجية الطويلة المدى، ليتماشى ذلك مع العصر التكنولوجي المعقد والمتشابك الذي يحتاج عقلية مختلفة وحكام أكثر تخصصاً، وسلطة أكثر ديناميكية في التعامل مع معطيات هذا العصر^(٢)، وبالتالي كان لهؤلاء النخبة دور كبير في رسم السياسة الخارجية لدولهم، خاصة في ظل القضايا التي نتجت بفعل التطور التكنولوجي والتي أصبحت جميع الدول معنية بها وإيجاد الحلول المناسبة حيالها، مثل نقص الطاقة، الاضمحلال البيئي، الانفجار السكاني، تخزين واستبدال المواد، نقص المواد الغذائية وغيرها من المشاكل والتي أطلق عليها الأوروبيون اسم "المشاكل الشاملة" global "problematique"^(٣).

(١) فاديا، تأثير التكنولوجيا على السيادة، ص (٦٥)
(٢) حسني، احمد، المعلوماتية والعولمة، على شبكة الانترنت ٢٠٠١/ www.islamonline.net/arabic/
(٣) القضاة، خالد، التقنيات الحديثة، ص (١٠٢).

- الحكومة :

لم تكن الحكومات في الأنظمة السياسية بمأمن عن التأثيرات المتباينة للتطورات التكنولوجية، فقد أصبحت التغيرات في التكنولوجيا المتقدمة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض تغيرات إدارية واجتماعية وسياسية سريعة وكثيفة ومتلاحقة، حيث ستجبر جميع الدول المتقدمة والنامية على التكيف معها، وهذا بالنهاية فرض إيجاد ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية ليست إحلالا للكمبيوتر والانترنت مكان الوزراء أو مجلس الوزراء، وإنما هي تشبيك كافة المؤسسات الحكومية وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد يستلزم ابتداء أتمته كل دائرة على وربطها معا ، لتؤدي الخدمة للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية، ولتتم الاتصالات عبر الوسائل الإلكترونية بين مؤسسات الحكم، فنجد أن الدبلوماسيين اليوم يبقوا على تواصل مع حكوماتهم وعلى مدار الساعة عبر الانترنت والبريد الإلكتروني دون الحاجة للسفر أو ترك مكان عملهم، وتنفيذ سياسات دولهم بما يستجد مباشرة^(١).

وتدل الدراسات المستقبلية أن هناك تحولا في برامج الحكومات وأشخاص السلطة من سلطة ملاك الأراضي والجنود في عصر الإقطاع، إلى أصحاب المصانع والشركات في العصر الصناعي، إلى سلطة التكنوقراط في عصر المعلومات، وهو ما ساهم في تنامي ظاهرة التكنوقراط في صنع القرار مما قوى من سلطة النقابات ذات النشاط التقني والمهني. وهو ما يعني تطويع البعد الاقتصادي في العملية السياسية وليس البعد الأيدلوجي^(٢)، ويساهم هذا التطور والتغير في تنوع الحكومات برسم سياستها الخارجية مع العديد من الدول بناء على مصالحها التي ترغب بتحقيقها وليس انطلاقا من أفكارها المذهبية أو الأيدلوجية .

(١) زين الدين، صلاح، الأبعاد التكنولوجية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٥)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٤، ص (٩٣).

(٢) عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ص ٩٤.

- الأيدلوجيا:

الأيدلوجيا هي الأفكار الخاصة بكيفية تحسين المجتمع مع برنامج لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ، ومن هنا تتبع العلاقة الأساسية بين المعلومات والمعرفة والأيدلوجيا، فهناك رأي يقول بموت الأيدلوجيا في عصر المعلومات وتنوع المصادر ونزول الحقيقة إلى مرتبة النسيب والبعث عن المطلقات، إلا أن هناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه بأنه يشكل أيدلوجية ذاتهم حيث تنتقل مهمتهم من البحث العلمي إلى العمل الحركي المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية من أجل تشكيل منظوم معرفي يدافع عن القسم المصاحبة لمجتمع المعلومات، ومن المتوقع أن ينقسم العالم إلى كتلتين أيدلوجية طبقاً لمدى توافق نسقهم القيمية مع أيدلوجية ثورة المعلومات^(١)، وإن البشرية ستعود إلى الأيدلوجيات الكبرى المتصارعة وبصورة خاصة الأثنية والصراعات الدينية، كما تمثل في تراجع الأيدلوجيا الكونية وانقسام العالم إلى أيدلوجيات دينية وأيدلوجيات ثقافات فرعية^(٢).

وعموماً هناك من ينظر إلى أن التطور التكنولوجي وما صاحبه من تغييرات واسعة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أدى بالنهاية إلى تراجع دور الأيدلوجيا في رسم السياسة الخارجية، فتكاثف وتسارع العلاقات بين الدول جعل مبدأ المصالح المشتركة والتعاون المشترك هو الأساس في رسم تلك السياسة، أي سيادة المبدأ الاقتصادي وليس الأيدلوجي.

(١) الجولي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، ص ٩١.
(٢) سعيد، محمد السيد، مصير الأيدلوجيات في السياسة الدولية، السياسة الدولية، السنة ٤١، يوليو ٢٠٠٥، العدد ١٦١، ص ٩١.

أما المحددات الخارجية للسياسة الخارجية فتتمثل بما يلي :

النظام الدولي

يعرف النظام الدولي بأنه "أنماط التفاعلات والعلاقات بين القواعد السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد أو يعرف بذلك لمجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينهما والتميزة عن ما تحيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية"^(١).

يعتبر النظام الدولي من العوامل الهامة في هذا الإطار، حيث تبقى البيئة الخارجية لصانع القرار السياسي الخارجي وبكل أبعادها وحقائقها وضغوطاتها ومؤثراتها وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها ضابطا وموجها نحو تشكيل السياسة الخارجية للدول، خاصة في ظل ما يشهده العالم من التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية ذات الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهذه التحولات تتميز بأنها سريعة جدا، ولها تأثير مباشر على مجريات الأحداث في هذا العالم فهي لا تأخذ مسارا واحدا فتسلكه بل هي مستمرة ولن تتوقف، ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة، بسلوك الدولة وبتصرفات الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق العالمي، وقد تكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو ذات طابع تعاوني ولكن هذه الحوافز تضطر الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز^(٢).

(١) عبد العاطي، بدر، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣)، ٢٠٠٣،

ص (١٠).

(٢) عبد العاطي، بدر، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، ص (١٠).

وفي ظل هذه التحولات جاء التطور التكنولوجي بتأثيرات متباينة على بنية النظام الدولي حتى وصل الأمر إلى ظهور العديد من المنظرين في العلاقات الدولية الذين يرون بأن هناك تغيرات واسعة في بنية النظام الدولي، وهذا التغير جوهري حتى أنه وصل إلى جذور وأسس ذلك النظام، وانتهى هذا التغير إلى إيجاد انشقاكات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، حيث يمكن ملاحظة أهم التحولات التي جرت على بنية النظام الدولي بفعل التقنية الحديثة والتي أصابت الجوانب الآتية:

أولاً : تعدد أطراف النظام الدولي

درج التحليل التقليدي للسياسة الخارجية (المدرسة الواقعية) على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئيس في السياسة الخارجية فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة، هي القادرة على العمل الخارجي المؤثر^(١)، وهذا توافق مع الاتجاه الانفصالي (Separation Attitude) في فهم حركة النظام الدولي المبني مؤشراتته على الآتي:^(٢)

- الدولة هي القوة الفاعلة والوحيدة في النظام الدولي.
- محاولة الدولة تحقيق أكبر عدد من المكاسب الممكنة.
- النظر إلى النظام الدولي في ضوء مصالح الدولة وهي مكونة جملة من القواعد التفاعلية التي تعمل بصورة منظمة متكررة.
- ترتيب الدول عامودياً على سلم القوى العالمية.
- لا يوجد سوى مصالح متقاربة بين الدول.

(١) توفيق، سعيد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، ص ٥٠

(٢) درازكه، محمد، السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٠ - ١٩٩٦) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨.

ومن ثم انتهى التحليل التقليدي إلى اعتبار الدولة هي الكيان الوحيد القادر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، إلا أن التطورات الدولية بعد منتصف القرن العشرين، أدت إلى تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية بفعل التطورات التكنولوجية، حيث ظهر أطراف جدد في النظام الدولي بدأت تلعب دورا مماثلا لدور الدولة مثل (المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، الأقليات). فشورة الاتصالات والمعلومات أخلت الطريق أمام تلك المؤسسات مما أدى إلى إضعاف دور الدولة وتقليل فاعليتها بحيث أصبحت الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية لدى المواطنين من توفير للأمن القومي، الدفاع الوطني، وتأمين مستويات معيشية عالية (١).

فالمؤسسات غير الحكومية ظهرت على مسرح العلاقات الدولية وزاد عددها وتأثيرها وبدأت تتسع إمكانياتها مع ما توفره تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لها من وسائل الاتصال فيما بينها والتنسيق جهودها، حتى استطاعت تلك المنظمات أن تتجاوز الرقابة الحكومية عليها وأصبحت تضاهي الحكومات الموجودة في الأنظمة السياسية المختلفة فيما تقدمه من الخدمات للمواطنين، وقد أدى استخدام تلك المنظمات للإنترنت إلى توفير الكم الهائل من المعلومات للأفراد الذين قد تقوم حكوماتهم بحجب تلك المعلومات عنهم، خاصة وأن العديد من تلك المنظمات هي ذات أهداف متعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للأفراد مثل (الديمقراطية، حقوق الإنسان، المرأة، البيئة) وغيرها، كما أن الغالبية الساحقة من هذه المنظمات غير الحكومية

(١) المشاقبة عاهد، أثر ثورة الاتصالات والمعلومات والاعلام الفضائي الرائد من دول الشمال على الجنوب، دار المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

ذات توجه توسعي في نشاطها وتتضمن أهدافها مواضيع متعددة مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحريات، التنمية، المرأة وغيرها^(١).

وقد ساهم النمو الهائل والمتزايد في أعداد الشركات المتعددة الجنسيات (تشير التقديرات إلى أن ما يقارب ٤٥,٠٠٠ من هذه الشركات تسيطر على ازدهار ٢٨٠ ألف شركة تابعة تنتشر عبر العالم)، وهناك ما يقارب ٩٠ % من مقار إدارة هذه الشركات يقع في دول العالم المتقدم،^(٢) فمثلا شركة (إي، بي، أم IBM) أو (انترناشونال بيزنس ماشينز) تتمتع باحتكار أكثر من ٦٠ % من سوق الحاسبات في كل واحدة من الدول التي تمتلك فيها حقوق التصنيع والتسويق، باستثناء بريطانيا التي تمتلك فيها ما نسبته (٤٠%)^(٣). إلى أن أصبحت تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية وتزايدت أهميتها وتأثيرها إلى الحد الذي أصبحت فيه أقوى من الحكومة نفسها، وتفرض شروطها على الدول فيما يتعلق بسياساتها الخارجية لتحقيق مصالحها، بل يوجد لبعض المؤسسات قوات عسكرية خاصة بها^(٤).

أما الأقليات فهي لا تختلف كثيرا، فسرعة التشابك والتكامل بين الدول أدى إلى التأثير على بنية الكيانات السياسية، حيث كانت إحدى تأثيرات التشابك، المسألة الأثنية أو قضية حقوق الأقليات. فسابقا كانت حقوق الأقليات الأثنية أو اللغوية شأنا خاصا أو داخليا، إلا أنها أصبحت فيما بعد شأنا دوليا، وبدأت الدعوات تتزايد بحق الأقليات في تقرير مصيرها الذي أصبح من الدعائم الأساسية للمجتمع الدولي، وقد عملت التطورات الاتصالية والمعلوماتية في زمن العولمة على جعل مشكلة الأقليات من المحاور الرئيسية للنزعات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حتى وصل الأمر إلى أن تصبح تلك المسألة ذو

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، تقنية المعلومات وتعميق الممارسات الديمقراطية، على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٢
www.Cipe-Egypt,Org

(٢) منصور، ممدوح، الدولة دراسة في المفهوم والظاهرة والأنباء، ص ٥٦.
(٣) Technology : <http://www.Annba.Org.tha.441>

(٤) Technology : <http://www.Annba.Org.tha.441>

صبغها عالمية وعدم اقتصرها على دولة محددة أو منطقة محددة، وظهورها على مسرح العلاقات الدولية بشكل واضح وصريح^(١).

ثانياً: تعدد موضوعات النظام الدولي

في ظل التغيرات والتحولات الواسعة التي أصابت بنية النظام الدولي، جاء الإنجاز الاتصالي التفاعلي في فهم حركة النظام الدولي نتيجة لتحويلات أساسية هي^(٢):

- تنامي أبعاد القوة اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً.
- ظهور مشكلات ذو طبيعة عالمية، كحقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق المرأة، الأقليات، البيئة وغيرها، وأصبحت تهدد الكل وتحتاج لتضامن جميع وحدات النظام الدولي.
- محاولة كل دولة تحقيق مكاسب أقل نسبياً.
- النظر إلى النظام الدولي في ضوء المصالح المشتركة بين الدول وغير الدول وهذا أدى إلى حالة نظامية متكررة ذات قواعد وإجراءات تضمن جملة هذه المصالح المشتركة.
- الترتيب الأفقي للدول في إطار القوة.
- تزايد المصالح المشتركة بين الدول.

فهذا الاتجاه في فهم وتفسير العلاقات الدولية يصف مسار القوة واتجاهها في إطار من ترابط المصالح المشتركة بحيث لم تعد موضوعات النظام الدولي موضوعات محددة بل تغيرت وتعددت حتى أصبح العامل الاقتصادي أهم هذه الموضوعات في ضوء المتغيرات

(١) الشدوح، عماد، أثر العولمة على الأقليات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2004، ص 2

(٢) الدرادكة، السياسة الخارجية الصينية، ص ١٢.

المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية في العلاقات الدولية^(١). فالملاحظ أن التكنولوجيا الحديثة أبرزت فروقات واضحة بعد تعدد الأطراف والموضوعات كما في الجدول

التالي:

جدول رقم (٣)

الفرق بين الأنماط المائدة في النظام العالمي القديم والجديد

الأنماط السائدة	النظام العالمي القديم	النظام العالمي الجديد
شكل الانقسامات ونوع التكتلات	شرق /غرب/أحلاف عسكرية	شمال / جنوب/ تكتلات اقتصادية
نمط الصراعات	صراعات أيديولوجية / سياسية	صراعات تجارية / اقتصادية
نمط الأولويات	الأمن والسياسات العليا	موضوعات البيئة وحقوق الإنسان
نمط التفاعلات السياسية	توازن القوى وسباق التسلح	الاعتماد المتبادل
نمط التفاعلات العسكرية	ثنائي الأقطاب	أحادي القطبية
شكل الحكومات	حكومة سلطوية / شمولية	حكومة ديمقراطية
نمط الأيديولوجيات	الرأسمالية / الاشتراكية	الليبرالية الاقتصادية والسياسية

* المصدر: بلال خميس أبة جرادة، مرجع سابق، ص (٤٥).

هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإن هناك الكثيرين الذين يروا بأن التكنولوجيا الحديثة عملت على تفاقم مشاكل كبيرة لم تعد مقتصرة على الدول فحسب بل تجاوزت تلك الحدود لتصبح مشاكل دولية أو عالمية تواجه النظام الدولي الجديد مثل، تلوث البيئة، نضوب مصادر الثروة غير المتجددة والانفجار السكاني، نقص المواد الغذائية وغيرها، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إيجاد مجموعة من المشاكل الشاملة اتسمت بمجموعة من الخصائص هي^(٢):

١. إن هذه المشاكل متداخلة ومترابطة حتى وصلت إلى درجة يصعب دراسة كلا على

حدة.

(١) عبد الحسي، وليد، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢ ص ١٦.

(٢) الخصاونة، أثر التكنولوجيا على السيادة القومية، ص ١٦.

٢. إن هذه المشاكل لا يمكن تعريفها أو شرحها من خلال المقاييس الكمية فقط، بل تحتاج إلى المقاييس النوعية (نوعية الحياة، تنوع وسائل الحياة).

٣. لا بد من مشاركة الأفراد والمواطنين العاديين وصناع السياسة والقرار في معالجة هذه المشاكل.

٤. إن المشاكل الحديثة هي بالأساس نتاج لإنجازات تكنولوجية ذات مردود إيجابي، وهي بالمقابل ذات نتائج سلبية على المدى البعيد.

فعلى صعيد العامل الخارجي وتأثيراته على السياسات الخارجية للدول، تظهر لنا قضية استقلالية الدول في تنفيذ تلك السياسات، حيث ينطوي مفهوم الاستقلال على مفهومين فرعيين^(١) :

الأول يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل التي تتسم بها عملية صياغة تنفيذ السياسة الخارجية، ويثير هذا المفهوم قضية ما إذا كانت الوحدة الدولية تحدد سياساتها الخارجية بمبادرتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء الحوافز والضغط الآتية من البيئة الخارجية .

أما المفهوم الثاني فيتعلق بما إذا كانت الوحدة الدولية تنفذ سياستها الخارجية بمفردها، أو أنها تنفذها بالاشتراك مع وحدات دولية أخرى، فإذا صاغت الوحدة الدولية سياستها الخارجية انطلاقاً من مبادراتها الذاتية، ونفذتها بمفردها يمكن القول أنها تتمتع بدرجة من الاستقلالية تفوق تلك التي تتمتع بها الوحدة الدولية التي تصوغ سياستها الخارجية كرد فعل للضغط الخارجية، ومع وحدات أخرى.

(١) عبد العاطي، بدر، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، ص(١١).

لكن هناك من يرى، إن الدول تكيف سياستها الخارجية طبقاً لمبدأ التبادل إذا كانت قادرة على فهم المعنى المقصود من سلوكيات السياسات الخارجية للدول الأخرى، ويعتمد ذلك على درجة تجانس ووضوح السلوك الخارجي الموجه للدولة، فكلما عبر هذا السلوك عن ذات التوجه السياسي أكد ذات المعنى (رغبة الدولة بالسلام مثلاً) زادت قدرة الدولة على تفسير هذا السلوك والتصرف طبقاً للمعاملة بالمثل (طبقاً لمبدأ التبادل)، لكن إذا كان السلوك الموجه إليها غامضاً يحتمل أكثر من معنى فأنها في تلك الحالة لن تكون قادرة على تكيف سلوكها طبقاً لهذا السلوك، ومن ثم فمن المحتمل أن تتجاهله^(١)، والدول تتجه في سياستها الخارجية للاستجابة أحياناً ورفض أحياناً أخرى للضغط أو محاولات التأثير عليها من قبل الدول الأخرى وبما يطلق عليه التغيير في السياسة الخارجية.

وقد ميز شارلز هيرمان في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية للدولة في إطار استجابتها للسياسات الخارجية للدول الأخرى^(٢) :

- التغيير الكيفي ويقصد به تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي.
- التغيير البرنامجي وينصرف إلى التغيير في أدوات السياسة الخارجية ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.
- التغيير في الأهداف ويشير إلى تغيير أهداف السياسة الخارجية وليس مجرد تغيير الأدوات.

(١) عبد العاطي، بدر، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول ص (١٢)

(٢) عبد العاطي، بدر، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، ص (١٢).

- التغيير في توجهات السياسة الخارجية وهو أكثر أشكال التغيير تطرفا وهو ينصرف

إلى تغير المتوجة العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات

والأهداف.

واعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغيير لا يعد تغيرا في السياسة، وان الأشكال

الثلاثة الأخرى هي التي يمكن إن تصنف في إطار التغيير في السياسة الخارجية. لهذا نجد أن

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال نحو العالمية في تشكيل النظام الدولي تأخذ شكل

الشبكة في تفاعلاتها، وهذا بدوره يخلق واقعا جديدا للعلاقات الإنسانية .

أثر التطور التكنولوجي على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

إن التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة اليومية التي شهدها القرن العشرين، كان لها انعكاسات وتأثير على أدوات السياسة الخارجية سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية أو اقتصادية أو إعلامية.

أولاً: الأداة الدبلوماسية

يرى العديد من الباحثين بأن الدبلوماسية هي ثمرة ونتاج العلاقات الدولية التي تبنى عليها وتقوم لأجلها العلاقات الدبلوماسية باعتبار الدبلوماسية الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم العلاقات الدولية بعملية الاتصالات بين أشخاص القانون الدولي في مختلف الميادين^(١). وقد عرف براديبية فوديريز P.fodere بأنها فن تمثيل الحكومات ومصالح الدول قبل الحكومات و الدول الأجنبية ومراقبة حقوق الوطن ومصالحه وكرامته حتى لا تمس في الخارج ، وكذلك إدارة لشؤون الدولة و إدارة المفاوضات السياسية وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها^(٢).

وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وتعد هذه الموارد من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية،

(١) القفاري ، علي عبد القوي، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة ، دار الأوتل للنشر و التوزيع والخدمات الطباعة ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٠ .
(٢) زهرة ، عطا ، في النظرية الدبلوماسية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .

حيث تلعب دوراً رئيسياً في عملية تكوين قواعد القانون الدولي التي تنشأ بطرق الاتفاق عن طريق المفاوضات بين الدول والمداولات والمؤتمرات.

إلا أن الدبلوماسية ليست الأداة الوحيدة للسياسة الخارجية في الوقت الحاضر بعد أن اتسعت مجالات العلاقات بين الدول عما كانت عليها في القرون السابقة، فالיום أصبحت السياسة الخارجية تتضمن العديد من المسائل التي تتجاوز نطاق الدبلوماسية^(١).

فالتطورات التكنولوجية والتغيرات التي شهدتها القرن الماضي في أنظمة الحكم والعلاقات الدولية، أدت إلى تحولات جوهرية على هذه الأداة كان أهمها:

أ- أفرزت المعلوماتية بيئة جديدة فيما يخص صانع القرار، حيث قلت من أهمية وزارة الخارجية في صنع القرار الخارجي مقابل دوائر جديدة لم تكن لها الأهمية في صنع القرار، فالتغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني قد أضافت إلى قوة الرئيس في الوقت الذي وزعت القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية وهو ما يعتبر تناقضا داخليا بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، كما أن التقانة قد أدت إلى شخصنة العلاقات الدولية حيث أتاحت الفرصة إلى الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، فبعد أن كانت الأداة الدبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة أدت الثورة الإعلامية إلى تعدد المتحدثين باسم الدولة فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو دبلوماسية الإعلام، وهو ما يعني توزيع المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارة الخارجية^(٢).

(١) الدويري، عدنان طه، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، الطبعة الثانية، ليبيا، ص ٨٧.

(٢) الجويلي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، ص ٩٦.

ب- ألغت ابتكارات التكنولوجيا الحديثة والاتصالية الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات

الدبلوماسية التقليدية وذلك بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية، بحيث لم

تعد المعلومة حصراً أو حكراً على تقارير السفراء أو رؤساء البعثات الدبلوماسية.

ج- عملت تكنولوجيا الاتصالات على التحول من الدبلوماسية السرية إلى الدبلوماسية

العلنية، حيث ما يميز الدبلوماسية الحديثة أنها دبلوماسية مفتوحة وعلنية حتى

أصبح بإمكان الأفراد والرأي العام الجماهيري في البيئة الداخلية للدولة الإطلاع على

ما يفعله الدبلوماسيون أو المفوضون في الخارج، وهي لم تعد قادرة على حجب

المعلومة عنهم، لان المحجوب داخليا مسموح خارجيا.^(١)

د- الاتجاه إلى الكفاءة في التجنيد الدبلوماسي، فالملاحظ أن الاتجاه المعاصر يذهب إلى

اختيار الدبلوماسيين على أساس كفاءاتهم في تمثيل دولهم والدفاع عن مصالحها

بالخارج. لذا يشترط فيمن يتقدمون لمثل هذه المناصب أن يكونوا على دراية عالية

بالتطورات العلمية والمعلوماتية ليتمكنوا من التعامل مع كل ما يستخدم على الساحة

المعلوماتية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة بدولهم.^(٢)

هـ- التشابك والتقييد في مسؤوليات العمل الدبلوماسي، ففي الدبلوماسية التقليدية كان

الدبلوماسي يقوم بتنفيذ أوامر دولته وإخبارها بالظروف السائدة في مكان عمله

وسياسات الحكومة الموفد إليها^(٣)، أما اليوم وفي ظل توفر المعلومات الهائل التي

وفرتها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فلم يعد يقتصر عمل الدبلوماسي على تلك

الأعمال بل تجاوز ذلك لما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية أو التنموية أو الرياضية

(١) يوسف، أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، ص ١٢٠.

(٢) المشاقبة، عاهد، أثر ثورة الاتصالات والمعلومات والاعلان الفضائي الواند من دول الشمال إلى دول الجنوب، ص 9.

(٣) K.J. Foreign Policy Orientations and International Rules p. 177

وغيرها، حيث تسود الآن الدبلوماسية الاقتصادية التي تتزعم الدبلوماسية العالمية وخاصة في ظل العولمة، إذ لم تعد المفاوضات ذات طابع سياسي فقط، بل تخلت الدبلوماسية السياسية عن أدواتها لفائدة الدبلوماسية الاقتصادية.

د- كانت أهم وظائف الدبلوماسية حماية المصلحة القومية للدولة ولذلك كانت هناك حاجة إلى صورة نقل صورة شاملة عن الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث عملت التكنولوجيا على تسهيل مهمة البعثات الدبلوماسية في تشكيل هذه الصورة^(١).

ثانيا : الأداة العسكرية

وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، ويرى البعض أن الأداة العسكرية من أكثر الأدوات فاعلية في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، فقد يتم استخدامها أو التهديد باستخدامها للدفاع عن أهداف الأمة وذلك من خلال التأثير على التوجهات أو الأدوات أو على أهداف وأعمال الدول الأخرى^(٢).

وفي ظل ما يشهده العالم من تقنية عسكرية متفوقة من أسلحة دمار شامل وصواريخ عابرة للقارات وطائرات أسرع من الصوت وإمدادات صناعية عسكرية وتجسسية، أدى إلى تقييد استخدام تلك التكنولوجيا في السياسة الخارجية أو في العلاقات الدولية سواء ما بين الدول النووية أو غير النووية.

(١) علم الدين، محمود، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٣) المجلد (٣٢)، ١٩٩٦، ص ١٠٩.

(٢) K.J. Foreign Policy Orientations and International Rules p.271

فالتطور التكنولوجي العسكري جعلنا أمام مجموعة من الحقائق التي لا يستطيع أي منا إنكارها وهي (١):

- ١- أن مخزون الأسلحة المتراكم من قبل القوى النووية يمكن أن ينهي كل أثر للحياة على هذه الأرض.
 - ٢- أن تكنولوجيا الصواريخ من طرق إطلاقها (بالبائرات السريعة أو غواصات أو محطات أرضية) أدت إلى أن يكون أي هدف عدو يمكن أن يصاب بأقل من ثلاثين دقيقة وبدقة متناهية ومن أي نقطة في العالم كما حدث مؤخرا في الحرب على العراق.
 - ٣- إن الأسلحة الذرية والنووية قلبت المفاهيم التقليدية في الاستراتيجية العسكرية، بحيث أصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي أصبحت موقعا استراتيجيا واحدا، حيث أصبحت الأسلحة تتجاهل المسافات والحدود سواء كانت طبيعية أو سياسية، وكذلك تتجاهل التمييز ما بين العسكريين و المدنيين والمقاتلين وغير المقاتلين.
 - ٤- إن التجسس والملاحظة من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، أدت إلى أن تكون جميع الأهداف واضحة وسهلة المنال.
- لهذا نجد أن التطور التكنولوجي العسكري عمل على تراجع مكانة الإداة العسكرية لصالح أدوات أخرى في تنفيذ السياسة الخارجية وخاصة الأداة الاقتصادية، حيث اعتبر العامل العسكري الضامن لتطور العامل الاقتصادي فالنزاعات والحروب التي تنشأ بين الدول هي ناجمة بالأساس عن منافسة اقتصادية وذلك للسيطرة على أسواق جديدة، والحروب الاقتصادية تشير إلى تحطيم وتدمير القاعدة الاقتصادية للخصم وتفويض وضعه السياسي (٢).

(١) يوسف، منصور، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، 1991، ص 159.

(٢) Rfaltzgraff, Jr., Robert, Policies & International System, 2nd Edition, Philadelphia, The Lippincott, 1992, p. 305

حيث تشير الأرقام إلى التراجع الواضح في الإنفاق العسكري على مستوى العالم خلال السنوات (١٩٨٩ - ٢٠٠٠)م. فمن حجم الإنفاق الفعلي لعام ١٩٨٩ والذي بلغ ٩٤٥ مليون دولار على المستوى العالمي منها ١٣٠ مليون فقط من الدول النامية والباقي من الدول الصناعية، انخفض الرقم إلى ٧٤٤ مليون عام ١٩٩٥ منها ١١٤ مليون من الدول النامية ثم تراجع في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٣٩ مليون منها ٩٨ مليون من الدول النامية^(١).

لهذا نجد أن تأثير التقنية العسكرية الحديثة كأن لها انعكاسات واضحة على العلاقات بين الدول، ففي كثير من الأحيان كانت تسود العلاقات الوقائية أو الدفاعية أو النزاعية، وفي أحيان أخرى كانت تعود تلك العلاقات لمرحلة الوفاق الدولي الذي دفعت عجلته مجموعة من العوامل تمثلت بـ^(٢):

- مناداة شعوب العالم بالسلام العالمي وأبعاد شبح الحرب.
- القلق والخوف من النزاعات الدولية التي تشكل مخاطر اندلاع الحرب النووية مع تزايد خطير في تكريس الأسلحة النووية.
- تكلفة سباق التسلح الباهظة، أثرت بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعوب.
- ميل البلدان الأوروبية نحو سياسة الخروج من نظام التبعية الأمريكية على مقدراتها الاقتصادية والأمنية.
- فشل سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة وفشل سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) والتوجه نحو التأثير على سياسته من خلال التعاون معه.

(١) تقرير التنمية البشرية لعام 1994.

(٢) فهمي، عبد القادر، بالنظام السياسي الدولي، ص

- الدور الجديد والكبير للبلدان المستقلة حديثاً وحركات التحرر العالمية في آسيا وأفريقيا للدفاع عن مبادئ الإنسانية (الحرية والسلام).

فاستخدام الأداة العسكرية في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية فرض على رجال السياسة مشكلة اختيار صعبة، وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب السرعة غير العادية لتطوير التكنولوجيا، علاوة على ذلك فإن كل نظام أسلحة جديد يكلف أكثر من ضعف تكلفة النظام الذي يسبقه، بحيث أصبح السباق التكنولوجي أكثر تكلفة للدول الصغيرة بسبب عدم قدرتها على مجاراة التطور التكنولوجي للأسلحة والمعدات.

ثالثاً: الأداة الاقتصادية

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. وعمل التطور التكنولوجي على جعل الأداة الاقتصادية من أبرز الأدوات المؤثرة في العلاقات الدولية، فالدول غالباً ما تستخدم الوسائل الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها، حيث أن القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية للدول^(١). وتحقيقاً لهذه الأهداف فإن الدول تستخدم وسائل وأدوات اقتصادية متعددة منها:

- المبادلات التجارية:

إن الطابع المميز للنظام الدولي الراهن يتمثل بالاعتماد المتبادل أو المبادلات الاقتصادية بين الدول، إذ أنه لا يوجد أي بلد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، حيث أن تلك القدرات والإمكانات الاقتصادية ليست موزعة توزيعاً متكافئاً فيما بينها^(٢).

(١) حقي، سعيد، مبادئ العلاقات الدولية، ص ١٥٩.

(٢) عليوة، السيد، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص (١٦٠).

فالثورة التكنولوجية عملت على زيادة سرعة نقل الاتصالات والمعلومات التجارية وتوفيرها بسهولة ويسر فيما بين تلك الدول، كما عملت ثورة المواصلات البرية والبحرية والجوية على نقل البضائع والسلع والخدمات إلى مختلف مناطق العالم ونقلها عبر الحدود وفتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة، فسبقاً كان قطع المواد الغذائية يعتبر من الأهداف الإستراتيجية، وقد استخدمته ألمانيا في الحربين العالميتين ونجحت فيه أمام حركة المواد الغذائية المتجهة إلى بريطانيا⁽¹⁾.

فالتطور التكنولوجي جعل المبادلات التجارية بين الدول تتزايد بشكل ملحوظ وخاصة في ظل تحرير التجارة العالمية ورفع القيود عن حركة تدفقات رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية المفتوحة وزيادة التشابك والترابط بين اقتصاديات العالم المختلفة.

- المساعدات الاقتصادية

تعتبر المساعدات من أكثر أدوات السياسة الخارجية انتشاراً خاصة منذ ظهور الدول النامية أو دول العالم الثالث⁽²⁾، من خلال التأثير على سياسة الدولة الخارجية وتوجيهها بما يتلاءم مع مصالح الدولة المقدمة للمعونة أو المساعدة، فالمساعدات كانت ولا زالت وسيلة لبسط النفوذ السياسي على المناطق التي تعتبرها القوى العظمى مجالاً إستراتيجياً وحيوياً لها، بهدف تكريس تبعيتها لها، واتخذت المساعدات مجموعة من الأشكال الاقتصادية والسياسية والعسكرية⁽³⁾ بهدف⁽⁴⁾ تحقيق وتثبيت الأمن، توفير الإغاثة الإنسانية، دعم التحولات السياسية والاقتصادية، بناء النظم الديمقراطية.

(1) الموقع الإلكتروني: www.Watfa.Net/198.Htm مقالة: "استراتيجية قراءات القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات".

(2) علوية، السيد، إدارة الصراعات الدولية، ص 60

(3) ادليت، ستيف، نحو رؤية جديدة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية، ترجمة محمد علي ثابت، مجلة الثقافة الدولية، 2004، العدد (122)، 87

رابعاً: الأداة الإعلامية والدعائية (الإنترنت)

تعد وسائل الأعلام المتطورة المسموعة والمقروءة والمرئية من أكثر وسائل نقل المعلومات تأثيراً بالقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات، حيث تلعب تلك الوسائل دوراً أساسياً في تدفق المعلومات والتأثير على اتجاهات الجماهير أو تعديلها، والتطور التكنولوجي الاتصالي المسموع والمرئي عمل على تكريس ذلك، وتهدف الأداة الدعائية إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض أو إبداء سلوك معين تجاه قضايا السياسة الخارجية للدولة، فالإذاعة والتلفاز مثلا تقوم بهذا الدور من خلال الوسائل المباشرة في نقل المعلومة المقروءة والمسموعة بهدف المساهمة في تغيير الاتجاهات والأفكار والمعتقدات^(١).

فجد أن الصحافة المكتوبة تلعب دوراً مركزياً في عملية الانتقال الاجتماعية من مجتمع السكان إلى مجتمع الرأي العام المؤثر، لأن الصحف تسهم إسهاماً مؤثراً في تطوير المجتمع ورقية وثقافته، ولما كانت الرقعة الصحفية آخذة بالانتساع نتيجة التطورات الاتصالية التكنولوجية، فقد أثر ذلك على سياسات الحكومات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهذا ما نلاحظه وبشكل يومي من خلال التطورات الاتصالية والمعلوماتية أو ما يعرف اليوم "بالفضائيات" التي جمعت بين الصوت والصورة والسرعة الفائقة في نقل الخبر أو المعلومة لحظة وقوعه ومكان وقوعه، مخترقة بذلك كافة أشكال السيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول^(٢).

أما بالنسبة للدعائية فقد كان هناك انعكاسات إيجابية للتطور التكنولوجي عليها، سواء كانت دعاية سياسية أو غير سياسية، فقد خدمت الثورة الاتصالية والمعلوماتية والأقمار

(١) مجلي، جمانة، دور الإذاعة الأردنية في وصول المرأة للبرلمان، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، المركز الثقافي الملكي، عمان، الأردن، منشورات جامعة اليرموك، 1997، ص 122.

(٢) مجلي، جمانة، دور الإذاعة الأردنية في وصول المرأة للبرلمان، ص (١٢٥).

الصناعية التي تقوم بنقل الأحداث والأخبار والمعلومات مروجي الدعاية لنقل دعاياتهم إلى مختلف شعوب العالم في وقت قصير جداً وذلك لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها^(١).

وتختلف الدول في مدى تأثير وسائل الإعلام في عملية صنع القرار وفي سياستها الخارجية، حيث يلاحظ في الدول الديمقراطية، أن الأفراد يشاهدوا من خلال وسائل إعلامهم المختلفة المناظرات والمناقشات السياسية والحوارات واختلاف وجهات النظر في العديد من القضايا، ليتكون عند هؤلاء الأفراد القدرة على تكوين آراء واضحة قائمة على الموضوعية والواقعية والمعرفة الكاملة، حيث يصبح الفرد قادر عن التعبير عنها بكل الوسائل الممكنة والمتوفرة لديه، بينما في الدول غير الديمقراطية، فإن وسائل الإعلام مملوكة من قبل الدولة، وهي بالنهاية تعبر عن وجهة نظر حكوماتها وتدافع عنها^(٢).

ونلاحظ مما سبق أن قوة الدولة في السابق نبعت من قوتها في الداخل، ومدى سيطرتها على شعبها وتوظيفها للأداة الإعلامية وعملية تدفق المعلومات أي أن قوة الدولة على الساحة الخارجية تتبع من قوتها على الساحة الداخلية، إلا أن التطورات الحديثة جعلت من المستحيل التحكم بتدفق المعلومات ونوعيتها بالنسبة للمواطنين، حيث لم تعد أجهزة الحكومة المركزية قادرة على مجاراة التكيف مع مقتضيات السرعة التي تفرضها ثورة المعلومات أي التعامل مع الزمان الحاسوبي، فأجهزة الدولة مبنية على بيروقراطية هرمية، وهو ما قلل من ولاء الأفراد وانتمائهم إلى دولهم وأضعف سيادة الدولة وقوتها في تنفيذ سياستها الخارجية^(٣).

(١) الأبياري، فتحي، الإعلام العالمي والدعاية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى ١٩٨٥، ص ١٠٥.

(٢) عبد النبي، عبد الفتاح، تكنولوجيا الاتصال والثقافة، دار العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص (١١٠).

(٣) الجويلي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، ص ٨٨.

لكن هذا لم يمنع العديد من الدول من استخدام الوسائل الإعلامية لتنفيذ سياستها الخارجية ، فأصبحت الدول تنفذ كثيراً من سياساتها الخارجية عن طريق الإعلام والحرب النفسية التي تستخدمها ضد الخصم،بالإضافة إلى بث مواد إعلامية أو تسريب معلومات سرية بهدف معرفة رأي الخصم قبل إجراء أي سياسة خارجية لها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأثير التطور التكنولوجي على أهداف السياسة الخارجية

في ظل التطور الهائل الذي تشهده العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ظل التشابك والتعقيد بالمصالح بين الدول، أصبحت السياسات الخارجية لتلك الدول غير قادرة على تحديد أهدافها بشكل منفصل وتام، حيث أصبح هناك تعقيد وتشابك في تنفيذ تلك الأهداف لاعتبار ما هو خارجي لدولة داخلي لدولة أخرى.

فالثورة التكنولوجية عملت على تبدل مفاهيم وأهداف كثيرة كانت تعتبر لدى الدول من المسلمات التي لا يجوز المساس بها أو لا تقبل المساومة عليها، فمفهوم الأمن والسيادة، تبدلت بشكل كبير حتى تحول مفهوم سيادة الدولة إلى مفهوم شكلي في ظل الاختراقات التي سمحت بها التطورات التكنولوجية ووسائل استخدامها، فالاختراقات الثقافية والإعلامية أنهت بشكل أو بآخر الوظيفة الاتصالية للدولة، والاختراق الأمني والعسكري الناتج عن الأقمار الاصطناعية وسيطرتها على الفضاء، جعل سيادة الدولة بلا مضمون، أن التشابكية (التكنو-اقتصادية) جعلت حتى سيطرة الدولة على عملتها حقيقة نظرية غير واقعية⁽¹⁾، استطاعت التكنولوجيا الحديثة المعلوماتية والاتصالية تجاوز الجغرافيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة سرعة المعاملات بين المصارف و البورصات في أي وقت وهو ما أثر في توزيع الإرباح، كما إن التكنولوجيا عملت على نمو شبكات متناهية لتدوير الأموال بين سائر أرجاء العالم على مدار الأربع

(1) العامري، عصام، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (77) 1998، ص (3).

والعشرين ساعة وعبور الحدود الجغرافية للدول عدة مرات في اليوم الواحد وبحرية تامة وفاعلة دون تدخل من السلطات النقدية أو المالية للدول المعنية^(١).

كذلك عملت الثورة التكنولوجية على جعل الدولة غير قادرة على تحديد أهدافها الخارجية بمعزل عن أهداف الدول الأخرى، أو إن الدولة أصبحت غير قادرة على فصل أهدافها عن أهداف الدول الأخرى، خاصة وأنه مع تبدل مفهوم الأمن والسيادة تبدلت كذلك مفاهيم اللعبة الدولية أو الأطراف الدوليين، بحيث لم تعد الدولة تضع أهدافها الخارجية لمواجهة أطراف مماثلة لها (الدول) بل أصبح هناك أطراف جدد في المسرح الدولي غير قادرة على مواجهة تلك الأطراف الذين اختلفت معهم معايير الحدود، وتزايد الترابط والتشابك فيما بينهم بحيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل أو بآمن عن بقايا الكون واحداً مهما عظمت قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية دليل على ذلك^(٢). هذه من جهة أما من جهة أخرى فنجد أن زيادة عمليات التدخل والاختراق والتي تعتبر من سمات النظام الدولي الجديد، سواء كانت تدخلات اقتصادية أو تدخلات أيولوجية أو إنسانية أو فيما يعرف بالتدخل المعلوماتي الذي أدى بالنهاية لتتسامي دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية وتوحيد نمط المجتمع على الصعيد العالمي، كل هذه العوامل أدت إلى ضعف و تراجع الدولة عن تنفيذ أهداف سياستها الخارجية^(٣).

(١) عبد الفضيل، الاقتصاد والمعلوماتية، ص (155، 156).

(٢) الدجاني، احمد صدقي وآخرون، العولمة واثرها على المجتمع والدولة، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص (73).

(٣) زرنوقة، صلاح سالم، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، 1995، ص (72).

لكن هناك من يرى بأن الثورة التكنولوجية وإن عملت على تعقيد وتشابك وتداخل أهداف الدول في سياستها الخارجية إلا أنها ساعدت على تحقيق أهداف أصبحت السمة الأساسية للنظام الدولي الجديد وهي الأهداف الاقتصادية، حيث أن (التكنو - اقتصادية) سخرت لحماية مصالح تلك الدول، وأصبحت تلك المصالح أداة ضغط على صانع القرار السياسي، فنجد أن المصالح الاقتصادية مثلاً ظهرت كقوة ضاغطة على العديد من صناع القرار السياسي لاتخاذ قرار بالتأييد أو الرفض للحرب على العراق، حيث تددت بالحرب على العراق المصالح الاقتصادية للدول الراضة للحرب والوقوف ضد المؤيدين لها، وذلك لتحقيق مصالحهم الاقتصادية بعدم سيطرة تلك الدول على البترول في هذه المناطق وبغية المحافظة على مصالحها والمشاركة في الغنمة المستقبلية^(١).

والخلاصة في هذا الإطار وفي تحديد أهداف السياسة الخارجية، هو إن الثورة التكنولوجية وحضارة المعرفة المعلوماتية، أضحت ترسم معالمها وتؤسس خصائصها في كل الميادين، وفي كل الأنشطة والمجالات، حتى أصبح الوصول الفوري للمعرفة والمعلومات والقدرة على وضعها في الاستعمال قد ضاعفت عدد اللاعبين المهمين وقلل عدد أولئك الذين يتمتعون بسلطة كبيرة، وكذلك ومن خلال خفضها لأهمية التضارب بين ما تقوم فيه التكنولوجيا الجديدة بصورة كبيرة لجهة تغيير مفاهيم الشعب بالنسبة للدولة، وما تقوم به لجهة تنامي المجتمع المدني العالمي، فهي تفرز تأثيراً عكسياً^(٢)، وذلك بتوسيع التشرذم والتفتت السياسي والاجتماعي من خلال تمكين المزيد من الاهتمامات والأشياء المبعثرة في أنحاء العالم عن الاندماج والازدهار، فوسائل التكنولوجيا الحديثة تربط الأفراد عبر الحدود بسهولة

(١) دحلان، عبد الله، أقلية الدول الصناعية العظمى تقود أول الحروب الاقتصادية على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٥، الموقع الإلكتروني: www.Alwatan.Com.Arabic

(٢) العامري، عاصم، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، ص (٢).

متناهية في الوقت الذي تفصلهم عن العلاقات الطبيعية والتاريخية داخل نطاق الدول، الأمر الذي ترتبت عليه مجموعة من النتائج تؤكد على تراجع مكانة الدولة في المستقبل، وهي تآكل دور الدولة في العلاقات الدولية، واضمحلال وظيفة الدولة وتهميشها، فالتكنولوجيا تدفع بالثقفت والتشردم من الناحية الاجتماعية والسياسية والاندماج والتماسك من الناحية الاقتصادية^(١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) العامري، عاصم، ص (٣).

الفصل الثاني

أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية

في السنوات الأخيرة من القرن الماضي واجهت الصين تحديا كبيرا تمثل بالثورة التكنولوجية والعلمية والمنافسة الاقتصادية في إطار عولمة الاقتصاد والثقافة، حيث قدر خبراء الصين أن هذه الثورة ستبلغ ذروتها مع بداية القرن الحالي، وعلى الصين أن تواجه هذه التحديات وأن تجد موطن قدم لها في المنافسة الاقتصادية وإذا لم تفعل ذلك فإنها سوف تتخلف عن مواكبة التطورات في مجالي الاقتصاد والعلم وسوف تبقى في موقع متأخر عن المنظومة الاقتصادية العالمية.

وحتى يمكن الوصول إلى موقع متقدم في هذه المنظومة، كان على الصين امتلاك اقتصاد قوي منافس لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة ونقل بص الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بينهما، حيث أدركت الصين أن ذلك سيتحقق لها بامتلاك التكنولوجيا الحديثة والانفتاح على العالم الخارجي ليتسنى لها ذلك فيتحقق حلمها في تقلد دور إقليمي ودولي، لذلك رمت الصين بتقلها كله وركزت على سياسي الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج للاستفادة من المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، لأن هذه القوى أدرجت الصين بسوقها الهائل على رأس أولوياتها حتى تتمكن من تحسين وظيفتها في هذه المنافسة، كما اتجهت الصين في علاقاتها الخارجية شرقا لآسيا والشرق الأوسط للاستفادة والإفادة من تلك العلاقات أيضا⁽¹⁾

(1) عثمان، سعد محمد، وساحرة نعمة، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٨١.

أثر التطور التكنولوجي على بنية وزارة الخارجية الصينية

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الصينية واليات تنفيذها ومحدداتها، لابد من الحديث عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الصين، حيث تأتي وزارة الخارجية الصينية في مقدمة تلك المؤسسات، وتضم وزارة الخارجية الصينية في هيكلتها وزير الخارجية وعدد من مساعديه وعدد آخر من المكاتب التي يختص كل منها بإدارة السياسة الخارجية تجاه إحدى المناطق الجغرافية من العالم، وهذه المكاتب هي^(١) :

- مكتب الشؤون الآسيوية.

- مكتب الشؤون الأوروبية.

- مكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا.

- مكتب شؤون شمال أمريكا.

فضلا عن مجموعة من المكاتب الأخرى، مثل مكتب الشؤون الاقتصادية، مكتب التعاون الاقتصادي، مكتب المعاهدات، مكتب البحوث والتخطيط والتحليل والمعلومات، تقوم هذه المكاتب عند إحالة مشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية إليها بتنقيح هذه المشروعات والتنسيق بينها وبين المشروعات الأخرى بحيث لا يحدث أي تعارض بينها .

(١) النغير، علي، السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠٠٦، ص (٢٢).

والملاحظ أن وزارة الخارجية ومكاتبها لاتقوم بدورها في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية بمعزل عن تأثير القوى الأخرى المشاركة في عملية السياسة الخارجية، فخلال دراستها لمشروعات القوانين أو القرارات تقوم الوزارات الأخرى أو الجماعات التي لديها مصلحة مرتبطة بهذه المشروعات باطلاع وزارة الخارجية على آرائها ومصالحها أو موافقتها على تلك المشاريع أو القوانين ، فوزارة الخارجية الصينية دائمة التواصل مع السلطات الأخرى التي لها علاقة بالقرارات الخارجية ، خاصة المجلس الوطني الذي يتمتع بحق تعديل الدستور وإلغاء القرارات والأوامر المخالفة، وتماشيا مع مبدأ الديمقراطية المركزية الشعبية في الصين والتي لا تطبق مبدأ الفصل بين السلطات^(١) .

ومع توجه القيادة السياسية في الصين للانفتاح على الخارج، بدأت وزارة الخارجية الصينية تشهد تغييرات كبيرة، فبعد أن كانت تحاط قرارات الصين الخارجية بالسرية التامة والكتمان أصبحت هذه القرارات اليوم متناول الجميع وخاضعة للنقد والتقييم ، كذلك أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية و اللامركزية ، ولم تعد أيضا تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لاحد القادة .

ومن أحد محاور التغيير، إتاحة الفرصة للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم المجموعات القيادية الصغيرة، حيث قامت الصين في أواخر عام ٢٠٠٠ بتأسيس مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي، وعملت أيضا على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها ، فمثلا يلعب القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية دورا بارزا كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلي، ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة في تعيين

(١) شبكة الصين، النظام الإداري المركزي، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣ www.china.org.cn

متخصصين للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، خاصة فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي⁽¹⁾.

ومن أجل توضيح صورة سياستها الخارجية قامت بكين باستخدام الإنترنت كأحدى وسائل الاتصال بالعالم الخارجي على صفحات موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة (www.china.org.cn)، وتقدم وزارة الشؤون الخارجية أفضل وأقيم المعلومات على موقعها (www.fmprc.gov.cn) وتقدم وصف تفصيلي لموقفها حيال القضايا الإقليمية، وعرض تفصيلي للمؤتمرات الصحفية والمبادرات الهامة.

والى جانب تلك التغيرات الداخلية، تبنت الصين طريقة أكثر ارتفاعاً في التعامل مع مجموعات الصحافة الدولية، وفي عام ١٩٩٩ افتتحت وزارة الخارجية مركزاً إعلامياً دولياً جديداً لعقد المؤتمرات الصحفية نصف الأسبوعية والتي يتم ترجمتها فوراً، بالإضافة إلى أنها تغطي مساحة مناسبة لطرح الأسئلة حتى وإن كانت تتعلق بالتغيرات الطفيفة التي على سياساتها المعلنة، حيث تمثل تلك الخطوات انحرافاً مذهلاً لسلوك دولة اعتادت أن تضع شؤونها الخارجية تحت السرية التامة⁽²⁾.

من هنا قامت الصين بترتيب سياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين من خلال التركيز على الاستمرار بالانفتاح على العالم الخارجي، ودفع مستوى الطاقة الإنتاجية وقوتها في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية، وأن أي صعود للصين يجب أن يتم من خلال التحرك السلمي بحيث يستبعد المكاسب المؤقتة مهما كانت، فمثلاً عملت الصين على تهدئة الأزمة الكورية الشمالية وبناء المشاريع المستقبلية الاستراتيجية مع الهند، وكذلك تعميق العلاقات مع اليابان، وإقامة حلف وشراكة استراتيجية مع الهند وروسيا، كذلك أدركت

(1) evan s Medeiros and m.taylor fravel ,chinas newdiplomacy. www.ahram.org.eg2003

(2) evan s Medeiros and m.taylor fravel ,chinas new diplomacy. www.ahram.org.eg2003.

القيادة السياسية الصينية وخاصة بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ إن على الصين السير
قدما لامتلاك التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التطورات العالمية، حيث أدى ذلك إلى إيجاد

مجموعة من التيارات داخل السياسة الخارجية الصينية وهي:

أولاً: التيار البراغماتي (Pragmatists) أو الإصلاحي

أعطى هذا التيار الأولوية للتطور الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي على
حساب الاهتمام بالأيدلوجيا والمبادئ الاشتراكية وذلك من خلال الانفتاح على الخارج وجلب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصخصة القطاع العام بما يتناسب مع الخصوصية الصينية،
والاهتمام بالنتائج العلمية^(١).

ثانياً: التيار الراديكالي أو اليساري

يرى مؤيدو هذا التيار أن المبادئ المعتمدة والمستندة إلى البعد الأيدلوجي أهم من
التطور الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي لأن ذلك في نظرهم ما هو إلا مبدأ من مبادئ
الراسمالية العالمية.

تم حسم الصراع لصالح التيار الإصلاحي بقيام (دينغ شياو بنغ) رئيس الوزراء
الصيني حيث قام بترسيخ سلطته على الحزب الشيوعي الصيني وعلى الدولة الصينية عام
١٩٧٨، فسارت الصين على طريق تحرير الاقتصاد على الطريقة الصينية، وبهذا تم إعطاء
الأولوية للمسائل الاقتصادية على حساب المسائل الأيدلوجية، وهو ما أدى بالنهاية إلى إعادة
تكييف سياسة الصين الخارجية وفق متطلبات الوضع الجديد^(٢) خاصة بعد أن أطلق الزعيم
الصيني شياو بنغ تصريحاً هز كيان النظرية الماركسية عندما أعلن ((أن الصين في نهجها

(١) الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، وأفاق المستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط ١،
عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٦٧.

(٢) علوان، صلاح هادي، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، بند ١، العراق، ص ٥٦.

الماركسي الاشتراكي لن تنتقد الأفكار التي أصبحت لا تواكب العصر)) وهذا يعني أن بعض ما تطرحه النظرية الماركسية لم يعد يواكب التطورات الحالية التي هي بحاجة إلى إصلاحات تتلاءم مع الوضع الراهن حسب وجهة نظر القيادة السياسية الصينية، حيث أطلقت الصين برنامجاً لمواجهة التحديات الذي تكمن أهم جوانبه بما يلي^(١):

- ١- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي بدأ يشهدها الاقتصاد الدولي.
- ٢- السير بالنهج التنموي حسب الأولويات، بحيث نبدأ بالزراعة ثم الصناعة فالباحث العملي والدفاع.
- ٣- إعادة هيكلة قطاع الإنتاج ومنحه درجة من الاستقلالية واللامركزية، فقد فتحت المجال للقطاع الخاص للمشاركة بالإنتاج في قطاعات النقل والتكنولوجيا والكيمائيات وإنتاج مواد الخام، وترك الصناعات الثقيلة للقطاع الحكومي.
- ٤- إصلاح المناطق الحضرية، من خلال إجراء التحديثات على أداء المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للإدارة المركزية وتطوير أداء العاملين بها.
- ٥- سعي الصين للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.
- ٦- إعطاء المؤسسات درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.
- ٧- تشجيع المرافق السياحية والشروع في بناء هذه المرافق، حيث أشارت الدراسات لاحقاً بأنه إذا صحت أهداف إدارة السياسة الصينية الوطنية وخططها في الخطة ما

(١) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ - ٢٠١٠) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ٢٠٠٤، ص (٥٨، ٥٧).

بين (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) فإنها ستجلب للصين ما يزيد عن ٩٠ مليار دولار من العملة الصعبة^(١)

٨- الدخول بعملية الإصلاح والانفتاح في مجال التجارة والمال والاستثمار، حيث أصدرت مجموعة من اللوائح الخاصة ببداية العمل على انتشار أسواق مالية صينية وتخفيض رسوم الجمارك وتصحيح الاختلالات في القطاعات المالية. وعلى أساس تلك الأولويات اتجهت السياسة الخارجية الصينية نحو الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا الصناعية التي تحتاجها بغض النظر عن هوية الدولة المتعامل معها سواء أكانت تلك الدولة رأسمالية أو اشتراكية، فالرئيس دينغ شياو بينغ يرى بأن لا أهمية للون القطع ما دام يصطاد الفأر^(٢).

فاتجهت السياسة الخارجية الصينية نحو الدول الرأسمالية للحصول على التكنولوجيا، وأقامت علاقات خارجية واسعة لتحقيق ذلك الهدف مستخدمة بذلك أكثر من وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا^(٣)، حيث فتحت باب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق دخول الشركات متعددة الجنسية بهدف نقل الخبرات والمعارف التكنولوجية، وقد نجحت الصين ومن خلال سياسة الانفتاح الخارجية في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية. والجدول رقم (٤) يوضح مقدار الاستثمار الاجنبي في الصين.

(١) جاسم حبيب، الصين، المد الأصفر قادم! على شبكة الإنترنت www.Aslamonline.net ٢٥/٢/٢٠١١.

(٢) علوان، صلاح مادي، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، ص ٢٨.

(٣) فريش، محمود الرشيد، نيئاميكية نقل التكنولوجيا في الدولة العربية، دار الثقافة، الدوحة - قطر، ط١، ١٩٨٦، ص ٨٥.

الجدول رقم (٤)

مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين (١٩٨٩ - ٢٠٠١)

السنة	الاستثمارات المتفق عليها بمليارات الدولارات	الاستثمارات الحقيقية بمليارات الدولارات
١٩٨٩	٥,٦٠	٣,٣٩
١٩٩٠	٦,٦٠	٣,٤٩
١٩٩١	١١,٩٨	٤,٣٧
١٩٩٢	٥٨,١٢	١١,١
١٩٩٣	١١١,٤٤	٢٧,٥٢
١٩٩٤	٨٢,٦٨٠	٣٣,٧٧
١٩٩٥	٩١,٢٨٠	٣٧,٥٢٠
١٩٩٦	٧٣,٢٨٠	٤١,٧٣٠
١٩٩٧	٥١,٠٠٠	٤٥,٢٦٠
١٩٩٨	٥٢,١٠٠	٤٥,٤٦٠
١٩٩٩	٤١,٢٢	٤٠,٣٢٠
٢٠٠٠	٦٢,٣٨٠	٤٠,٧١٠
٢٠٠١	٦٩,٢٠٠	٤٦,٨٠٠

المصدر: China statistical yearbook 2002

نلاحظ من الجدول السابق التزايد المستمر في مقدار الاستثمار الأجنبي المتعاقد عليه

والفعلي في الصين خلال الفترة (١٩٨٩ - ٢٠٠١) فبعد أن كانت الاستثمارات الحقيقية لا

تصل سوى ٣,٣٩ مليار دولار ارتفعت إلى ٣٧,٥٢٠ مليار دولار في العام ١٩٩٥ ، ثم

وصلت إلى ٤٦,٨٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠١ ويبين حجم هذه المبالغ مدى الانفتاح

الاقتصادي في الصين خصوصاً في أعقاب الحرب الباردة .

وبدأت الصين منذ العام ١٩٨٦ بتطبيق خطة للبحوث التكنولوجية الرامية إلى تركيز قواها العلمية والتقنية لمتابعة أحدث المنجزات العلمية في العالم في سبع مجالات هي: الهندسة الإحيائية، تكنولوجيا الفضاء، تخزين المعلومات واسترجاعها، الأتمتة، الطاقة، الليزر، ثم بدأت في العام ١٩٨٨ بتنفيذ خطة لتوصيل منجزات التكنولوجيا إلى مواد رأس مالية تدفع تطور الصناعة^(١).

كما قامت الصين بإعداد البحوث العلمية والتكنولوجية التي جرى نشرها في المجالات العلمية، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في حصول الصين على التكنولوجيا المتقدمة وساعدها في ذلك ثورة الاتصالات والمعلومات، أو من خلال الشركات الاستثمارية التي ساعدت في عملية النقل من خلال قيامها بدور الوسيط في التعريف بالتكنولوجيا الحديثة المتوفرة في حقل استثماراتها بمراكز البحوث الخاصة بالتكنولوجيا، وأخيرا استطاعت الصين ومن خلال علاقاتها الخارجية التي بنتها مع الدول المتقدمة بالاستيراد المباشر للتكنولوجيا الحديثة من خلال علاقاتها مع اليابان والاتحاد السوفيتي سابقا ثم روسيا، ونتيجة الحظر الأمريكي على الصين لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة منها وخصوصا العسكرية سعت إلى الحصول عليها بطريقة غير مباشرة من خلال إسرائيل التي لا تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم كل ما هو متطور وحديث لها، لذا سعى القادة الصينيون إلى الاهتمام بتلك العلاقات وخاصة في مجال الصناعة الحربية^(٢). كما عمدت الصين إلى اكتساب المعارف التكنولوجية مباشرة من خلال إرسال البعثات العلمية إلى خارج الصين، ويلاحظ أن تزايد أعداد الطلبة الصينيين الذين يتخرجون من الجامعات الأمريكية وليعودون فور ذلك إلى بلادهم لنقلد مناصب هامة في الحكومة والجامعات من أجل النهوض والتطور في مستوى التعليم والبحث العلمي، حيث أسس

(١) عثمان سعد محمد وثابر، ساحرة، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطور المستقبل، ص ١٩٦.

(٢) Duncan Clarke, Israel's unauthorized Arms Transfer, Foreign policy, summer 95, Issue 99, P. 89.

هؤلاء مع نهاية العام ٢٠٠٠ ما يقارب ٧٥٨ شركة^(١)، غالبية هذه الشركات مراكز مزدهرة للتقنية العالمية في مجال المعلومات والتقنية البيولوجية والموارد الجديدة كما أن الشركات الصينية العاملة في وادي السيلكون الأمريكي، أسست فروعاً لها في مراكز التقنيات العالمية في بلادها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) زاينس، كونراد، الصين عودة قوة عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٣٠٧

المبحث الثاني

مؤشرات التطور التكنولوجي في الصين

أدركت الصين أنه لكي تستطيع الدخول إلى الاقتصاد العالمي فإنه يجب عليها تحويل اقتصادها من اقتصاد تصنيعي إلى اقتصاد التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد المعرفي، ولذلك فقد تأسس ١٢٠ منطقة تنمية صناعات التكنولوجيا العالمية والجديدة على مختلف المستويات، وقد اتبعت فيها سياسة مشابهة لسياسة المناطق الاقتصادية الخاصة، وأنشأت أيضا مجموعة من المؤسسات الموجهة للتصدير مما جعل صناعة التكنولوجيا الصينية تدخل الأسواق الدولية والمنافسات الدولية. وفي ظل التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي وفي ظل الاختراعات والابتكارات والتطورات التكنولوجية والتقنية، تأثرت الصين بكل ذلك خاصة في ظل وجود شبكة الإنترنت وثورة الاتصالات التي تقوم بالنقل الفوري للحدث، وعملت الصين من أجل التكيف مع هذه التطورات بأن جعلت صناعة المعلومة القوة الرئيسية ورفع معدل الإنتاج الاجتماعي، حيث ضمن ذلك في الخطة الخمسية حتى العام ٢٠٠٥ ووضع هدف استراتيجي بأن تحقق هذا الصناعة نمواً بنسبة ٢٠% ولأجل تحقيق هذه الاستراتيجية تبنت الصين الإجراءات التالية^(١):

- ١- تحقيق تقدم تكنولوجي وتوسيع البنية التحتية في الشركات، وإنعاش قطاع صناعة البرمجيات. والارتقاء بالخدمات المعلوماتية للتجارة وتطويرها.

(١) الشريعة، وصفى، أثر العولمة الاقتصادية على صناعة القرار السياسي في الصين خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣ ص ٦٨.

٢- وضع تنظيم مؤسسي لقطاع الاستثمار الأجنبي في الاتصالات.

٣- الاستمرار في الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة البلدان المتقدمة.

ويمكن ملاحظة أهم مؤشرات التطور التكنولوجي في الصين من خلال :

أولاً : الانفتاح العام والخارجي :

بدأت الصين بالانفتاح على العالم الخارجي في مختلف المجالات، التكنولوجية

والاقتصادية والعسكرية والإعلامية ، ففي المجال التكنولوجي نجد انه ومع بداية القرن الواحد

والعشرين، ضاقت الفجوة بين مستوى البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا العالية في

الصين، والمستوى العالمي المتقدم في هذا الصدد على نحو ملموس، فقارب أكثر من ٦٠٪

من النتائج التكنولوجية المستويات العالمية المتقدمة. في يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣، نجحت

الصين في إطلاق سفينة الفضاء المأهولة برائد " شنتشو ٥ " صينية البحث والصنع، بذلك

أصبحت الصين الدولة الثالثة القادرة على استيعاب تكنولوجيا طيران الفضاء برواد في العالم.

حسب خطة استكشاف القمر التي بدأ تشغيلها، ستطلق الصين إلى القمر مركبة الاستكشاف

الخالية من الإنسان قبل عام (١) ٢٠١٠.

وفي العشر سنوات الأخيرة، ازدادت الاعتمادات المالية من الحكومة المركزية للعلوم

والتكنولوجيا، وكذلك حجم المدفوعات المالية لتنمية البحوث العلمية وتجربتها وتطويرها بنسبة

كبيرة، ففي العام ٢٠٠٣ بلغت قيمة الاعتمادات المالية للعلوم والتكنولوجيا ٨١٦٢ مليار

يوان، بزيادة ١٦٪ عن العام السابق، وهذا الرقم يمثل ٣٧٪ من إجمالي المدفوعات المالية

للدولة، وقيمة المدفوعات المالية لتنمية البحوث العلمية وتجربتها وتطويرها ١٥٢ مليار يوان

بزيادة ١٨٪ عن العام السابق، وهذا الرقم هو الأعلى في التاريخ ببلوغ ١٣٪ من إجمالي

(١) التطور العلمي والتكنولوجي، علي شبكة الانترنت ٢٠٠٤، www.china.org.cn

النتائج المحلي، وأصبح بذلك في مقدمة الدول النامية في هذا الصدد، كما ازدادت موارد القوى البشرية للعلوم والتكنولوجيا بكل وضوح ، ففي العام ٢٠٠٣ بلغ عدد الاختصاصيين في شتى المجالات في جميع المؤسسات الحكومية الاقتصادية والوحدات غير الاقتصادية بالصين ٧٥ ٥٥ مليون^(١)، بمعدل نحو ٣٩٠٠ فنيا اختصاصيا بين كل عشرة آلاف من مزاولي الأعمال في المؤسسات الاقتصادية والوحدات غير الاقتصادية المملوكة للدولة في عام ٢٠٠٣ ، بعد أن كان عددهم ٨٧٠ فنيا اختصاصيا في عام ١٩٨٥، ووصل عدد الطلاب المبعوثين العائدين خلال البضع عشرة سنة الأخيرة إلى ما يزيد عن ٥٠٪ من مجموع الأكاديميين بأكاديمية الهندسة الصينية^(٢).

حسب إحصاءات الصين فإنها حققت ٥٥٣ ألف منجز علمي وتكنولوجي هام منذ العام ١٩٨١ ، وبلغ حوالي ٣٠٪ من المنجزات العلمية المستوى للمتقدم العالمي ، ومن أجل تسريع تحويل النتائج العلمية والتكنولوجية إلى سلعية ودفع تنمية صناعة التكنولوجيا العالمية ، فتم إنشاء آلاف من مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالمية والجديدة في الصين ، وفي عام ٢٠٠٣ وصل عدد المؤسسات التكنولوجية العالمية التي حددت المناطق أكثر من ٣٥٠٠٠ مؤسسة ، وقد أقامت الصين في إطار التعاون الدولي العلمي والتكنولوجي مع ١٥٣ دولة ومنطقة في العالم حتى الآن ، وأصبحت الصين أكثر نشاطا وتعاونيا في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، واختير أكثر من ٣٩٣ من العلماء الصينيين ليتولوا مناصب في المجالس التنفيذية وما فوق في الهيئات العلوم والتكنولوجيا الدولية ، وتولى كذلك ٢٨١ فردا منهم مناصب قيادية في اللجان المتخصصة للهيئات الدولية^(٣).

(١) david shambaugh, Chinese hegemony over east asia by 2015 .www.ahram.org.eg
(٢) david shambaugh, Chinese hegemony over east asia by 2015 www.ahram.org.eg.

(٣) شبكة الصين، النتائج العشر للتقدم العلمي والتكنولوجي في عام ٢٠٠٣، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤ www.china.org.eg

ثانياً : التطور الإعلامي :

وفي المجال الإعلامي ، وفي ظل مأكفلة الدستور الصيني من حرية التعبير وحرية الإعلام للمواطنين، وضمن استمرار الصين بسياسة الانفتاح على العالم الخارجي للحصول على التكنولوجيا المتطورة، شهدت وسائل الإعلام الصينية المرئية والمقروءة تطورا و تنوعا كبيرا وفقا للإحصائيات المؤكدة ، حيث جرى هذا التطور على النحو الآتي :

- الهاتف

بلغ عدد مستخدمي الهواتف في نهاية العام ٢٠٠٣ ٥٣٢ مليون، منها ٣١٦٣ مليون مستخدمي الهواتف الثابتة و٢٦٨٦٩ مليون مستخدمي الهواتف المحمولة، واحتل حجم الشبكات المركز الأول في العالم، وفتحت السنترالات المبرمجة في جميع المدن فوق مستوى المحافظة في البلاد كلها، وبلغت نسبة البرمجة ٩٩٫٨٪، ووصل مجمل عدد الدوائر الكهربائية للهواتف الطويلة المسافة ٥٧٨٢ ألفا، ونسبة الهواتف الأوتوماتيكية ١٠٠٪، في عام ١٩٨٧ فتحت الصين خدمات الاتصالات المنقولة، وغطت شبكة الهواتف المنقولة جميع المدن الكبيرة والمتوسطة وأكثر من ٢٠٠٠ مدينة صغيرة وبلدة في الصين، كما تحقق الاتصال بالهواتف المنقولة مع أكثر من ١٢٠ دولة ومنطقة^(١).

- الانترنت

حتى نهاية العام ٢٠٠٣، بلغت صادرات الصين من الموجات العريضة بسعة ٢٧٢١٦ ميجا، ووصل عدد المواقع العنكبوتية الإجمالي إلى حوالي ٦٠٠٠٠٠ واسم الموقع بنظام CN إلى ٣٤٠٠٠٠، وعدد الكمبيوترات المتصلة بالإنترنت ٨٩ ر ٣٠ مليون وعدد مستخدمي الإنترنت ٧٩٥ مليون شخص، وفي العام ٢٠٠٥ وصلت إلى ٩٠ مليون مستخدم لتصبح بذلك

(١) شبكة الصين، وسائل الاعلام في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

أكبر سوق اتصالات مستقل في العالم، ومن ناحية خدمات الإنترنت، شهد التعليم الشبكي والأعمال المصرفية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والإعلانات الإلكترونية والأخبار والخدمات الصوتية والمرئية والخدمات البريدية المدفوعة وهواتف IP وخدمات الرسائل الخلوية القصيرة وخدمات الموهوبين وخدمات المعلومات على الإنترنت وخدمات الألعاب على الإنترنت.. الخ شهد تطورا سريعا^(١).

أما صناعة الإعلام على الإنترنت، فقد شهدت منذ أواسط تسعينات القرن العشرين تطورا سريعا، وأنشأ أكثر من ٢٠٠٠ (من أكثر ١٠٠٠٠ هيئة إعلامية في الصين) مواقع على الإنترنت. وتتحدى مجموعة من مواقع الإنترنت المشهورة تعمل بأسلوب عمليات وسائل الإعلام بحجم معين بصورة أولية، كما تظهر تفوقها في نشر الأخبار. ويتوقع الخبراء أنه ستتشكل منصة نشر الأخبار المسموعة والمرئية بالوسائط المتعددة من خلال التعاون بين وسائل الإعلام بالإنترنت ووسائل الإعلام التقليدية على أساس تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن يصل عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت إلى ٤٠ مليونا وعدد مستخدمي البيانات والوسائط المتعددة والإنترنت إلى ٢٠٠ مليون ومعدل مستخدمي الإنترنت إلى نحو ١٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥. وهناك مركز معلومات الإنترنت الصيني (شبكة الصين) الذي يقدم المعلومات الأوفر والأكثر ثقة عن الصين إلى العالم على شبكة الإنترنت. وبدأ تشغيل المركز في الساعة الصفر من ١ يناير ١٩٩٧، و٩٠٪ من المشتركين فيه من خارج الصين^(٢).

(١) شبكة الصين، الصين بالأرقام، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٣، www.china.org.cn

(٢) بوي، روبي، شبكة الإنترنت في الصين، على شبكة الإنترنت ٢٠٠١، www.china.org.cn

- الإذاعة

تبث محطة الإذاعة الشعبية المركزية - محطة تخضع لإشراف الدولة، برامجها في ٨ مجموعات منفصلة لمدة ١٥٦ ساعة يوميا عن طريق الأقمار الصناعية. وفي كافة المقاطعات (المناطق الذاتية الحكم) والبلديات المركزية وغيرها من الأقاليم الإدارية بالصين محطات إذاعة محلية، محطة إذاعة الصين الدولية محطة وحيدة للدولة تبث البرامج يوميا إلى مختلف مناطق العالم بـ ٣٨ لغة فضلا عن اللغة الصينية الفصحى، وأربع لهجات محلية لمدة ٢٩٠ ساعة، تضم البرامج، بالإضافة إلى الأخبار والأحداث والتعليقات والأدب والترفيه، موضوعات خاصة حول السياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.. الخ. والآن، تحتل المركز الثالث بين محطات الإذاعة الخارجية المنتشرة في مختلف دول العالم من حيث طول فترة البث وعدد اللغات المستخدمة^(١).

- التلفزيون

شكلت صناعة التلفزيون الصينية هيكلتها المتكاملة ذات المستوى الفني العالي لإنتاج برامج التلفزيون وبثها وتغطيتها، ومحطة التلفزيون المركزية هي أكبر وأقوى محطة تلفزيون في الصين، وأقامت علاقات مهنية مع أكثر من ٢٥٠ محطة وهيئة تلفزيون في أكثر من ١٣٠ دولة ومنطقة في العالم، تمشيا مع تيار تطور صناعة التلفزيون الدولية تتطور قنوات التلفزيون لهذه المحطة اتجاه متخصص. وفي العام ٢٠٠٣، أفتحت القنوات المتخصصة هما قناة الأخبار وقناة الأطفال، في مختلف المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية والمدن والأقاليم والمحافظات التابعة لها بأحاء الصين، أكثر من ٣٠٠٠ محطة تلفزيون، وتقام نشاطات دولية كبيرة لبرامج التلفزيون بصورة منتظمة، من بينها مهرجان شانغهاي للتلفزيون

(١) شبكة الصين، ومئات الاعلام في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

وأسبوع بكين الدولي للتلفزيون ومعرض الإذاعة والتلفزيون الصيني ومهرجان سينشوان للتلفزيون، إلى جانب أعمالها المقررة مثل تقييم البرامج التلفزيونية وتوزيع الجوائز^(١).

- مجموعات وسائل الإعلام المتعددة

بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ولأجل مواجهة دخول وسائل الإعلام الأجنبية القوية، أصبحت وسائل الإعلام العابرة للوسائط والمناطق وبالإدارة المتعددة اتجاه تطور لوسائل الإعلام الصينية، في العام ٢٠٠١ طرحت الحكومة أهدافا تتمثل في الحفز النشط للإصلاح من أجل تحويل قطاع وسائل الإعلام إلى مجموعات، وتشكيل مجموعات الإعلام العملاقة المتعددة الوسائط العابرة للأقاليم، كما وضعت لوائح معينة في مجالات تدبير الأموال لصناعة وسائل الإعلام والتعاون مع المستثمرين الأجانب وتطوير مجموعات بين وسائل الإعلام، تمارس مجموعة الإذاعة والسينما والتلفزيون الصينية التي تأسست في نهاية العام ٢٠٠١، مختلف الأعمال بما فيها التلفزيون والشبكات والنشر والإعلان، وأصبحت حاليا أكبر وأقوى مجموعات الوسائط المتعددة من حيث الحجم والقوة في الصين، وتتعاون وسائل الإعلام الصينية مع مجموعات وسائل الإعلام وراء البحار، حتى نهاية العام ٢٠٠٣، هبطت في الصين "قناة العنقاء الفضائية" و"قناة بنغبوه المالية" و"قناة ستار تي وي الفضائية" و"قناة الرياضة البدنية الأوروبية" و"تلفزيون تسلية تي وي للصينيين" وغيرها من ٢٥ محطة تلفزيون من خارج الصين. وفي نفس الوقت، وصلت قناة اللغة الإنجليزية لمحطة التلفزيون المركزية الصينية إلى الولايات المتحدة من خلال شبكة فوكس نيوز التابعة لمجموعة الإعلام^(١).

(١) شبكة الصين، مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالية والجديدة، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣، www.china.org.cn
(١) شبكة الصين، التطور العلمي والتكنولوجي، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤، www.china.org.cn

- الكتب والصحف والمجلات

أما في مجال النشر والصحف المقروءة في الصين، فقد شهدت تطورا مستمرا، ففي العام ٢٠٠٣، نشر ٢٤٣٦٠ مليون نسخة من الصحف على مستوى البلاد والمقاطعة (المنطقة الذاتية الحكم والبلدية المركزية) و ٢٩٩ مليار نسخة من مختلف المجلات و ٦٧٥ مليار نسخة من الكتب، وابتداء من العام ٢٠٠٢، بدأت أعمال الدمج في صناعة النشر، وتشكلت ٥٥ مجموعة نشر في عموم الصين الآن. إن مجموعة النشر الصينية تأسست في إبريل ٢٠٠٣ من ١٢ مؤسسة اقتصادية ووحدة غير اقتصادية مثل دار شانغوي للطباعة ودار تشونغهوا للنشر ومكتبة ساتليان ومكتبة شينها العامة والشركة العامة لتجارة النشر الخارجية في الصين والشركة (مجموعة) الصينية لصادرات وواردات الكتب. تمارس هذه المجموعة مختلف الأعمال مثل نشر المطبوعات المختلفة الوسائل وبيعها والإدارة السلسلية وتجارة الصادرات والواردات وتجارة حقوق الطبع والنشر والطباعة والاستنساخ وخدمات تكنولوجيا المعلومات وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتداول المالية، فتدعى "حاملة الطائرات في صناعة النشر". وحسب تخطيط الدولة، سيتشكل في الصين العام ٢٠٠٥، ما بين ٥ إلى ١٠ مجموعات للنشر تبلغ إيرادات مبيعاتها السنوية مليارا أو ١٠ مليارات يوان. وينشر ما بين ١٠ إلى ٢٠ مجلة مشهورة ذات تأثيرات عالمية، وتتشكل مجموعة أو مجموعتا نشر للمجلات تبلغ إيرادات مبيعاتها السنوية ٣٠٠ أو ٥٠٠ مليون يوان^(١).

حسب تعهدات الصين عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أصدرت الصين في

مايو ٢٠٠٣ ((لائحة إدارة المؤسسات الأجنبية التمويل لتوزيع وبيع الكتب والصحف والمجلات))، وتسمح هذه اللائحة للمستثمرين الأجانب أن يزاولوا أعمال بيع الكتب والصحف

(١) شبكة الصين، النشر في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

والمجلات بالتجزئة في أسواق الصين ابتداء من أول مايو. وبدا تنفيذ لائحة إنشاء مؤسسات أجنبية التمويل لمزاولة أعمال بيع الكتب والصحف والمجلات بالجملة، في أول ديسمبر ٢٠٠٤، حيث حددت هذه اللائحة بوضوح أنه لا يجوز للمؤسسات الأجنبية التمويل لمزاولة أعمال بيع الكتب والصحف والمجلات بالتجزئة والجملة إلا بعد الحصول على المصادقة من الهيئة العامة للإعلام والنشر. والآن، ثمة أكثر من ٦٠ مؤسسة أجنبية تمويل أنشأت مكاتبها في البر الصيني، تستعد وتقدم الطلب للاستثمار في إنشاء مؤسسات تزاول أعمال بيع الكتب والصحف والمجلات بالتجزئة^(١).

كذلك في الصين أكثر من ٥٦٨ دارا للنشر و٢٩٢ وحدة لنشر المنتجات السعوية والبصرية. وقد وضعت الحكومة مرارا خططا للمشروعات الهامة لنشر الكتب وأقامت جوائز للكتب الممتازة لحفز تنمية نشر الكتب. شهد نشر المجلات تطورا يلفت الأنظار. في العام ١٩٤٩، كان في الصين ٢٥٧ مجلة وتطبع ٢٠ مليون نسخة. فلم يصل نصيب الفرد من المجلات إلا ١٠ نسخة. أما في العام ١٩٧٩، بعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، فوصل إجمالي عدد المجلات في الصين إلى ١٤٧٠ نوعا، ومجموع المطبوع ١١٨٤ مليون نسخة ومعدل نصيب الفرد نسخة واحدة. وفي العام ٢٠٠٣، وصل إجمالي عدد المجلات بالصين إلى أكثر من ٨٠٠٠ نوع، ومجموع المطبوع ٢٩٩٠ مليون نسخة ونصيب الفرد ٢٣٣ نسخة^(٢).

- المطبوعات الإلكترونية

تماشيا مع تسريع عمليات معلوماتية المجتمع، تشكلت بسرعة سوق المطبوعات الإلكترونية في الصين، واليوم صارت سوق المطبوعات الإلكترونية ذات حجم معين. في الصين الآن

(١) شبكة الصين، النشر في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

(٢) شبكة الصين، الصين، الصين بالرقم، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣. www.china.org.cn

١١٠ دور لنشر المطبوعات الإلكترونية، نشرت أكثر من ٢٤٠٠ نوعا من المطبوعات

الإلكترونية في العام ٢٠٠٣.

- النشر الموجه إلى الخارج

تعتبر مجموعة النشر الدولي الصينية مؤسسة كبيرة تجمع وظائف النشر والطبع والتوزيع للكتب والمجلات باللغات الأجنبية. وتلعب دورا فريدا في التبادلات الدولية في أوساط النشر والتوزيع بالصين. تضم هذه المجموعة دور النشر لـ٤ مجلات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية واليابانية بالإضافة إلى اللغة الصينية، وهي مجلة ((بكين الأسبوعية)) ومجلة ((الصين اليوم)) ومجلة ((الصين المصورة)) ومجلة ((الصين الشعبية))، والمواقع على الإنترنت بلغات عديدة. وتضم أيضا ٧ دور نشر بما فيها دار النشر باللغات الأجنبية ودار العالم الجديد— تنشر هذه الدور سنويا ما يقرب من ألف نوع من الكتب بأكثر من عشرين لغة أجنبية، توزع في أكثر من ١٩٠ دولة ومنطقة، وتعرض ملامح الصين على العالم من مختلف الجوانب، مما يلعب دورا هاما في دفع تبادل مختلف الحضارات والثقافات في العالم. وتقوم الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب التابعة للمجموعة بتوزيع الكتب والمجلات المختلفة إلى أكثر من ٨٠ دولة ومنطقة في العالم، وإقامة معارض الكتب الصينية في بعض الدول والمناطق^(١).

- وكالات الأنباء

وكالة أنباء شينخوا، ومقرها في بكين، هي وكالة أنباء تابعة للدولة، وأيضا هي من إحدى وكالات الأنباء الدولية الرئيسية في العالم، وأقامت أكثر من ١٠٠ فرع لها في منطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وفي العام ٢٠٠٣ شكلت شركة

(١) شبكة الصين، النشر في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤، www.china.org.cn

شينخوا المالية المحدودة وكالة أنباء شينخوا مع الشركة المالية لوكالة الأنباء الفرنسية اتحادا دوليا، حيث اشترت شركة شينخوا المالية المحدودة وكالات الأنباء للشركة المالية الآسيوية التابعة لوكالة الأنباء الفرنسية في هونغ كونغ واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورا و ٨ دول ومناطق آسيوية أخرى، الأمر الذي وسع تغطية شبكة وكالة أنباء شينخوا في العالم. وكالة الأنباء الصينية، مقرها في بكين أيضا، تبث الأنباء بصورة رئيسية إلى الصينيين والمغتربين الصينيين المقيمين وراء البحار والمواطنين الصينيين في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان^(١).

- الصحف

في خلال فترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٠، ازدادت الصحف الصينية عددا ونوعا بنحو عشرة أضعاف. ففي العام ٢٠٠٣، كان في الصين أكثر من ٤٠٠ نوع من الصحف اليومية، بلغ حجم إصدارها أكثر من ٨٠ مليون نسخة، الأمر الذي يجعل الصين دولة لديها الصحف اليومية الأكثر في العالم. لسد حاجات مختلف الفئات من القراء، يتوفر شكل الصحف أكثر فأكثر، وإن إعادة تنظيم الصحف أحد تيارات التطور الكبيرة في السنوات الأخيرة، وحاليا يوجد ٣٩ مجموعة صحف في البلاد كلها، مثل مجموعة صحف بكين اليومية ومجموعة صحف ونهوي وشينمين المشتركة ومجموعة صحف قوانغتشو اليومية، وفي العام ٢٠٠٣ صار التعاون العابر للمناطق من مختلف وسائل الإعلام نقطة ساخنة جديدة^(٢).

(١) شبكة الصين، النشر في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn
(٢) شبكة الصين، النشر في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

ثالثا : التطور الاقتصادي

وعلى صعيد التطور الاقتصادي، فإن الإنجازات الصينية خلال العقدين الماضيين ماثلة للعيان في أنحاء العالم ، فلا يخلو بلد في العالم من الصناعات الصينية التي تزداد تنوعا وتطورا ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشكو قبل سنوات قليلة من الفائض التجاري المتفاقم في علاقاتها مع اليابان لصالح اليابان ، ألان تغلب الشكوى بشأن الفائض الصيني معها ، ففي الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ - ٢٠٠٣/٦/٣٠ أي خلال عام ، بلغ الفائض التجاري بين الولايات المتحدة والصين ، لصالح الصين طبعا ، ١١٦ مليار دولار (١) .

والصادرات الصينية للولايات المتحدة والعالم ، لم تعد تقتصر على الملابس والأحذية والعباب الأطفال ، بل هي تشمل اليوم مجالات صناعية واسعة ، بما في ذلك الصناعات عالية التقنية ، مثل الحاسوب وملحقاته ، فالصين تنتج حاليا ٣٧% ، من الأقراص الصلبة للحاسوب من مجمل الإنتاج العالمي .

ويمكن إعطاء الكثير من الأرقام والمعلومات عن التطور الصيني الاقتصادي المذهل ، فمعدل النمو الاقتصادي الإجمالي السنوي بين ٢٠٠٢/١٠/١ - ٢٠٠٣/٩/٣٠ بلغ زهاء ٩% ، وهو معدل مرتفع ، وفي بعض السنوات السابقة وصل إلى ١٢% ، حيث أن القطاع الزراعي تطور أكبر من ذلك ، حيث تجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي في الآونة الأخيرة إلى ١٦% ، شملت الصناعات شتى المجالات وخاصة المعادن ، الحاسوب ، السيارات ، الآلات ، وقد جاءت صناعة المعلومات اليوم ، الصناعة الفقرية الأولى للصناعات الصينية ، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت القيمة المضافة لصناعة المعلومات ٧٠٩ مليارات يوان ، وبشكل حجم صناعتها المركز الثالث في العالم ، حيث أظهرت الإحصاءات تجاوز كل من قيمة حجم الإنتاج لصناعة الإلكترونيات

(١) تلمحي ، داود ، هل تتجح الصين حيث فشل الاتحاد السوفييتي www.almassar.com

وصنع أجهزة الاتصالات وقيمة مبيعاتها وأرباحها، تجاوز المهن التقليدية، واحتلت هذه الصناعة المركز الأول بين مختلف المهن، فقدمت أكبر المساهمات في النمو الاقتصادي الوطني. حيث يعتبر البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية مكون هام لصناعة المعلومات، فعبر عشرات السنين من البناء والتطوير، تشكلت من حيث الأساس شبكة بريد واتصالات صينية تتصل بالمدن والأرياف الواسعة وتنتشر في كل أرجاء البلاد، وتتشعب في كل الاتجاهات باتخاذ العاصمة بكين والمدن الرئيسية مراكز لها، وفي ناحية بناء الشبكة البريدية، أنشئت شبكة اتصالات أساسية كبيرة السعة وعالية السرعة تغطي البلاد كلها، باعتبار الكابلات البصرية قواما والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة الرقمية مساعدا، وفي العام ١٩٩٨ اكتملت شبكة الكابلات البصرية الرئيسية على شكل مربع تتفرع إلى أربع جهات في الصين بـ"٨ أفقية و٨ رأسية"، بحيث توصلت جميع حواضر المقاطعات وحواضر المناطق الذاتية الحكم وأكثر من ٩٠٪ من المحافظات والمدن. في الوقت الحاضر، يمر أكثر من خطين من الكابلات البصرية بكل حاضرة مقاطعة وحاضرة منطقة ذاتية الحكم باستثناء مدينة لاسا حاضرة منطقة التبت الذاتية الحكم، وفي نهاية العام ٢٠٠٣ بلغ طول الكابلات البصرية الإجمالية في البلاد كلها ٢٧ مليون كيلومتر، ووصلت الكابلات البصرية إلى النواحي والبلدات والأحياء والمباني في المناطق الساحلية والداخلية المتطورة الاقتصاد، وصارت وسيلة رئيسية لنقل المعلومات، وتم إنشاء محطات أرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية^(١).

وشاركت الصين في بناء عديد من خطوط الكابلات البصرية الدولية البرية وتحت قاع البحر، مثل الكابلات البحرية بين الصين واليابان وبين الصين وجمهورية كوريا والكابلات البصرية تحت قاع البحر بين آسيا وأوروبا والكابلات البصرية البرية بين آسيا وأوروبا وبين

(١) شبكة الصين، مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالية والجديدة، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣ www.china.org.cn

الصين وروسيا وغيرها، والصين هي التي اقترحت بناء الكابلات البصرية البرية بين آسيا وأوروبا وطولها ٢٧٠٠٠ كيلومتر، وتمتد من مدينة شانغهاي الصينية شرقا إلى فرانكفورت الألمانية غربا، وتمر عبر ٢٠ دولة، وهي أطول نظام شبكة كابلات بصرية برية في العالم، والآن فتحت أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة أعمال خدمات الاتصالات مع الصين^(١).

كذلك أصبحت منتجات الآلات الميكانيكية الصينية و تجهيزات توليد الكهرباء، مثل الماكينات التوربينية الغازية الكبيرة الحجم، ومجموعة المضخات الضخمة لتخزين الطاقة ومجموعة أجهزة توليد الكهرباء التابعة لمجموعات الماكينات الكهروموتية، وتجهيزات نقل وتحويل الكهرباء بالتيار المستمر بالضغط فوق العالي، ومجموعة كاملة من تجهيزات المعادن والأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات، وأجهزة سكك الحديد والمواصلات المدنية والآلات الحديثة لصناعة الورق والغزل والنسيج.. الخ، قواما من صادرات التجارة الخارجية الصينية، حيث حافظت على مكانتها كأول نوع من السلع المصدرة لمدة ثماني سنوات متتالية من عام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠٣، وفي العام ٢٠٠٣ بلغ حجم صادرات الآلات الميكانيكية ٢٢٧ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٤٪ عن العام السابق وأكثر من ١١ نقطة مئوية عن نسبة الزيادة لصادرات التجارة العامة. ومن ناحية ثانية شهدت صناعة السيارات تطورا مستقرا بصفتها إحدى الصناعات الفقيرة، وازداد حجم إنتاجها من ١٤٥ مليون سيارة العام ١٩٩٥ إلى ٣٢٥ مليون سيارة العام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٣، أنتجت ٤٤٤ مليون سيارة و باع ٤٣٧ مليون سيارة^(٢).

وليس غريبا بهذه الوتيرة من النمو ان تتجاوز الصين في العام ٢٠٠٢ بريطانيا، وتصبح المنتج الصناعي الرابع في العالم، بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، والدولة

(١) شبكة الصين، التعاون الدولي والتكنولوجي الدولي، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣. www.china.org.cn
(٢) شبكة الصين، صناعة الآلات الميكانيكية وصناعة السيارات، على شبكة الانترنت ٢٠٠٤. www.china.org.cn

المصدرة الخامسة في العالم ، ويتوقع بعض المحللين الاقتصاديين ان يتجاوز الانتاج الاجمالي للصين انتاج الولايات المتحدة في وسط القرن الحالي ،مالم تحدث تطورات غير متوقعة وغير مرئية حاليا، خاصة اذا ادركنا استثمارات الصين الخارجية التي وردت باحصاءات وزارة التجارة، والتي ترى أن الصين اصبحت الآن دولة استثمار كبيرة جديدة، وبنهاية العام ٢٠٠٢، بلغ حجم استثمار الصين المباشر الصافي (غير الأعمال المالية) في الخارج ٢٩٩٢ مليار دولار أمريكي، وفي العام ٢٠٠٢ بلغ حجم المبيعات للمؤسسات الصينية خارج الصين ٧٧٢ مليار دولار أمريكي^(١)، ففي سبتمبر ٢٠٠٢ اشترت شركة TCL الصينية شركة شنايدر للإلكترونيات الألمانية التي تصنع التلفزيونات ، وفي العام ٢٠٠٣ أنشأت بالتعاون مع شركة طومسون الفرنسية أكبر مؤسسة للأجهزة الكهربائية المنزلية في فرنسا شركة TCL - طومسون، ووصل حجم إنتاجها السنوي ١٨ مليون تلفزيون، فصارت أكبر تجار صناعة التلفزيونات في العالم، ووسعت مجموعة هاير - أكبر مؤسسة صينية للأجهزة الكهربائية المنزلية في الصين مصنعها للثلاجات في كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة، وقدرتها الإنتاجية حاليا ٤٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ ثلاجة سنويا، كما أنشأت مجموعة هاير ١٣ مصنعا للثلاجات في ١١ دولة من دول أوروبا وأمريكا الجنوبية، كذلك توسع شركة لينوفو - أكبر شركة صينية للكمبيوتر - أسواقها في خارج الصين بسرعة، وتخطط لرفع نسبة صادراتها إلى خارج الصين من ٤٪ الآن إلى ٢٠٪ العام ٢٠٠٧.

(١) التقرير السنوي، مجالات اوسع للاستثمارات الاجنبية في الصين، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣. www.china.org.cn

رابعاً : التطور العسكري

تأتي التطورات العسكرية الصينية التي شملت أسلحة متطورة وحديثة، والتي أرادت الصين بها الحفاظ على هدوء الحدود الخارجية في مواجهة الاضطرابات والصراعات في دول الجوار، واستكمال السيادة الوطنية بعودة تايوان، وحماية مصالحها الإقليمية والقارية في مواجهة القوى العسكرية المنافسة (الهند-روسيا-اليابان) ومصالحها الكونية ومكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فجاءت الإبداعات العسكرية الصينية على النحو الآتي^(١):

- القدرات العسكرية البرية الصينية، وفقاً لتقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن (١٩٩٧-١٩٩٨).

جدول رقم (٥)

القدرات العسكرية الجوية الصينية

الطاقات	
١٠٠	قاصفات متوسطة
	مقاتلات استطلاع
١٩٠	هليكوبترات
٧	مناطق عسكرية جوية
٤٧٠.٠٠٠	الأفراد العاملين في القوات الجوية

المصدر : الراوي ، عبد العزيز ، العلاقات الصينية - الإسرائيلية ، ص ١٣٢

(١) فياض، علي، الطريق الصيني إلى القطبية المقومات: العوائق، الأفاق: مجلة شؤون الأوسط، العدد (٨٩)، ١٩٩٩، ص (٣٣)

- القدرات العسكرية البرية الصينية ، وفقا لتقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية
في لندن (١٩٩٧-١٩٩٨).

جدول رقم (٦)

القدرات العسكرية البرية الصينية

٧	جناح جيوش
٢١	فرقة آلية
٣	فرق انتشار سريع
٩	الفرق الجاهزة
١١	الفرق المدرعة
١٣	لواء مدرع
٥	فرق مدفعية
٢٠	لواء مدفعية
٧٣ فرقة	فرق المشاة
٨٥٠٠	دبابة قتال
١٢٠٠	دبابة خفيفة

المصدر : الراوي ، عبد العزيز ، العلاقات الصينية - الإسرائيلية ، ص ١٢٦

- القدرات العسكرية البحرية الصينية ، وفقا لتقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية
في لندن (١٩٩٧-١٩٩٨).

جدول رقم (٧)

القدرات العسكرية البحرية الصينية

٦١	الغواصات
١	غواصات نووية
١	غواصات نووية تحت التدريب
٥٩	غواصة تعبوية
٣٦	فرقاطات
١٨٨	زوارق الصواريخ
١٥٠	زوارق التوربين
٤٩٥	زوارق الدوريات
٢	سفن ضرب الألغام
٧١	سفن الإنزال
٢٨٠٠٠٠	الأفراد

المصدر : الراوي ، عبد العزيز ، العلاقات الصينية - الإسرائيلية ، ص ١٣٠

كذلك لم يقف التطور العسكري الصيني عند هذا الحد ، بل تجاوز ذلك إلى الفضاء ، حيث بدأت الصين كغيرها من الدول المتقدمة غزو الفضاء الخارجي وصولاً إلى القمر ، فقد أعلنت الصين عن هوية أول رائد فضاء ويدعى "شين لونج" حسب ما ذكرته جريدة هونج

كونج sing tao daily ،والذي انطلق في العام ٢٠٠٣ ،ليصبح أول رائد صيني يذهب
للفضاء على متن المركبة ٥ shenzhou ،بعد نجاح إطلاق المركبة ٤ shenzhou العام
٢٠٠٣ ، لتعد اخطر خطوة تمهيدية لإطلاق مراكب فضائية مأهولة في البرنامج الفضائي
الصيني^(١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) العليش ،هاني ،المركبة السحرية متصعد بالتنين للقمر ،على شبكة الانترنت ٢٠٠٣ .www.islamonline.net

أثر التطور التكنولوجي على محددات السياسة الخارجية الصينية

يرى العديد من الكتاب في العلاقات الدولية، أن العلاقة وثيقة بين التحولات الداخلية في الصين وسياستها الخارجية. والعلاقة التبادلية بين الداخل والخارج قضية مسلم بها على المستويين النظري والتطبيقي، خاصة عندما تشهد الأوضاع الداخلية قدرا أكبر من التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما حدث في الصين، فهذه التحولات تمارس نوعا من التغذية الاسترجاعية وأنها لا تخلو من انعكاسات على البيئة الداخلية حتى وإن كانت هذه التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية قد تظهر بمثابة استجابة للتغيرات أو التحولات العالمية ومحاولة التكيف معها، إلا أنها من حيث المضمون جاءت تعبيراً صادقا عن ظروف التحول في الداخل^(١).

ويمكن القول أن التطور التكنولوجي أثر على السياسة الخارجية الصينية في ثلاث مستويات هي^(٢):

المستوى الأول: يرتبط بالتحديات الأمنية والقيمية للتكنولوجيا، فالتكنولوجيا العسكرية المتطورة جعلت الصين أكثر استجابة للاختراق وأقل أمنا من السابق فالصواريخ العابرة للقارات والطائرات العسكرية والأقمار الصناعية أدت إلى أن تفقد العوائق الجغرافية والطبيعية أهميتها السابقة فمساحة الصين الشاسعة وعمقها الاستراتيجي أصبحت أقل أهمية في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة، أما التحديات القيمية فإن الدولة في ظل وسائل الاتصال الحديثة لم تستطع

(١) زرنوقة، صلاح سالم، الصين، التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٨، ص ٥٢.

(٢) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية، ص (١٧٢)

صد الغزو الثقافي والحيلولة دون تسرب الدعاية المضادة عبر الإذاعات والمحطات الموجهة إلى أقاليمها.

المستوى الثاني: دور التكنولوجيا في تغير الهرمية الدولية^(١): فالثورة الهائلة في التكنولوجيا جعلت هناك نوع من الانفصال بين الظاهرة الاقتصادية والظاهرة العسكرية، فالقدرات الاقتصادية والقدرات التكنولوجية مكنت الصين من احتلال مركز اقتصادي مرموق دون أن يقترن ذلك بقوة عسكرية متطورة ومؤثرة.

المستوى الثالث: أدى التعقيد في السياسة الدولية بفعل التطورات الخارجية، إلى زيادة التقنية وإلى إشراك واسع للتكنولوجيا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مما استلزم وجود متخصصين في كافة المسائل واتخاذ القرارات، فالقرارات السياسية الخارجية تتخذ في ضوء مجموعة من البدائل والاقتراحات وهكذا فرضت التكنولوجيا على العكس مما كان سابقاً دوراً متزايداً لرجال التكنولوجيا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي^(٢).

أن هذه التحديات التي تواجه الصين والمتمثلة بالثورة التكنولوجية الكونية العالمية التي أصبح محورها الاقتصاد والعلم، أعطت الصين قناعة بأنها إذا لم تستطيع الصمود في المنافسة الاقتصادية والمشاركة في الثورة التكنولوجية سوف تجد نفسها في موقع متأخر عن المنظومة العالمية الجديدة.

(١) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية، ص (٢٠٠)

(٢) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين، ص (١٢٨)

أثر التطور التكنولوجي على المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية بالاتي :

أولاً: العامل الجغرافي:

تواجه الصين معضلة جيوبوليتيكية من خلال موقعها الجغرافي. فهي ترتبط بحدود برية وبحرية مع العديد من الدول تقوم فيما بينهم علاقات مبنية على الصراع أو التعاون في أغلب الأحيان، وتعتبر نظرية الأمن القومي الصيني المفتاح الرئيسي لفهم جانب كبير من السياسة الخارجية الصينية فيما يتعلق بهذا العامل، وذلك نتيجة للتحديات الأمنية التي تفرضها الاعتبارات الجغرافية والتي بينت أنها تفرض تحديات أمنية أساسية أمام الصين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى قيام الصين بتخصيص جزء كبير من مواردها وجهودها وتوجيه جانب أساسي من سياستها الخارجية للتعامل معها. لتحقيق الهدف الأمني للدولة وهو ما انعكس بدوره سلبياً على قدراتها في لعب دور أساسي في العديد من القضايا الدولية والأقليمية^(١).

ويفرض موقع الصين الجغرافي على السياسة الخارجية الصينية وعلى صناعات القرار الحصول على التكنولوجيا الحديثة العسكرية والصناعية للدفاع عن حدودها وأمنها وسيادتها بسبب أن معظم الدول المحيطة بالصين برياً وبحرياً يوجد بينها وبين الصين خلافات حدودية^(٢). حيث عملت الثورة الاتصالية من وسائل إعلام حديثة ومتطورة ومحطات تلفزة بإيجاد نقباً جديداً في جدار السيادة الصينية، وذلك من خلال نقل الوقائع والأحداث وما يجري

(١) مصطفى، نيفين، السياسة الخارجية الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٤.

(٢) Gerald Segal, The Challenges To China's Foreign Policy, Asian Affairs, Oct. 1990, Vol. 21, Issue 30, P295

داخل حدود الصين للعالم الخارجي مباشرة، وهناك أيضا حادثة طائرة التجسس الأمريكية التي قامت بخرق للسيادة الصينية وذلك بدخولها الأراضي الصينية تضم أجهزة استشعار إلكترونية ومزودة بأجهزة تكشف شبكة اتصالات السفن والطائرات الصينية فيما بينها. إلى كشف مواقع تحصينات الجيش الصيني وكذلك وسائل مجمع المعلومات عن الأهداف المحتملة^(١)، الأمر الذي أدى إلى سهولة الحصول على المعلومات وتبادلها إلى كافة مجالات المجتمع الصيني^(٢).

وهذا الأمر انعكس بالنهاية على العلاقات الصينية - الأمريكية إذ وصل الأمر إلى طلب القيادة الأمريكية من الصين استعادة الطائرة وعدم الدخول إليها لعدم كشف الأسرار، التكنولوجية والمعلوماتية الموجودة بداخلها، كما طالب الرئيس الصيني من الولايات المتحدة بالتوقف عن مثل هذه الطلعات التجسسية بالقرب من الصين^(٣).

ثانياً: الموارد الطبيعية

تتميز البيئة الطبيعية الصينية بالغنى في مواردها الطبيعية، نتيجة عظم مساحتها وتنوعها الطبيعي، إلا أن حجم التوسع في الاقتصاد الصيني وضخامة أعداد السكان ساهمت في ازدياد الحاجة إلى مزيد من الموارد الطبيعية الخارجية وخصوصاً في مجال الطاقة والنفط، واعتبارها قضية أمن وطني استراتيجي، تلعب دوراً هاماً في مستقبل الأمن الاقتصادي للصين^(٤).

وتعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتستهلك قرابة (٦) مليون برميل يومياً بحسب ما أشارت إليه وكالة الطاقة الدولية، وأكدت

(١) أسرار أمريكا العسكرية في قبضة الصين على الموقع الإلكتروني ٢٠٠١/٤/٣ www.Aslamonline.net

(٢) بوي، رولي، شبكة الإنترنت في الصين. على الموقع الإلكتروني 2004. www.china.com.

(٣) العوضي، نادية، الصينيون فكوا الطائرة الأمريكية على الموقع الإلكتروني ٢٠٠١/٤/٨ www.Aslamonline.net

(٤) zhao huasheng, Establishment and Development Shanghai Cooperation Organization. Journal. Vol.9. No: 1 February. 2002.

الوكالة أنه لا توجد هناك أية مؤشرات تدل على تراجع الطلب الصيني للوقود، فالصين تستورد ما يقارب ثلث حاجتها من النفط متجاوزة بذلك اليابان منذ العام ٢٠٠٣ لتصبح ثاني دولة مستهلكة للنفط^(١). حيث تعتبر الطاقة مكون أساسي للتطوير الاقتصادي طويل المدى للصين، ومع توسع حجم الاقتصاد الصيني، يزداد الطلب على الطاقة، وضمان توفيرها .

وقد دفعت الثورة التكنولوجية الصين للبحث عن الموارد الطبيعية الضرورية واستغلالها لدفع تطور اقتصادها ومواصلة نموه وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي عملت التكنولوجيا على استنزاف متسارع للموارد والثروات الطبيعية وتآكل سريع للتربة وإزالة المراعي والغابات والأراضي الزراعية، وذلك لتلبية احتياجات التقدم الاقتصادي والنمو السكاني، وهو ما أدى وحسب آراء العديد من المتضررين إلى الأضرار بالقطاع الزراعي، مما سيدفع الصين إلى المزيد من استيراد الغذاء، وسيمهد لخلق مشكلة غذاء عالمية، وهو ما جعل القيادة الصينية تتنبه إلى ذلك وقامت بوضع خطة لتحسين قطاع الزراعة وزيادة دخول الفلاحين بنسبة ٥% من خلال منحهم مزيداً من الإعفاءات وتخفيض حجم الضرائب المفروضة عليهم^(٢).

أما على الصعيد الخارجي تؤمن القيادة الصينية بأن هناك مناطقاً دولية غنية بالموارد لا بد من توفير تلك الموارد الطبيعية منها وبشكل مستمر، فقد صرح الرئيس الصيني السابق (ماوتسي تونغ) أن منطقة جنوب شرق آسيا غنية جداً بالثروات الطبيعية وأنها ستساعد على

(١) الصين تدخل لعبة الأمن النفطي، مجلة المؤتمر، العدد ٨٧٩، ٢٠٠٥/٧/٢٨، على الموقع الإلكتروني www.info@inciraa.com . copyright 2005.

(٢) الصين ٢٠٠٢، ص ٧٩.

تطوير الصناعة الصينية بالمستقبل، لذلك ينبغي على الصين السيادة على تلك المنطقة التي اعتبرت من الأهداف الاستراتيجية العليا للسياسة الخارجية الصينية (١).

ذلك عملت القيادة الصينية على محاولة الفوز بجزء من ثروات آسيا الوسطى الصينية، من خلال مد الأنابيب من آسيا الوسطى نحو الأراضي الصينية المجاورة (٢).

كما قامت الحكومة الصينية برسم سياسة خارجية تقوم على تحسين العلاقات مع العديد من الدول وتنويع وارداتها من الطاقة والنفط وعدم الاعتماد على دولة واحدة أو منطقة معينة لتسهيل عملية نقل الموارد إليها، وحتى لا تبقى تحت رحمة أي دولة أو منطقة في العالم، فمثلاً بدأت الصين التباحث مع إيران لمد خط نفط الخليج منها عبر دول آسيا الوسطى إلى الصين، دون إشراك روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

كما بدأت الصين التعاون النفطي مع بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً (طجاكستان قرقيزستان، كازخستان)، ونتيجة العديد من الدراسات التي أشارت إلى أنه ومع حلول عام ٢٠٢٠ ستمثل الواردات النفطية ما بين ٦٠%-٧٠% من حاجة الصين إلى النفط وسيأتي معظم هذه الواردات من منطقة الشرق الأوسط (٣) فقد أعطت اهتماماً خاصاً بالشرق الأوسط وخاصة دولة العراق، ففي العام ١٩٩٧ وقع ائتلاف شركات النفط الصينية مع العراق اتفاقاً ينص على اتفاقية لمشاركة الإنتاج لمدة ٢٢ عاماً للتقيب في حقل الأحذب (يضم احتياطاً يبلغ ١,٤ مليون برميل وقدرة إنتاج قصوى تصل إلى ٩٠ ألف برميل يومياً) واستثماره بعد رفع حظر الأمم المتحدة، لكن هذا الاتفاق انتهى بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال

(١) أبو جرادة، بلال، السياسة الخارجية الصينية، ص ١٤.

(٢) جاسم، صهيب، التنين الأصغر يستحل والدب الأبيض ينقلص على الموقع الإلكتروني www.Aslamanline.net.

(٣) جاسم، صهيب، التنين الأصغر يستحل والدب الأبيض ينقلص على الموقع الإلكتروني www.Aslamanline.net.

العراق. وهو ما جعل الصين تسعى للوصول إلى بيئة دولية مستقرة للحفاظ على الأمن النفطي لها والابتعاد عن المخاطرة به، لذلك وجهت أنظارها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قدمت شركة الصين الوطنية للنفط البحري (سنوك) عرضاً بقيمة ١٨,٥ بليون دولار لشراء (يوفوكال) وهي شركة أمريكية تملك احتياطي من النفط والغاز الطبيعي يوازي ١,٧٥ بليون برميل من النفط، وانتهى هذا العرض برفضه من قبل صانعي السياسة الأمريكية^(١). وإزاء هذا الواقع الجديد واحتياجات الصناعة الصينية والاقتصاد الصيني للطاقة فقد باشرت شركات النفط الحكومية العملاقة في الصين مثل (سنوك ومسينوبك وسي أن بي سي) البحث السريع عن مصادر للنفط في كل أنحاء العالم، وهي تشرع الآن في مشاريع تنقيب وتنمية في دول مختلفة ككفنزويلا وكازاخستان، وأذربيجان وأندونيسيا وتونس، حتى وصلت إلى كندا والبيرو، وتعمل كذلك في مشاريع في بلاد لا تستطيع الشركات الأوروبية والأمريكية دخولها أو لا تريدها كإيران والسودان.

ثالثاً: العامل الديمغرافي

تعتبر الصين من أكثر دول العالم سكاناً، حيث بلغ عدد سكانها ١,٣ مليار نسمة عام ٢٠٠٢، وهذا العدد يعادل خمس سكان العالم تقريباً، يشكل الفلاحون نسبة ٧٠% منهم تقريباً، بينما يبلغ سكان المدن حوالي ٢٩%، وتتوقع الدراسات السكانية الخاصة بالصين أن يصل العدد إلى مليار وأربعمائة مليون ومليون واحد عام ٢٠١٠، وإلى مليار وأربعمائة وتسعة وستين مليون نسمة عام ٢٠٢٥^(٢).

(١) الصين تدخل لعبة الأمن النفطي، مرجع سابق.

(٢) world population datasheet ,(Washington dc :population reference bureau 1997)p77 .

وقد لعب التعداد السكاني الضخم للصين دوراً هاماً في تدعيم قدراتها العسكرية، لاعتبار أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب، وهو ما يفسر انتهاج القيادة الصينية لاستراتيجية دفاعية قائمة على أساس الحرب الشعبية، وذلك باستغلال الميزة السكانية التي تتمتع بها في مثل ذلك النوع من الحروب، وهذا ما دفع القادة الصينيين قديماً بانتهاج سياسة خارجية ثورية تزيد من حدة المواجهة العسكرية بين القطبين الأمريكي والسوفيتي على أساس أن حجمها السكاني الضخم سيمكنها من امتصاص أية ضربات نووية توجه إليها في الوقت الذي تدمر فيه القدرات السوفيتية والأمريكية مما يدفعها لمركز عالمي قيادي بسبب حجمها السكاني الذي يمكنها من النهوض بسرعة، بالإضافة إلى أن الحجم السكاني من الجوانب الرئيسية التي تفسر ضخامة الاقتصاد الصيني وضخامة الإنتاج الصناعي داخلها وتطوره بشكل سريع وملحوظ، نتيجة توافر قوة بشرية ضخمة، بالإضافة إلى أن ضخامة التعداد السكاني في الصين وفر لها سوق واسعة الاستهلاك لانتاجها المحلي مما وفر للصين القاعدة للقيام بنهضة اقتصادية سريعة، إلا أن هذا لم يمنع الصين من وضع برامج إجبارية لتخفيض معدل الزيادة السكانية و تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة من خلال إتباع سياسة تأخير الزواج وتأخير الإنجاب وتحديد النسل ومنع الزوجين من إنجاب أكثر من طفل. حتى لا يؤدي ذلك بالنهاية إلى انفجار سكاني يدمر منجزاتها الاقتصادية^(١).

لكن هذه المعطيات سرعان ما تغيرت بفعل التطور التكنولوجي، حيث أدى التطور التكنولوجي إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الصين والذي انعكس على الكثافة السكانية^(٢)، حيث لاحظ الكثير من علماء الجغرافية السياسية ومنهم (هوشوفر) بأن هناك علاقة ما بين الكثافة السكانية والنزوح نحو التوسع، وهذا الأمر له تأثير متباين على سياسة

(١) ONE child, many pensioners in china, the world bank group January 27,2005

(٢) الكثافة السكانية: عدد الأفراد في كل كيلو متر مربع من الأراضي البرية للدولة.

الدولة الخارجية^(١)، حيث حاولت القيادة الصينية الاستفادة من التكنولوجيا في ضبط معدلات النمو السكاني وتحديد النسل للعائلات الصينية، وهو ما انعكس على عدم توجه الصين إلى التوسع، إلا أن الصين بقيت تعاني من سوء توزيع الكثافة السكانية فبينما نجد هناك تكديس للسكان في مناطق السهل الساحلي الصناعي وبكثافة تصل إلى ٤٠٠ نسمة/كم^٢ تقل هذه النسبة إلى ١٥% نسبة/كم^٢ في المناطق الغربية.

إما النتيجة الأخرى للتطور التكنولوجي، هي الهجرات الداخلية بين الأقاليم، حيث أن الأفراد يتجمعون في الأماكن الصناعية والمتطورة أو في المدن دون غيرها من الأماكن الأخرى، الأمر الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى الكثافة السكانية في بعض الأقاليم والمقاطعات وعلى حساب أقاليم أخرى، وقد بلغ عدد المهاجرين (١٠٠) مليون^(٢)، ونتيجة لذلك بدأ صانع القرار باتخاذ عدة سياسات داخلية وخارجية لمواجهة هاتين المسألتين، داخلية، كالتحول في التنمية الاقتصادية إلى الأقاليم الغربية الفقيرة وذات الكثافة السكانية المتدنية، من أجل معالجة الاختلال في النمو الاقتصادي، وفي توزيع السكان بين الأقاليم، كذلك عملت الحكومة الصينية على خلق فرص عمل وتحسين المرافق وزيادة نسبة الاستثمارات في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة^(٣). وخارجية من خلال محاولة الصين لاستعادة أقاليمها المتطورة اقتصادياً، مثل هونغ كونغ السلمية وعلى مبدأ نظامين في رأس واحد، وجزيرة مكاو.

من هنا أصبح للعامل الديموغرافي دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الصينية، إذ نجد أن الضغط السكاني، وفققر البيئة الطبيعية، والمشاكل الناجمة عن أبعاد الواقع السكاني

(١) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين ص ٣٥.

(٢) زايتس، كونرود، الصين عودة قوة عالمية، ص (٥٣٢).

(٣) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين، ص ٣٧.

في الصين، سيجعل الحكومة الصينية تفرد حيزاً وجانباً كبيراً من سياستها وبرامجها نحو الآثار الناجمة عن التزايد السكاني وضغطة المتواصل على صناعات القرار للحصول على الحد الأدنى من حقوقه، وقد بدأت الحكومة بتنسيق سياسات خارجية مع دول أخرى وإقامة علاقات دولية على نطاق واسع لمواجهة هذه المشاكل، مثل مشكلة التصحر، تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية وغيرها، الأمر الذي دفع القيادة الصينية إلى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ومحاولة جلب الاستثمارات الخارجية، لتخفيف نسب البطالة بين السكان وزيادة معدل دخل الفرد الصيني^(١).

رابعاً: العامل الاقتصادي

أصبح العامل الاقتصادي منذ بدء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي داخل الصين من العوامل الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي دفع الصين نحو تدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها وتخفيف من حدة التوترات الإقليمية في محيطها الإقليمي لتدعيم إصلاحاتها الاقتصادية، وفي مقابل دور العامل الاقتصادي في تحقيق التعاون الدولي إلا أنه عامل مهم في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الاقتصادية على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض والسعي للسيطرة على مصادر المواد الأولية^(٢).

لقد عمل التطور التكنولوجي على زيادة النمو الاقتصادي الصيني، حيث يفيد تقريرر للبنك الدولي بأن الصين أصبحت بالفعل ثالث أضخم اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وغدت منذ بداية التسعينات من القرن الماضي الوجهة الثانية عالمياً

(١) العزي، غسان، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون الاوسط، العدد (٨٩)، ١٩٩٩، ص (٢٣).

(٢) كولار، دانيال، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص (34).

للاستثمارات الدولية بعد الولايات المتحدة الأمريكية^(١)، فالصين عملت على الانتقال من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المعلوماتية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية، حتى أن حي شنغهاي وحده في الصين فتح في عام ١٩٩٦ شبكة معلومات شاملة معتمدة على شبكة الإنترنت، حيث وضع ذلك الحي خطة لترقية الصناعات التقليدية له باستخدام التكنولوجيا الرقمية وأقام بالفعل مركزاً لخدمات سوق تكنولوجيا المعلومات لكل صناعة تقليدية هامة، وعمل الحي كذلك على تنشيط التجارة الإلكترونية، فأقام منظومة لخدمات السوق الإلكتروني في الصناعات التقليدية، حتى أن جميع الشركات الموجودة في ذلك الحي لها مواقع على الإنترنت حتى بلغ عدد تلك المواقع (١٠٠٠) ألف موقع، وأصبح حي شنغهاي أكبر قاعدة لإنتاج وتجميع وتوزيع مواد الألمنيوم في الصين بفضل www.imetal.ca والشبكة الوحيدة من شبكات BtoB للشؤون الإلكترونية للتجارة الأصلية العالمية في صناعة المعادن في الصين، حيث تجاوزت القيمة السنوية للتجارة الإلكترونية عشرة مليارات يوان^(٢).

كما قامت الصين بالتنكيف مع متطلبات الثورة التكنولوجية والانفتاح على العالم الخارجي اقتصادياً، حيث شرعت بوضع العديد من الخطط التي حققت من خلالها إنجازات ووضع الأساس لتنمية الاقتصاد الوطني الصيني^(٣). وتحقيق نتائج فعالة من خلال تعديل الهياكل الاقتصادية، ورفع جودة النمو الاقتصادي بشكل واضح ومضاعفة إجمالي الناتج القومي بحيث يصل العام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٢,٥٠٠ مليار يوان بأسعار العام ٢٠٠٠، وعلى أن يصل معدل نصيب الفرد في الصين من إجمالي الناتج القومي إلى ٦٤٠٠ يوان، مع معدل

(١) فادي، خليل، تجربة الصين في مواجهة العولمة، على شبكة الإنترنت www.minshaw.com All

Right.Aesererd.2002-2003

(٢) قراءات استراتيجية، دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على شبكة

الإنترنت <http://www.Ahram,Org.,Eg>

(٣) أوراق حضارية، الصين المعاصرة، منشورات مركز الحضارة المعاصرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ ص (٨٣).

نمو اقتصادي سنوي بحدود ٧% تقريباً مما يحقق زيادة في إعداد العاملين وتوفير فرص عمل في المدن بحوالي ٤٠ مليون نسمة خلال خمس سنوات والتحكم كذلك في نسبة البطالة الموجودة بالمدن بحدود ٥%^(١). وإحراز تقدم داخل المؤسسات الحكومية بإنشاء نظام للمؤسسات الحديثة داخلها وتحقيق خطوات جوهرية في إكمال نظام السوق الاشتراكي الصيني، حتى يمكن المشاركة والمنافسة في إطار الاقتصاد الدولي على نطاق واسع، أما بالنسبة للمناطق الاقتصادية فقد عملت التكنولوجيا الحديثة على زيادة عدد تلك المناطق لتكون منفذاً لتطوير الاقتصاد نحو الخارج واجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستيراد التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتقدمة وجذب المستثمرين من كافة دول العالم، فيوجد بالصين ما يقارب (١٤) منطقة اقتصادية ومدينة ساحلية منفتحة تلعب دوراً كنافذة وقذوة لتنمية اقتصاديات التصدير، كما أقامت الصين (١٥) منطقة حرة، (٣٢) منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا على المستوى الوطني، و (٥٣) منطقة لصناعات التكنولوجيا العالمية والجديدة في المدن الكبيرة والمتوسطة^(٢).

أما بالنسبة لقطاع الأعمال المصرفية بالصين، فقد شهد ذلك القطاع تطوراً كبيراً لتنمية سياسة الانفتاح والإصلاح الصيني، فشهد قطاع الأعمال المصرفية سلسلة من الإصلاحات وتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي الأمر الذي جعل الأعمال المصرفية تتطور بشكل سليم، وحتى نهاية عام ٢٠٠١ بلغ مجمل الودائع لدى كافة الهيئات المصرفية في أنحاء البلاد ١٤٤٠٠ مليار يوان ومجمل قروضها ١١٢٠٠ مليار يوان، وحالياً تشكل في الصين وبصورة أولية نظام مصرفي يتولى فيه البنك المركزي مهمة التعديل والسيطرة والمراقبة،

(١) قراءات استراتيجية دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على شبكة

الانترنت <http://www,Ahram,Org.,Eg>

(٢) أوراق حضارية، الصين المعاصرة، ص ٨٦.

وتعمل البنوك الحكومية بالصين بصفقتها قواماً وتنفصل الأعمال المصرفية ذات الصفات السياسية عن الأعمال المصرفية ذات الصفات التجارية وتتعاون الهيئات المصرفية ذات الاقتصاديات المختلفة ويكمل بعضها بعض من حيث الوظائف^(١).

وقد وسعت تلك الأعمال المصرفية الصينية من نطاق انفتاحها على العالم الخارجي، فأجازت الصين إنشاء مجموعة من الهيئات المصرفية ذات الاستثمارات الأجنبية الخالصة، أو ذات الاستثمارات الصينية-الأجنبية في المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية المنفتحة والمدن المركزية الداخلية، فقد أنشأت في ٢٣ مدينة وفي مقاطعة هينان مصرفية ذات استثمارات أجنبية وعددها (١٩٠) هيئة، وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد البنوك ذات الاستثمارات الأجنبية لمزاولة أعمال العملة الصينية ٣١ بنكاً، كما استعادت الصين عضويتها في البنك الدولي عام ١٩٨٠ وعادت إلى صندوق النقد الدولي من جديد وانضمت رسمياً إلى بنك التنمية الأفريقي عام ١٩٨٥، وأصبحت عضواً في بنك التنمية الآسيوي عام ١٩٨٩^(٢).

كذلك سوق الأوراق المالية في الصين، فقد تطور هذا السوق، حيث أنشئت بورصة في شنغهاي وأخرى في شنجين عام ١٩٩٠، ١٩٩١ على التوالي، وفي خلال عشر سنوات تقريباً تطورت سوق البورصة الصينية تطوراً مذهلاً حتى أصبحت تحمل من ٤٣٥٠ مليار يوان من الرأسمال، ١١٦٠ مؤسسة أو أكثر من ٦٦,٥٠ مليون مستثمر، كما تطورت معها أيضاً تجارة الأسهم فقد تشكل نظام الشيكات التجارية وتسويق السندات فسي أنحاء الصين باعتبار بورصة شنغهاي وشينجين رائدتين وبحققان الإصدارات والتجارة اللاورقية، وبلغت الوسائل التقنية الرئيسية المستوى العالمي المتقدم، فحسب إحصائيات عام ٢٠٠١ تم إصدار

(١) أوراق حضارية، الصين المعاصرة، ص ٩٥.

(٢) مرجع سابق، ص ٩١.

٨٤ نوعاً من السندات (A)، ١٢٦ نوعاً إضافياً، وتم تدبير ١٠٩،٨ مليار يوان من الأموال، وإصدار (٩) أنواع من السندات (H.B) وتم تدبير (٧) مليارات دولار أمريكي في العالم كله (١)

إن التطور والتحديث في القطاعات الاقتصادية الصينية قد شكل تحديات جديدة للسياسة الخارجية الصينية لم تكن موجودة من قبل، مما أدى إلى زيادة نسبة التكنوقراط في صنع السياسة الخارجية الصينية لمحاولة التكيف مع تلك التطورات وإيجاد خصوصية إصلاح اقتصادي على الطريقة الصينية، وهو ما أدى إلى عقلنة السياسة الخارجية الصينية واتجاهها نحو التيار البراغماتي بعيداً عن الأيدلوجيا، كتخفيض عملتها المحلية الوطنية، وفتح جزء كبير من أراضيها لاستثمارات الشركات عابرة القومية، وانضمامها للعديد من المنظمات والهيئات الدولية الاقتصادية (المالية والنقدية، والتجارية) مما ساهم في زيادة تعاونها الدولي وانفتاحها الاقتصادي والسياسي لتحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى زيادة نسبة مساعداتها الاقتصادية الخارجية للعب دور إقليمي وعالمي جديد (١) .

فالبعد الاقتصادي يتحكم في سياسة الصين الخارجية تجاه دول العالم ، فعلاقة الصين بالولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية وهي مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الصين على اعتبار أن السوق الأمريكية من الكبر الأسواق للصادرات الصينية ،حيث أنها تستوعب ٣٥% من الصادرات الصينية هذا إذا علمنا أن نمو الصين الاقتصادي مرتبط بتجارها الخارجية ، حيث إنها تشكل جزءاً كبيراً من إنتاجها الوطني، وبالمقابل فإن السوق الصينية المتنامية محل اهتمام الشركات الأمريكية، فبعد أن كانت قيمة الواردات الصينية عام

(١) أوراق حضارية،الصين المعاصرة، ص ٩٤.

١٩٩١ تقدر بحوالي ٥٢,٥ مليار دولار، نجد أن تلك القيمة ارتفعت إلى حوالي ٦٣٩ مليار دولار ٢٠٠٢ حسب تقديرات المصرف العالمي (١).

ولم يكن هذا فقط بل قامت الصين باستخدام القوة التجارية الجديدة في سياستها الخارجية، فقد لعبت بورصة "السوق الصينية" لتحقيق مصالحها، فالصين أضاعت على فرنسا مثلاً عقوداً قيمتها مليار دولار مع السوق الصينية، رداً على قيام الأخيرة ببيع طائرات ميراج المقاتلة لتايوان (٢).

خامساً: العامل العسكري

أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي وجعل الولايات المتحدة القطب الأوحيد في السياسة العالمية إلى وجود تصور واضح لصانع القرار الصيني بأن الاهتمام الأمريكي سيتحول باتجاه الصين وهو ما يعني أن تجربة الصين الاشتراكية في خطر، وهو ما يوجب على الصين أن تضع مهمة مقاومة التدخل الغربي في شؤونها على سلم أولوياتها من ناحية السياسة الخارجية. اهتم الفكر العسكري الصيني التقليدي تاريخياً بعسكرة المجتمع، حيث وصل عدد أفراد الجيش الصيني في العام ١٩٨٤ إلى ٤,٣٦٠,٠٠٠ مليون وهو بذلك أكبر الجيوش عدداً على مستوى العالم هذا فضلاً عن سبعة ملايين جندي احتياطي و ١٠٠ مليون من مليشيا الصف الأول والثاني، إلا أن التطورات الحديثة أدت إلى اعتقاد معظم الخبراء والمحللين الصينيين أن الثورة التكنولوجية قد وصلت إلى أوج تقدمها وأن أي دولة تريد أن تجد لها موطئ قدم في القرن القادم لا بد أن تواجه هذا التحدي وهو ما يحتم على السياسة الصينية أن تصمد في وجه

(١) David, Shambaugh, Chinese hegemony Over East Asia By 2015, 1997 Http/Www.Ahram .Org, Eg
(٢) الياس، هاني و الحديشي، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، مجلة شؤون الأوسط، عدد ٨٩، ١٩٩٩، ص (٤٤)

(٣) زانج، بوي، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، ١٩٩٦، ص (٤٤)

المنافسة الاقتصادية والمشاركة في الثورة التكنولوجية، حيث اتخذ برنامج تحديث الجيش الصيني نتيجة ذلك عدة خطوات هي (١) .

تغيير العقيدة العسكرية الماوية:

لم تعد ملائمة لظروف الحرب الحديثة، فالتصور الماوي للحرب على أنها تستند على أعداد كبيرة من الجيوش المسلحة بأسلحة خفيفة هو تصور ثبت خطؤه واعتباراً من منتصف الثمانينات تبنى جيش التحرير استراتيجية الحرب المحلية التي تدور في مساحة محدودة وتكون صغيرة الحجم وعنيفة الأثر وتخوضها جيوش على قدر من الكفاءة والاحتراف وبعد أن كان القادة الصينيون يعتقدون أن أي عسكري قادر على القيام بأي عمل إذا تم أسباعه بالعقيدة الماوية اعترف العسكريون أن الحرب الحديثة نشاط معقد ومتعدد الجوانب ويجب أن يتم إبعاده عن الميول الأيدلوجية والعقائدية، وتماشياً مع التغيير تم التخلي عن التكتيك والاستراتيجيات التي كانت في حلبة ما وتم استبدالها بتكتيكات وتكنولوجيات متطورة، حيث تنطلق استراتيجية الدفاع الفعال الصينية الجديدة من التركيز على الاختصاصات المهنية أكثر من الحمية الثورية، ومنذ عام ١٩٨١ بدأ تقليص عدد الجيش وإقصاء القيادات كبيرة السن ومن ثم انخفض متوسط أعمار الجيش الصيني من ٦٤,٩ إلى ٥٦,٧ عاماً وانخفض العدد من ٤,٥ مليون إلى ٣ ملايين.

انطلاقاً من معطيات المحافظة على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا ومناطق الإسبان ونتيجة لمواجهة تلك الدول لمعضلات إقليمية نتيجة تداخلات اجتماعية وخلافات حدودية وسيادة نزعة الهيمنة من قبل بعض القوى الإقليمية وتدخل قوى خارجية في شؤون الأقاليم لتوظيف المشكلات الإقليمية والداخلية لصالح قوى دولية تسعى لفرض هيمنتها على

(١) زنوقة، صلاح سالم، التحولات للداخلية والسياسة الخارجية، ص ٨٦.

العالم، كان لدى الصين أهداف سياسة خارجية طموحة وقد أدت العديد منها إلى إدخال الصين في نزاع مع القوى الأخرى^(١).

من هذا المنظور جاءت خطط الصين من أجل تطوير قدراتها العسكرية في مجالاتها الجوية والبحرية والبرية، وبناء ممر لها في جسر براسي لأجل تعزيز وجودها كون منطقة جنوب شرق آسيا تشكل منطقة مصالح حيوية بالنسبة للصين، خاصة وأن الصين تسعى لملأ الفراغ مع اليابان الذي نشأ عن انسحاب قوى عظمى، كذلك أن هذه الحركة الإقليمية للصين سوف تركز على أهمية عودة تايوان إليها إذ أن انضمامها سوف يجعل الصين قوة ذات دور مؤثر في النظام الدولي، بالإضافة إلى استعادة السيطرة على الأراضي والجزء المتنازع عليها مع اليابان والهند وخاصة تلك التي تعد استراتيجياً لما تحتويه من النفط والموارد الأخرى^(٢).

من هنا واصلت الصين سعيها لتطوير ترسانتها العسكرية، وحتى تتمكن من زيادة قوتها العسكرية، كان لا بد لها من الحصول على التكنولوجيات العسكرية المتطورة وقد حصلت فعلاً عليها سواء بالشراء المباشر من البلد الأصلي أو بالتطوير المحلي الصيني، فنجد أن الصين وأثناء حرب الخليج الثالثة كانت تراقب الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب فقد لحظت وأثناء عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، استخدام البحرية الأمريكية لـ (٢٨٨) صاروخ توماهوك الهجومية والتي أصابت أهدافها بكل دقة، حيث أن امتلاك الصين لمثل هذه الصواريخ سيلزمها مقدرة على توجيه ضربات دقيقة بتكلفة أقل بكثير من تطوير وتدريب قوة بحرية حديثة، كما أنها مناسبة لضرب الأهداف الأرضية والبحرية.

(١) ، على شبكة Thomas M. Kane Nuclear Weapons In Modernizing China Parameters, Winter 2003 ،
www. Findarticals.Com الإنترنت.

(٢) John. F. Copper, Taiwans reiw of U.S. China policy, vital speeches of the day, Jan 2001, vol.

لذلك سعت الصين للحصول على هذه الصواريخ عن طريق الشراء المباشر ويكسون ذلك بشراء نظام الصواريخ كله من بلد آخر أو يكون بالتطوير المحلي، فعلا فقد اتجهت الصين لامتلاك مثل هذه الصواريخ، لهذا نجد من الصعوبة تقدير الحجم الكلي للبرنامج الصيني الخاص بالحصول على صواريخ كروز، إلا أن الشواهد تدل على أن الصين قد اشترت صواريخ كروز الروسية المضادة للسفن AXCM من طراز KH-H ويبلغ مدى صواريخ KH-H-250 كيلومتر، وبإمكانها مهاجمة السفن بسرعة وتحمل عبوة وزن 200 كلغم، ويمكن لهذه الصواريخ التغلب على أنظمة دفاع سفن البحرية الأمريكية ومدمراتها، وتمنع المقاتلات Su-27 وطائرات الاعتراض بعيدة المدى Su-30 المزودة بالصواريخ KH-H الصين مقدرة على انحراف حاملات الطائرات الأمريكية⁽¹⁾.

فالصين تخطط للحصول على صواريخ كروز SS-N-26 المضادة للسفن لتضعها على مدمراتها من نوع Soremmenny ويبلغ مدى هذا النوع من الصواريخ 300 كم، وهي تطير على ارتفاع 5 أمتار فوق سطح البحر، مما يمكنها من التغلب على دفاعات السفن، كما يمكن أيضا لطائرات الاعتراض Su-30 حمل الصاروخ وتعزيز السيطرة الجوية الصينية على تايوان والمناطق الأخرى المتنافس عليها⁽²⁾.

وتشير تقارير أخرى إلى أن الصين تعمل على تطوير صاروخ كروز آخر يتراوح مداه بين 1500-2000 كلم وبمساعدة من فنيين روسيين وهذا الصاروخ مزود بالنظام العالمي لتحديد المواقع ونظام ملاحه لتوجيهه نحو الهدف، كذلك طورت الصين مؤخراً نوعاً من صواريخ كروز بعيدة المدى طراز YJ-53 المضاد للسفن، وهي نوع من الصواريخ الصينية C-802ASCم ويبلغ مداها 250 كلم.

(1) برنامج صواريخ كروز الصينية، على الموقع الإلكتروني www.Aslamonline.Net 2005/6/1

(2) Nuclear Weapons In Modernizing China Parameters, Winter2003 www.Findarticals.Com ? Thomas M.kane, Dragon or Dinosaur

وبناء على تقرير البنثاغون بين ميزانية الصين العسكرية تأتي في المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث أظهر التقرير آخر الإحصائيات بالأسلحة الموجودة لدى الصين وكما هو وارد (١).

- ١- القوات البرية (جنود ١,٦ مليون، دبابات ٦,٥٠٠، مدفعية ١١,٠٠٠).
- ٢- القوات الجوية (المقاتلات ١,٥٠٠، قاذفات القنابل ٧٨٠، الناقلات ٥٠٠، الطائرات التي لا تحتاج لتزود بالقوة عملها ٧٠٠).
- ٣- القوات البحرية (القوات البحرية ٢٩٠,٠٠٠، المدمرات ٢١، الفرقاطات ٤٣، سفن الإنزال ٢٠ دبابة، ٢٣ آلية، الغواصات ٥١ ديزل، ٦ نووية).

كذلك قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتقييم إمكانية دول متخلفة لإنتاج أشكال من التجهيزات المتقدمة في قائمتها الخاصة بالتقنيات المهمة العسكرية، وقد صنف هذا التقرير إمكانات الدول من مستوى (٠) صفر إلى مستوى (٤) أربعة، حيث أن (٠) الصفر يعني عدم وجود الإمكانية، وواحد يشير إلى مستوى بحث ضئيل للتقدم، وقد حصلت الصين على المعدلات التالية (٢):

(١) جريدة الرأي، العدد ١٣٦٥٢، تاريخ ٢١/٧/٢٠٠٥.

(٢) Thomasm. Kane, Dragon Or Dinosaur? Nuclear Weapons In Modernizing, China Parametes. Winter, 2003. Www. Findaritics. Com.

جدول رقم (٨)

تقنيات العسكرية الصينية

الدرجة	النوع
(١)	- أنظمة القيادة، الرقابة، الاتصالات، الحواسيب والمعلومات والاستخبارات.
(١)	- حوسبة على مستوى عال من التنفيذ.
(١)	- الأنظمة الاستخبارية.
(١)	- البرامج الحاسوبية.
(١)	- أنظمة النقل (التقنيات التي تقلص التصدي وتواجه حرب العدو الإلكترونية).
(١)	- العناصر الإلكترونية.
(١)	- الإلكترونيات البصرية.
(١)	- الرادار.

المصدر:

thomasm. Kan, dragon or dinosaur? Nuclear weapons in modernizing china parametes. Winter, 2003. www. Findarticles. Com.

أما بالنسبة للأسلحة النووية الصينية، فقد عملت الصين وبفعل التطور التكنولوجي على تطوير برنامجها النووي، وذلك للقناعة الموجودة لدى القيادة الصينية بأن تقدم الأسلحة النووية حماية ممتازة لاستراتيجية الصين الوطنية ولكنها بالمقابل ترفض أن تنظر إلى الأسلحة النووية من هذا المنظور وتؤكد الصين على سياسة عدم أخذ المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، فبالرغم من عدم نيتها نشر عدد كبير من رؤوسها الحربية إلا أنها تقوم بتطوير إمكانياتها باستمرار لكسب الحرب النووية، وحتى قبل أن تقوم الصين بتفجير قنبتها النووية الأولى، فقد قام المهندسون الصينيون بتصميم صواريخ بالستية عابرة للقارات^(١).

(١) Thomas M. Kane, Dragon or dinosaur, op. cit..

هذه التطورات السابقة المرتبطة بالقدرات العسكرية الصينية، انعكست على السياسة الخارجية الصينية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتخفيض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا الذي أدى إلى حدوث فراغ استراتيجي ، ففي ظل تنامي القدرات العسكرية الصينية فقد تؤدي تلك الوضعية إلى قيام الصين بمل الفراغ الاستراتيجي الذي نشأ في منطقة شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحقيق بعض المكاسب الإقليمية في القضايا النزاعية مع دول الجوار، وخاصة في جنوب شرق آسيا، فهذا الهدف كان هاجس يراود تطلعات القادة الصينيين لتقلد الصين دور قيادي في منطقتها الإقليمية^(١) ، خاصة وأن التوجهات المتمثلة بموقف القيادة العسكرية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية والحاجة المستقبلية للنفط وحماية طرق امدادها، عملت على إجراء تغير جذري في الاستراتيجية الصينية، بحيث تحولات من دولة ذات طموحات كونية إلى دولة ذات طموحات إقليمية^(٢). تقوم باتباع الطرق السلمية في دبلوماسيتها الخارجية لكي تحصل على ما تدعيه من حقوق أو ما تواجهه من مشاكل ومعضلات إقليمية ودولية، من خلال دعم المواقف السياسية المشتركة التي تقوم على التعاون والتفاهم في تسوية النزاعات الدولية السلمية^(٣).

كذلك كان العامل العسكري وراء سياسة الصين الخارجية مع العديد من الدول، فنجد أن الصين اتجهت لإقامة علاقات مع إسرائيل للحصول على التقنية التي تساعد على أن تمتلك جيشاً قوياً متطوراً، خاصة بعد أن لاحظ القادة في الصين أن التكتيكات القتالية الحربية التي يستخدمها في الأداء جيش التحرير الشعبي ليست بالمستوى الذي يعول عليه، فما كان من الصين إلا الاتجاه نحو إسرائيل بعد القطيعة مع الاتحاد السوفيتي، وبما أن اليابان لم تكن تلبى

(١) أمريكا والصين : التعاون والصراع الاستراتيجي على شبكة الانترنت <http://www.ahram.org.eg>

(٢) عبد الحي بوليد، المكانة المستقبلية للصين، ص ١٤٣

(٣) الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية-الإسرائيلية وبإقامتها المستقبلية، ص ٢٧٥.

جميع متطلبات الاحتياجات الصينية، وكون الصين لا تريد أن تعتمد على دولة واحدة وخاصة وهي تتعامل معها بكثير من الحذر، فاتجهت الصين لإسرائيل التي تعد المنافس لليابان في هذا المجال، وتستطيع أن تقدم البديل للتكنولوجيا الغربية والأمريكية^(١).

سادساً: العامل الأيدولوجي

المقصود بالعوامل الأيدولوجية هو الفلسفة السياسية للنظام الصيني، والتي تتركز بالثقافة والقيم الكونفوشية والنظام الماوي والعقيدة الاشتراكية تجاه السياسة الخارجية. أما أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية^(٢).

أ- البرجماتية (الواقعية): وهي صفة تعني سرعة التكيف مع الأوضاع وهي من أهم الصفات الصينية.

ب- التخطيط المستقبلي: بمعنى تحديد الأهداف بعيدة المدى التي تتحقق مستقبلياً.

ج- طاعة السلطة: استناداً إلى تعاليم كونفوشيوس الذي رأى ضرورة طاعة الحاكم طالما أنه يقوم بواجبه ومهامه أي أن طاعة الحاكم ليست مطلقة بل هي رهن قيام الحاكم بواجبه. وهو ما يعني تحمل الصينيين قدراً من أخطاء السلطة إذا كانت هذه السلطة تنتصر للصين خارجياً مثلاً وتحقق بعض مطامحها دولياً.

د- الجماعية: وتعني أن المجتمع في الفكر الصيني يأتي قبل الفرد فالفرد يحقق ذاته ويرتقي بفكره داخل الجماعة.

ويبدو أن القومية الصينية أصبحت المحرك الأيدولوجي الرئيسي لسياسات الصين

الخارجية، فالتعاليم الأيدولوجية التي أرساها ماركس ولينين وماونسي تونج وبيونغ لم يعد لها

(١) الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية - الإسرائيلية، ص (١٠٩)

(٢) هاشم، السياسة الدولية، ص ٨٣

تأثير في صناعة القرار إلا في حدود تقديم الإطار التحليلي الذي يهيئ لدراسة وفهم المناخ الأمني ومحاولة تقييم موقع الصين فيه، بحيث إذا كانت الشيوعية أحد عوامل الفرقة بين المفكرين الصينيين فإن القومية الصينية تمثل بلا شك عاملاً فعالاً لتحقيق الوحدة بينهم^(١). ويرى العديد من المفكرين الصينيين ذوي التعاليم الليبرالية، أن الإطار الذي يمكن من خلاله فهم السياسة الخارجية الصينية - يتركز تاريخياً على فكرة أن الصين مركز للعالم بالإضافة إلى تجربة سيطرة القوى الأجنبية وما صاحبها من إذلال ومهانة وخصوصاً في حرب الأفيون واحتلال اليابان لها والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، حيث يتضح مدى تأثير التجارب التاريخية فيها ليطلق عليه "الأيدولوجيا غير الرسمية" أو صورة العالم و تشمل تلك الأيدولوجيا على المقومات التالية^(٢):

١. الصينيون شعب عظيم، والصين أمة عظيمة، وأن الأمة الصينية تستحق وصفاً أفضل مما أتيج لها في العالم الحديث.
٢. الصين تحتل موقعاً أساسياً في الشؤون العالمية، ويجب أن تعامل على اعتبارها قوة عظمى.
٣. يتعين على القوة التي أهانت الصين، أن تعوضها عما إقتزفته في حقها، ويجب احترام السيادة الصينية احتراماً مطلقاً، مما يعني ذلك عدم قبول أي انتهاك لسياساتها الداخلية والخارجية من جانب أطراف أجنبية.
٤. تتمتع الصين بسمة خاصة في الشؤون الدولية، ولا تقوم سياستها الخارجية على المنفعة وإنما على مبادئ ثابتة تعبر عن قيم عالمية واسعة، مثل العدل والمساواة.

(١) ديفلي شن، ضرورات دبلوماسية الصينية الواقعية وتقالضاتها على شبكة الانترنت ٢٠٠٥/٤/١٨.
<http://www.Mandiplaar.Com>

(٢) دراسات عالمية ص ١٩.

وبالتالي نجد أن جميع الحكومات تشترك تقريباً في الربط بين القومية وبين الفكرة القائلة أن السياسة الخارجية يجب أن تعزز الرفاهية والتنمية الاقتصادية، وإذا نظرنا للصين سنجد أن تصرفات الصفوة الحاكمة، لم تعد تستمد شرعيتها من أيديولوجيا مثالية فاضلة تقبلها الآن كل طبقات التجمع، ولم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب وتوسيع سلطات الدولة مجرد هدف براجماني (نفعي) بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمراً ضرورياً لإثبات حق هذه الصفوة للاستمرار في السلطة طبقاً لاستراتيجية التنمية في الصين^(١). وقد استمر هذا التوجيه وتمكن من رفع مستوى معيشة الشعب، حتى أنه وبدون صعوبة تم ملء الفراغ الأيديولوجية الذي خلفه السيد ماو وبينغ بسياسة الحزب الجديدة ((التطبيق هو المعيار الوحيد للحقيقة)) و ((التطور هو الهدف النهائي)) بحيث كان بالنهاية لهذا المفهوم الأدوات نتيجتان على السياسة الخارجية هي^(٢):

- ١- حمل الصين على اعتماد موقف دبلوماسي مقرب من الغرب بعيداً عن عدائها الأيديولوجي للإمبريالية الدولية.
- ٢- التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمحاولة تملك التكنولوجيا المتطورة التي تحتاجها الصين إلى أقصى الحدود.

سابعاً: النظام السياسي الصيني

لم تعد الصين بعيدة عن التأثيرات والتطورات الخارجية بعد التطورات الحديثة التي شهدتها الأنظمة السياسية بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات والإنترنت والتشابك والتعقيد، وسرعة وصول المعلومة لأي بقعة في العالم، التي أصبحت قادرة على نقل أي تصرف أو حادثة داخل النظام السياسي الصيني إلى البيئة الخارجية وخلال أقل من عدة دقائق، بحيث

(١) دراسات عالمية ص (٢٠١).

(٢) فوبور الصمت الدبلوماسي الصيني، على شبكة الانترنت ٢٠٠١ [Http://www.Mondiploar.Com](http://www.Mondiploar.Com)

أصبح شغل منصب قيادي مهمة شديدة الخطورة، وهذا ما عبر عنه العديد من المسؤولين في الصين، حيث يبلغ عدد المواد التي تقيد تصرفات كوادر القياديين في اللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات المركزية والمحلية على مختلف المستويات أكثر من (١٨٠) مادة مخالفة أي منها تؤدي إلى عقوبة إدارية وربما ضياع ذلك المنصب^(١).

فالثورة في وسائط الإعلام والاتصال زادت من خطورة مهمة الكوادر القيادية الصينية، وقد جاءت كافة حالات استقالة كبار المسؤولين نتيجة للحقائق التي تنشرها أجهزة الإعلام حول الحوادث الخطيرة كما أنه في بعض الأحيان تكون أرادة أبناء الشعب عنصراً حاسماً يقرر مصير أولئك المسؤولين المتورطين في الحوادث بشكل غير مباشر وتشير الأرقام إلى أنه حتى عام ٢٠٠٤ تمت محاسبة (٥٠٠٠) مسئول على مختلف المستويات عن مسؤولياتهم في الأخطاء أو الخسائر التي دفعت في إطار سلطتهم، لهذا يمكن ملاحظة أهم مؤشرات تأثير التطور التكنولوجي على النظام السياسي الصيني وعلى النحو الآتي:

أ- الحزب الشيوعي الصيني

يعتبر الحزب الشيوعي نفسه طليعة الطبقة العاملة والممثل السوفي لمصالح أبناء الشعب الصيني بقومياته المختلفة، والقائد المركزي لقضية الاشتراكية الصينية، فيؤكد الحزب الشيوعي الصيني تمسكه الثابت بالاشتراكية هدفاً ثابتاً له، فالاشتراكية بما تحققت من عدالة اجتماعية هي مرحلة أعلى وأرقى من الرأسمالية، وهي نفي ديالكتيكي لها دون أن يعني ذلك نفياً كلياً ورفضاً أو إلغاء كاملاً لكل ما أنتجته الرأسمالية، وما حققته خلال مسيرتها من منجزات سواء في مجال التطور الاقتصادي

(١) تشانغ شبة ينج، الإصلاح السياسي في الصين بين السلطة والعدل، على الموقع الإلكتروني

أو العلمي أو الديمقراطي أو لما استخدمته من آليات خلال هذا التطور ومنها آلية السوق، وهذا ما يفسر إطلاق القيادة الصينية مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي والعمل وفقا له، وسعيها لمواصلة تعميقه واستكمالها والذي يعني الاستفادة من آلية السوق وما تتضمنه من حوافز لتطوير الإنتاجية مع العمل في الوقت نفسه، ولضبط هذه الآلية والتحكم بها ووضعها في خدمة الاشتراكية وربطها بآلياتها من خطط وغيرها وبما يساعد على تحقيق إنتاج بكم وأفر ونوعية جيدة بوصفه أمراً ضرورياً من أجل توزيع يشبع حاجات الناس المتنامية ويحقق مصالح الوطن والعدالة الاجتماعية في أن معاً⁽¹⁾ والحزب الشيوعي الصيني كغيره من المؤسسات التي تأثر بالتطورات الحديثة التي أصابت مختلف الجوانب الرئيسية فيه، فحدثت تغييرات مهمة في الجانب التنظيمي للحزب، حيث بدأ الحزب يتجه نحو المزيد من المؤسسية بعد رحيل الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، ويتبين ذلك من خلال بروز القيادة الجماعية بشكل أوسع، وزيادة عدد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وأعضاء اللجنة المركزية⁽²⁾.

من ناحية ثانية جرى تغير في منهج الحزب، حيث بدأت فكرة الصراع الطبقي والمساواة تختفي ولم تعد تذكر في مؤتمرات الحزب، كما أن الحزب الذي كان يعد نفسه طليعة الطبقة العاملة قد أصبح حزب نخبة تكنوقراطية وليس كما كان سابقاً، فقد أدخلت فكرة التمثيلات الثلاث في منهج الحزب والتي تقوم على الاعتراف بالفئات الاجتماعية الجديدة التي أوجدها الانفتاح الاقتصادي، وهي فئة رجال الأعمال، المهنيين، الفنيين العاملين في القطاع الخاص المحلي والأجنبي⁽³⁾.

(1) عشرة أيام صينية، مجلة شؤون عربية ودولية على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٥/٨/٢

www.Annour_Arbic_Internaional

(2) نظام الحزب الحاكم، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٣ www.china today.org

(3) الشريعة، وصفي، أثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين (ص ١٢٥).

ب- مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية

يعني مفهوم المجتمع المدني مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي تتولى عملية الوساطة بين المجتمع والدولة فهي كيانات اجتماعية تستهدف التأثير على مخرجات النظام السياسي من دون إن يلزمها بالسعي إلى للوصول إلى موقع السلطة ومن هنا تعتبر أهم الفواعل في مساحة المجتمع السياسي. وتمتاز مؤسسات المجتمع المدني بالصين بالضعف في تكويناتها وعلى الرغم من وجود مجتمع مدني قوي معارض للسياسة الصينية إلا انه يتواجد خارج الصين، كما انه يفتقد القيادات القوية والخبرة بما يجعله غير قادر على الضغط على النظام الصيني للمساهمة في إرساء دعائم التحول في الصين، ويعود ضعف المجتمع المدني إلى أيدلوجية الدولية التي تتبناها الدولة والتي يسميها البعض بالاتجاه السلطوي الجديد، والذي يعني تحقيق ليبرالية اقتصادية بدون ليبرالية سياسية، كما أن منبع ضعف المجتمع المدني الصيني يكمن في الولاء الشديد للعائلة والدولة وشك الصينيين في الأفراد من خارج نطاق العائلة⁽¹⁾. ومن ابرز تنظيمات المجتمع المدني الصيني التنظيمات العمالية، وتلقت الدراسات أن الخصخصة ستؤدي إلى تسريح ٣٠ مليون عامل بمؤسسات الدولة مع عدم توافر التأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة، كما أن التنظيمات الطلابية ذات النشاط السياسي البارز رفعت في عام ١٩٩٨ شعاراً من ثلاث مبادئ أساسية هي (خدمة ذاتية، إدارة ذاتية، تعليم ذاتي)، كما أصبحت الاتحادات النسائية أكثر أهمية وأكثر استقلالية عن الحزب⁽²⁾.

(1) S.S.Kim, China And The World, New Direction In China'S Foreign Relations, Usa, 1989. P92
(2) human development report 2002, op, cit, p42.

ونلاحظ على صعيد المجتمع المدني، أن الاصطلاحات الاقتصادية أتاحت فرصة كبيرة لبعض القوى الاجتماعية لان توسع إطار قواعد المجتمع المدني التي كانت محدودة في الماضي، وزيادة أعدادها و المنظمين أليها، كما حيث حدث تغير في أسلوب عمل الاتحادات النقابية والشبابية وغيرها و التي كانت تخضع لسيطرة الدولة، ولقد انعكست تلك التغيرات على طبيعة السياسة الخارجية الصينية من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات في التأثير على القرارات الخارجية المتعلقة بها^(١).

أما بالنسبة لمبدأ الديمقراطية ، يرى العديد من المنظرين أن الصين لن تتجه على المدى المنظور إلى تطبيق إصلاحات جوهرية سياسية رغم كل الدعوات التي تثار ضدها، لإجراء تحديث خامس هو التحديث السياسي، ألا أن تطبيق الديمقراطية داخل النظام السياسي الصيني لا يطرح بجدية ، وذلك لان القادة الصينيون يشعرون دائما بمتانة نظامهم السياسي المستند إلى حضارة ممتدة، ولكنهم كذلك يخشون من أن الإصلاحات الاقتصادية ستؤدي إلى حدوث خلخلة في البنية الاجتماعية، ورغم كل تلك التخوفات إلا أن تلك الثورة جلبت معها تحولاً كبيراً في قيم مؤسسات التأهيل السياسي، كالأسرة، المدرسة، الجامعة، النقابة و الحزب وغيرها، وجلبت تغيرات في وسائل التعليم ونسبة المتعلمين، فقد وصل عدد الطلبة الجدد في مستوى الدراسات العليا عام ٢٠٠٢، ٢٠٠ ألف طالب بالمقارنة ب ٧٣ ألف طالب عام ١٩٩٣^(٢)، ووصل عدد الخبراء الأجانب إلى ٤٤٠ ألف، وتم فتح مدارس تابعة للقطاع الخاص وتم ربط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمؤسسات الصناعية وكذلك سمح

(١) الشريعة، وصفي، اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين، ص (١٦٧)

(٢) الشريعة، وصفي، ص (١٦٩)

للشركات الأجنبية بالدخول إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى قطاع البث التلفزيوني والفضائي، وحدث تغير واسع في طبقة صناع القرار السياسي، حيث زادت نسبة المثقفين و المتعلمين من التكنوقراط. كذلك عملت الحكومة الصينية على إجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية على غرار الإصلاحات الإدارية و البيروقراطية، فقد جرى تخفيض في إعداد نواب رئيس مجلس الدولة، وتخفيض يد الدولة في المشروعات الحكومية وتخفيض في عدد الوزارات، وشن حملات واسعة ضد الفساد و الرشوة، والمحسوبية ومنح الوزارات قدرا كبيرا من اللامركزية في اتخاذ القرار، وشمل الإصلاح أيضا نظام الانتخاب وجرى توسع في ديمقراطية الريف، وتم تفعيل صلاحيات المجلس الوطني في المحاسبة و المراقبة وإقرار الموازنة و تقديم الاستفسارات وطرح الثقة بالوزراء وإبداء الرأي في تعيينات المناصب العليا وتدعيم حكم القانون وتنفيذ صلاحيات جهازي الأمن في الاعتقال والتفتيش، الأمر الذي انعكس في سلوك السياسة الخارجية الصينية، كاحترام حقوق الإنسان، حيث تم إلغاء بعض القوانين المخالفة للروح الديمقراطية كالمصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان^(١).

ج- الرأي العام :

كان من النتائج الواضحة لثورة الاتصالات والمعلومات بروز الدور الفاعل للرأي العام الصيني، حيث اخذ هذا الدور بعدين مختلفين، ألا أنهما في نهاية المطاف متلازمين وهما:

١. فاعلية الرأي العام الداخلي الصيني وتأثيره في السياسة الخارجية و الداخلية في مظاهرها المختلفة، السياسية و الاقتصادية، العسكرية، حيث أصبح الرأي العام الصيني

(١) زرنوق، صلاح، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الصين، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٦.

يعبر عن رؤية في هذه الصياغة من خلال مشاركته في صنع السياسة الخارجية والضغط باتجاه إيجاد الديمقراطية الشعبية بالمواصفات الصينية.

٢. فاعلية الرأي العام الصيني الخارجي ومحاولة وتأثيره في الوضع السياسي الدولي، من خلال الوعي بالأحداث المختلفة في العالم، وسرعة انتقال الأخبار المختلفة إليهم بسبب تطور وسائل الاتصالات وتعدد وسائل الإعلام، والتأثير المتبادل بين الحدث الداخلي والأحداث العالمية نتيجة لانتهاج ظاهرة الأزمات المحددة^(١).

م- الإصلاحات الداخلية:

يعتبر الإصلاح السياسي في جمهورية الصين الشعبية أحد أبرز نتائج الثورة التكنولوجية وإن كان الجانب الاقتصادي أشمل من الجانب السياسي، فالنخبة الحاكمة في الصين والمسؤولين عن إدارة الدولة برزت مصالحهم في وضع الجانب الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية دون الالتفات للجانب السياسي. فقد نفذ النظام السياسي الصيني عملية تخفيف القيود السياسية في المناطق الصناعية المتطورة على وجه الخصوص مستخدماً سياسات التحرر الاقتصادي لتوسيع قاعدته السياسية دون الوصول إلى حد تطبيق الديمقراطية، فقد عمل على تخفيف الرقابة الحكومية وتجميع الإجراءات التعسفية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية و التسمح تجاه النقد العلني لاداء الوزارات المدنية فيها، كذلك الحد من دور الحزب الحاكم بالتدخل بالمؤسسات الرسمية، وتفعيل دور النقابات و السماح للاجئين و السياسيين بالعودة للوطن و الإفراج عن بعضهم في السجون ممن لم يقتروا أعمالاً تسيء للوحدة الوطنية. كذلك في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، فقد جرى توسع في فتح المجال الشعبي

(١) شهود، ماجد، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الثانية، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص ٤٣

للاشتراك في الانتخابات، الأمر الذي أعطى المجال لغير أعضاء الحزب لخوض الانتخابات النيابية، أعطى للإدارات المحلية دورا للمشاركة في صنع القرار السياسي، حيث زاد وجود الفئات غير الحزبية في مؤسسات صنع القرار في الدولة^(١). كذلك وعلى صعيد آخر، فإن من نتائج الثورة و الإصلاحات الاقتصادية، تطوير بعض التنظيمات الاجتماعية، كجماعات المصالح وجماعات التجارية والاتحادات التطوعية غير الحكومية ومشروعات الأعمال ونقابات العمال و التي برز نشاطها من خلال مظاهرات الطلبة ومظاهرات العمال، وقد لعبت هذه التنظيمات دورا في توضيح المصالح وتجميعها و التعبير عنها سواء من خلال المجلس الاستشاري أو السياسي أو من خلال التسارع، وكما تنامت صورة المطالبة بالإصلاح السياسي وبشكل علني وحدثت تحولات أساسية في المطالبة بتشكيل أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى غير مهيمن عليها من الحزب الشيوعي وكان لهذه الحركات أصداء كبيرة لدى الحكومة الصينية^(٢). وهو ما ساعد في رسم صورة سياسية خارجية للصين مغايرة للصورة التقليدية القديمة كالاستبداد والقمع.

و- السلطة السياسية :

نتيجة للمتغيرات التي شهدتها الصين مؤخرا والتي عملت على إيجاد عمليات فصل متلاحقة لمجموعة من المتغيرات أو الثوابت في الحياة السياسية الصينية، ومنها فصل الدولة عن المجتمع، وفصل الاقتصاد عن السياسة، فصل الحزب عن الحكومة، فقد جرت مجموعة من التحولات في طبيعة السلطة السياسية تمثلت بما يلي^(٣):

(١) الشريعة، وصفي، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين، ص ١٦٩.
(٢) إبراهيم نافعة، الصين معجزة القرن الواحد والعشرين، القاهرة ١٩٩٩ ص ٩٢.
(٣) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين، ص ١٢٦-١٢٧.

١. جرى التحول من نخبة السلطة الأيدلوجية إلى نخبة السلطة التكنوقراطية، وهو ما أدى إلى إلغاء فكرة الصراع الطبقي والتوجه نحو العدالة الاجتماعية، وتوسيع الطبقة الوسطى وتحقيق مجتمع الرفاه، فقد أدت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين منذ عام ١٩٧٨ إلى تنامي فئة التكنوقراط في مؤسسات السلطة، وقد دفع هذا الظهور محاولات هذه الفئة للبحث لها عن موقع هام في مؤسسات السلطة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، والنجاحات التي بدأت تحققها هذه الفئة على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وتشير الإحصاءات إلى تزايد أعداد ونسب فئة التكنوقراط في السلطة السياسية الصينية وعلى النحو الوارد

الجدول رقم (٩)

التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة في الصين

السنة	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٧
تكنوقراط %	٢٢%	٣٦%	٥٢%	٦٠%	٨٨%
التغير %	-	١٩+	١٥+	١٦+	٢٧

• المصدر ، وليد عبد الحي، المكانة

المستقبلية للصين، ص ١٠٤.

نلاحظ من الجدول أن فئة التكنوقراط في السلطة الصينية في تزايد مستمر ، حيث كانت نسبتهم في العام ١٩٧٨ يساوي ٢٢% ، أرتفعت في العام ١٩٨٣ إلى ٣٦% ، ووصلت في العام ١٩٩٧ إلى ٨٨% ، الامر الذي يبرهن تغلغل فئة التكنوقراط في السلطة السياسية في الصين .

٢. ظهور قيادات جديدة في السلطة (الجيل الثالث) تؤمن بالقيم الاقتصادية الفردية والفئات الاجتماعية الجديدة ضمن إطار الخصائص الصينية،
٣. تراجع قدرة السلطة السياسية على التوظيف السياسي و الاقتصادي.
٤. التحول من الأسس الجوهريّة للاشتراكية إلى الأسس القانونيّة وضرورة احترام دستور البلاد.

ي- التجانس الاجتماعي في الصين

توجد في جمهورية الصين الشعبية ما يقارب ٥٦ قومية، أكثرها عدداً وانتشاراً هي قومية الهان والتي تصل نسبتها من مجموع السكان في الصين إلى ٩٠%، بينما تتوزع باقي النسبة بين ٥٥ قومية أخرى كقومية البوذيين وقومية التاوية والإسلام واليهودية والمسيحية (كاثوليك، بروتستانت) وتسيطر على ما مساحته ٦٤,٣ % من مساحة البلاد وتنتشر في المناطق الحدودية في الشمال والغرب والجنوب^(١).

تختلف قوة ونفوذ الاقليات في الصين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً اختلافاً جوهرياً، حيث توجد اقليات لها وضع اقتصادي وسياسي متميز خاصة الموجودة منها في المناطق الصناعية، والعلاقة الرابطة ما بين هذه القوميات والحكومة المركزية هي علاقة الهيمنة، فالثورة التكنولوجية في الصين، أفرزت توترات ومشكلات اجتماعية وتشدّات قومية لدى بعض الاقليات، كما شجعت على المطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية أو الاستقلال، وعملت على تقسيم مناطق الاقليات بين غني وفقير ففي الصين يوجد خمس مناطق ذات حكم محلي وثلاثون ولاية ذات حكم محلي ذاتي وأكثر من ثلاثون ولاية، الأمر الذي أدى إلى مطالبة الاقليات المتواجدة في المناطق الغنية بحصة تمثيلية أكبر لها من دوائر صنع القرار في الدولة

(١) عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين، (٣٩).

والحزب مستغلة بذلك إمكانياتها المادية الكبيرة التي وفرتها لها العولمة الاقتصادية وجعلتها ترفد خزينة الدولة بالأموال الكثيرة.

فالملاحظ أن تلك القوميات الصينية برزت لديها دواعي الانفصال والمطالبة بالمزيد من حرية اتخاذ القرار وذلك بعد اتصالها بالقوميات المشابهة لها عبر الحدود، كذلك أن تعاطف المجتمع الدولي مع حقوق تلك الاقليات الدينية والقومية ووجود الموارد الطبيعية الغريزة فيها كالنفط والغاز والذهب وغيرها والتي يذهب ريعها للحكومة المركزية، ولقد تترتب على اتباع العقيدة الشيوعية كبت الحريات الدينية بصفة عامة، إلى أن أصبحت الصين تدرك أهمية التعامل مع الدين والاقليات بعد عام ١٩٨٩ كورقة رئيسية في سياسة الصين الخارجية والداخلية ، فمثلا حاولت الصين أن تجعل من المقاطعات الصينية الإسلامية جسرا للتواصل مع جمهوريات آسيا الوسطى والعالم الإسلامي، ومع الأقلية المسيحية لتدعيم علاقاتها مع الفاتيكان والعالم المسيحي بعد أن قطعت علاقاتها مع الفاتيكان عام ١٩٥٧، والتواصل مع اقليتها الموجودة في آسيا بشكل خاص والعالم بشكل عام، لتدعيم نفوذها في جنوب شرق آسيا. (١)

(١) منيسي، أحمد، السياسة الدولية، ص ١٠٢

المطلب الثاني

اثر التطور التكنولوجي على المحركات الخارجية

النظام الدولي

تعطي الصين أولوية كبيرة لمفهوم التساند والتكاتف الدولي، أو الاعتماد الدولي باعتبارها مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، حيث عملت الصين على إيجاد شبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، فنجد أن العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة وصلت إلى (٧٠) بليون دولار، كما أن الميزان التجاري لصالح الصين وصل إلى نحو (٢٠) بليون دولار. وهناك أيضاً العلاقات مع اليابان، وكوريا الجنوبية التي تتمتع بعلاقات اقتصادية ممتازة مع الصين، بالإضافة إلى العلاقات مع العديد من الأقاليم الصينية ذات الحكم الذاتي، مثل إقليم هونغ كونغ، وإقليم تايوان الذي يتمتع بعلاقات اقتصادية ضخمة مع الصين حيث يصل حجم التبادل التجاري فيما بهم إلى (٢٣) بليون دولار. (١)

كذلك هناك علاقات التبادل التجاري بين الصين والقارة الأفريقية، إذ يصل فيما بينهم إلى (٦,٥) مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى (١٠) بلايين دولار بعد قوة الدفع التي أعطاها المنتدى الوزاري الصيني - الأفريقي للعلاقات الصينية - الأفريقية، بالإضافة إلى أنه من المتوقع أيضاً أن تزيد الاستثمارات الصينية في الدول الأفريقية، لأن الصين لم تكن دولة تقوم باستثمارات خارجية، ولكن اليوم ومع التقدم الاقتصادي الصيني أصبحت هناك

(١) الصين تدعو إلى نظام دولي سياسي اقتصادي جديد، على الموقع الإلكتروني، <http://ahram.org.eg>

أموال في بعض مناطق الصين تسعى للاستثمارات الخارج وأفريقيا من القارات الواحدة فسي مجال الاستثمارات^(١).

كما عززت الصين علاقاتها بالقوى الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي لدرجة دفعته إلى معاملة الصين كشريك تجاري بفعل النمو المتسارع والكبير للاقتصاد الصيني الذي يوافر بدوره فرصاً واسعة لحياء الاقتصاد الأوروبي وتنشيطه، كذلك عززت الصين انضماماتها إلى أركان الإطار المؤسسي للنظام الرأسمالي العالمي وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والصين وكجزء من استراتيجيتها التمويلية قامت بالانفتاح على صندوق النقد الدولي الذي يعني لها زيادة في حجم الواردات مستقبلاً، كما شكل انضمام الصين إلى عدد من الهياكل الاقتصادية الإقليمية خطوة في اتجاه تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي، فنجد انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادي (ايبك) التي انضمت إليها عام ١٩٩١، ومشاركتها الفاعلة في العديد من المنظمات الأخرى^(٢).

وبهذا نلاحظ أن عملية الانفتاح التي قامت بها الصين ساهمت في بناء الصين الحديث وفي محاولة تشكيل تيار التحديث العالمي، من خلال تهيئة الظروف المواتية للاستفادة من القوى الدولية بصورة كافية، وتعزيز اتجاه التكامل الاقتصادي الدولي أكثر فأكثر، وخلق البيئة الدولية الملائمة للصين جعلت بناء التحديث الصيني يدخل عصر الانفتاح الشامل، وبشهد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة، وقياساً إلى أسلوب تطوير السياسة الدولية، فإن

(١) الصين تدعو إلى نظام دولي سياسي اقتصادي جديد على الموقع الإلكتروني. <http://ahram.org.eg>

(٢) kishore mabbubani, an asin-pacific consensus, foreign affairs, vol. 76, no. 5 1997, p. 150.

المجابهة قد تبدلت إلى الحوار تدريجياً وتحولت الحرب الباردة إلى الانفراج رويداً رويداً، وأصبح السلام والتنمية الموضوع الرئيسي للتطور السياسي في العالم⁽¹⁾.

كذلك يلاحظ العديد أنه وفي ظل هذا التطور، وفي الوقت الذي تتشابك فيه العولمة بين العديد من دول العالم الديمقراطي، فإن هناك نزاعات جديدة وقوية تجاه عدم الاندماج وعدم الانتظام، والتي إذا لم يتم كبحها فإنها ستخرج عن نطاق السيطرة، ومن بين هذه النزاعات الرئيسية النزاعات الأثنية في الداخل وعبر الحدود، بالإضافة إلى الجريمة الدولية وتهريب المخدرات، العداوات الإقليمية هي كلها أمور تهدد الاستقرار الدولي⁽²⁾، والصين كغيرها من الدول بدأت تواجه العديد من المشاكل الدولية التي أخذت تظهر على مسرح العلاقات الدولية حيث ساعدت التطورات التكنولوجية على تسريع انتشارها وظهورها وقد تمثلت هذه المشاكل بما يلي:

-/ البيئة :

كان أهم نتائج التطور التكنولوجي في الصين وخاصة في المجال الصناعي ظهور مشكلة الأضرار بالبيئة أو ما يعرف بالتلوث البيئي، حيث دفعت مشكلة التلوث التي بدأت تستفحل وتظهر أثارها على مناخ الحكومات الصينية المتعاقبة إلى التنبيه بمشاكل بيئية جديدة، حيث تبنت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠١ خطة لتخفيض التلوث بأشكاله المختلفة وأصدرت تشريعات خاصة لحماية موارد المياه وعملت الحكومة الصينية على تكريس جهودها لمكافحة المشاكل الزراعية الناجمة عن التلوث، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى إن الصين أنفقت خلال التسعينات في

(1) ووين، الصينيون المعاصرون (التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي) الجزء الأول، ١٩٩٦، ترجمة عبد العزيز حمدي

سامسة كتب عالم المعرفة، الكويت، ص (٢٩٦).

(2) مارشال وبل، الديمقراطية الواقعة - الطريق الثالث، على شبكة الانترنت تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣١

القرن الماضي، ما نسبته ٧,٣% من الناتج المحلي لمعالجة المشاكل الزراعية الناجمة عن التلوث البيئي. حيث أشارت العديد من التقارير المتخصصة إلى أن نسبة التلوث في الصين أعلى من نسبته في البرازيل مثلاً بحوالي ٧٥%، وأن هذه النسبة تتزايد بمعدل ٣,٣% سنوياً.^(١) ونتيجة لذلك قامت الصين بوضع البيئة كبعد هام في سياستها الخارجية من خلال التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية المناخ والبيئة، وإصدار التشريعات الخاصة بذلك.^(٢)

ب- قضية حقوق الإنسان

كان من نتائج الثورة التكنولوجية أن حولت العديد من القضايا الداخلية للصين إلى قضايا ذات بعد دولي، مثل قضية حقوق الإنسان وأحداث ميدان السلام السماوي في الصين عام ١٩٨٩ التي نقلت وسائل الإعلام والاتصال أحداثها لكافة أنحاء العالم، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعتبرها ذريعة لها لفرض عقوبات تجارية وعسكرية على الصين للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان^(٣)، أي أن التطورات التكنولوجية جعلت العلاقات السياسية الدولية تخضع إلى اتجاه فرض عقوبات على الدول في مواضيع كانت تعتبر ذات شأن داخلي، ونتيجة لذلك سعت الصين من خلال سياستها الخارجية إلى الالتزام بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبحقوق الأقليات، وقد ظلت حكومة الصين تهتم اهتماماً بالغاً بحقوق الإنسان وبذلت جهوداً متواصلة في هذا المجال، وقد اشتركت الصين في ثماني عشرة معاهدة حول حقوق

(١) الشريعة، وصفي، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين، ص 84.

(٢) كونارد، الصين عودة قوة جديدة، ص ٥٣٥.

(٣) توماس ويلبون، دراسات عالمية، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا نمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي - الإمارات، ١٩٩٧، ص ٥٣.

الإنسان بما فيها المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
ووقعت على المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية^(١).

فالملاحظ أن سلوك السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي الراهن يتسم
بالمرونة، وتشجيع الاستقرار والسلم الدوليين في منطقتها الإقليمية، أو في منطقة
الشرق الأوسط لصالح نجاح أهداف سياستها الداخلية المتمثلة في التطور والنمو
الاقتصادي المستمر، لكن السلوك الصيني الخارجي قد يتجه إلى إثارة النزاعات في
حالتين هما^(٢):

الأول: تعريض الأمن القومي الصيني إلى خطر عسكري، ومنع إعادة توحيد الصين
من قبل قوى النظام الدولي .

الثاني: تراجع مسيرة النمو الاقتصادي في الصين مما يؤثر في تحقيق الرفاه للشعب
الصيني الذي يشكل ربع سكان العالم وبرزت دعوات للإصلاح السياسي الليبرالي.

(١) السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين على شبكة الانترنت ٢٠٠٣ WwW,China,Org.Eg

(٢) الداركة محمد، السياسة الخارجية الصينية، ص (٢١١).

المبحث الرابع

اثر تطور التكنولوجيا على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية

لم تسلك الصين كغيرها من الدول مسلكا واحدا في تنفيذ سياستها الخارجية، والسبب يعود إلى أن معظم السياسات الخارجية ترتبط بمصالح الدول ومنافعها المتبادلة وتتبع الصين أكثر من أداة في تنفيذ سياستها الخارجية، لكن هذه الأدوات سواء كانت دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية أو إعلامية فإنها لم تكن بآمن أو بعد عن تأثيرات الثورة التكنولوجية التي شهدتها المجتمعات في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث جاءت تلك التأثيرات متباينة للثورة التكنولوجية وعلى النحو الآتي:-

أولا: الأداة الدبلوماسية.

كان من أبرز نتائج الثورة التكنولوجية أن سعت الصين لفرض سياسة خارجية متماسكة تؤمن بأنها أفضل طريقة لتنظيم علاقاتها الخارجية الدولية، ولأخذ مكانتها على سلم القوى الدولي وتحسين علاقاتها الدولية خاصة مع الغرب الرأسمالي أو مع محيطها الإقليمي، من خلال ما يصفه مراقبي الشؤون الصينية "الدبلوماسية الرفيعة" التي شملت عقد الاجتماعات لقمة أمريكا وروسيا ومحادثات قمة أخرى رفيعة المستوى مع اليابان وغيرها، وشاركت في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتشجيع محادثات جنيف بشأن كوريا الشمالية إلى جانب الدفاع على الصعيد الدبلوماسي، وإيصال رسالة إلى العالم الخارجي أن الصين هي البديل الأنسب للاتحاد السوفيتي وخصوصا بعد عودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية، وجزيرة مكاو

والشروع في عودة تايوان وقد حاول الزعيم الصيني لي بينغ رئيس للوزراء السابق الكشف عن هذه الدبلوماسية الجديدة خلال الجولة التي قام بها لأوروبا عام ١٩٩٣^(١).

كذلك عملت الثورة التكنولوجية على إجراء تغييرات هيكلية واسعة على البعثات الدبلوماسية الصينية من حيث تكوينها وعملها الخارجي، فعلى صعيد تكوين البعثات فقد جرى إعادة هيكلة البعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم لكي تتناسب وتتسجم مع متطلبات المرحلة القادمة، من خلال إدخال التكنوقراط (القضاة والمهندسين والأطباء والأكاديميين) وكذلك النساء في العمل الدبلوماسي والسياسي^(٢)، الأمر الذي أدى إلى تراجع في نسبة العسكريين أو ممن لهم خلفيه عسكرية، وهذا أدى إضفاء البعد المدني على الدبلوماسية الصينية بدلا من البعد العسكري كذلك جرى تغيير على عمل وأسلوب البعثات الدبلوماسية، في التعامل مع المشاكل والقضايا العالمية بالرغم من الاحتجاجات الغربية على السياسة الصينية نجاه العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأقليات، الملكية....السخ، ومثلت الدبلوماسية الهادئة مقرونة بأسلوب المفاوضات السياسة الجديدة كما سعت البعثات إلى إتباع سياسة متوازنة بين الانعزالية العالمية من جهة، والانفتاح الاقتصادي العالمي من جهة أخرى والتحفظ السياسي من جهة ثالثة^(٣).

والدبلوماسية الصينية لعبت دورا كبيرا في نقل توجهات وتطلعات القيادة الصينية اتجاه العالم الخارجي، وعملت على توثيق أو اصر العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع العديد من الدول والشركات العابرة القومية وغيرها، منطلقا من أحد مرتكزاتها الهامة وهي تقوية موقع الصين في أسواق هذه الدول، حيث عقد مفاوضات حكومية ثنائية تخص الاهتمامات

(١) evan s. medeiros and m. taylor frarel ,china new diplomacy ,www ahram .org,eg.2003

(٢) الشرعة،وصفي، اثرالعولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين،ص(١٢٥).

(٣) james e.f. wing contemporary chines ,politics,and intoduction ,prentice-hale international editors,third edision 1999 p292-293 -

التجارية والاقتصادية^(١)، فقد أوجدت الدبلوماسية التجارية كسمة من سمات الدبلوماسية الصينية، حين افتتحت كل من الصين وسنغافورة مكاتب تجارية لهما في عاصمة الدولة الأخرى، قبل إقامة علاقات دبلوماسية معها، والتقارب بين الصين وفيتنام وروسيا سبقه أيضا علاقات تجارية فيما بينهما^(٢).

ثانياً: الأدوات الاقتصادية

أعطت القيادة الصينية الأولوية لعلاقاتها الخارجية الاقتصادية أكثر من الأداة العسكرية، فالصين وبرغم من اعتبارها قوة نووية وقوة إقليمية كبرى، ورغم أهميتها في المجال الأمني في شرق وجنوب آسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أمريكا تحاول الحصول على تنازلات من الصين من الناحية الاقتصادية بفتح أسواقها أمام المزيد من السلع والخدمات الأمريكية من خلال إعاقه انضمام الصين لمنظمة التجارة الدولية، ومن الناحية الاستراتيجية أيضا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على تعهد من الصين بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية وانتشار التكنولوجيا النووية مقابل عدم وضع العراقيل أمام صادراتها للسوق الأمريكي، خاصة وأن الصادرات الصينية للولايات المتحدة تستأثر بنسبة ٨١,٧% من قيمة التبادل التجاري فيما بينهم وغالبا ما يتم تغليب المصالح الاقتصادية المتبادلة على الخلافات القائمة فيما بينهم^(٣)، حيث يبين الجدول رقم (١٠) حجم التجارة الصينية الخارجية خلال العامين (١٩٨٩ - ٢٠٠٠).

(١) العامري، ابتسام، التحديث الاقتصادي واثرة في سياسة الصين الخارجية، مجلة أفاق استراتيجية، العدد (٣)، ٢٠٠١، ص (٧٥)

(٢) بلال أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية (١٩٤٩-٢٠٠٠) ص (٣٢)

المجدول رقم (١٠)

التجارة الصينية الخارجية (١٩٨٩ - ٢٠٠٠) بمليارات الدولارات الأمريكية

السنة	الواردات / الصادرات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٨٩	١١١,٧	٥٢,٥	٥٩,١	٦,٦
١٩٩٠	١١٥,٥	٦٢,١	٥٣,٤	٨,٧
١٩٩١	١٣٥,٦	٧١,٨	٦٣,٨	٨,١
١٩٩٢	١٦٥,٥	٨٤,٩	٨٠,٦	٤,٤
١٩٩٣	١٩٥,٧	٩١,٧	١٠٤	١٢,٢
١٩٩٤	٢٣٦,٦	١٢١	١١٥,٦	٥,٤
١٩٩٥	٢٨٠,٩	١٤٨,٨	١٣٢,١	١٦,٧
١٩٩٦	٢٨٩,٩	١٥١,١	١٣٨,٨	١٢,٢
١٩٩٧	٣٢٥,٢	١٨٢,٨	١٤٢,٤	٤٠,٤
١٩٩٨	٣٢٣,٩	١٨٣,٨	١٤٠,٢	٤٣,٦
١٩٩٩	٣٦١	١٩٤,٩	١٦٥,٧	٢٩,٢
٢٠٠٠	٤٧٤,٣	٢٤٩,٢	٢٢٥,١	٢٤,١

المصدر : china statistical yearbook 2002

ونتيجة لذلك تعتبر الأداة الاقتصادية من أهم الأدوات في تنفيذ السياسة الخارجية الصينية، حيث أن سياسة الانفتاح الصيني على العالم الخارجي كانت في محصلتها الأولى تركز على الجانب الاقتصادي، وإنعاش الاقتصاد الصيني حتى حقق معدلات النمو التي حققها، فالصين واستجابة للمؤثرات التكنولوجية الحديثة ولسياسة الانفتاح على العالم الخارجي عملت على إجراء بعض التحولات في الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية ومنها^(١):

(١) أوراق حضارية، الصين المعاصرة، ص ٨٩-٩٢

أولاً: التعرفه الجمركية

طبقت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي نتيجة لضغوطات قوى السوق الدولية، حيث قامت الصين بإجراء العديد من التخفيضات الجمركية ففي عام ١٩٩٦ أعلنت الحكومة الصينية خفض نسبة الرسوم الجمركية بخصوص ٤٩٧١ نوعاً من المواد المشمولة بالرسوم الجمركية، فأنخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية من ٣٥% إلى ٢٣%، وفي عام ١٩٩٧ جرى مرة أخرى خفض تلك الرسوم على ٤٨٧٤ نوعاً من البضائع، حيث انخفض معدل الرسوم الجمركية من ٢٣% إلى ١٧% وكذلك في عام ٢٠٠١ قررت الحكومة خفض الرسوم أيضاً حتى وصلت النسبة ٣،١٥%، وشملت في هذه السنة ٣٤٦٢ نوعاً من الرسوم الجمركية المختلفة ٤٩% من المواد المشمولة بالرسوم الجمركية في لوائح الضرائب الصينية^(١).

حتى بلغ إجمالي تجارتها الخارجية عام ٢٠٠٢ م ٦٢٠،٠ مليار دولار أمريكي بزيادة بلغت ٩٠% عام ١٩٩٦.

كما أدركت الصين أهمية الدخول في التكتلات الدولية في ظل اتجاه معظم دول العالم نحو التكتل، فسعت الصين لدخول في التكتلات الاقتصادية مع دول آسيا، مثل الآسيان، منتدى الآيبك، منتدى التعاون لشنغهاي وكذلك الانضمام للصين لمنظمة التجارة العالمية (wto) وقد تعهدت الحكومة الصينية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بخفض الرسوم الجمركية وعلى عدة مراحل حتى تصل النسبة إلى ١٠% تقريباً وذلك بحلول عام ٢٠٠٥^(٢) ونتيجة ذلك أصبحت الصين ثاني أكبر الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) الصين حقائق وأرقام ٢٠٠٤

(٢) لوراق حضاريه، الصين المعاصرة، ص ٧٩

ثانياً: السياسة النقدية

يمتاز التخطيط الاقتصادي في الصين بأنه تخطيط مركزي ومنذ دخول الاقتصاد الصيني في عولمة الاقتصاد العالمي بدأت الحكومات المتعاقبة بإصدار اللوائح الخاصة بمبادلات الأوراق المالية وإنشاء أسواق خاصة لها والعمل على تخفيف القيود على حركة الأموال للخارج. وبعد أن كان يتم الإشراف بنفسها على ما يصرف من نقد بالخارج سواء لشراء السلع أو الخدمات أو الاستثمار أو السياحة كما لجأت الصين إلى تخفيض قيمة عملتها اليوان تدريجياً منذ عام ١٩٩٩ بهدف تشجيع الصادرات وتقليل تكاليف الإنتاج لتخفيض أسعار المبيع الخارجية ويزداد الطلب على تلك السلع، وقد أضاف ذلك قيمة تنافسيه أخرى فضلاً عن رخص الأيدي العاملة.^(١)

ثالثاً: المساعدات الخارجية

عكست الصين في مساعداتها الخارجية واقع تشكيلة البنية السياسية للنظام الدولي، وخصائص العقائدية للشيوعية^(٢) ففي المرحلة الشيوعية قدمت الصين مساعدات عسكرية لعدد من الدول الشيوعية، ككوريا الشمالية وفيتنام أثناء الصراع مع الأمريكان، وفي المرحلة الحديثة وجهت مساعداتها على أسس إنسانية أو استجابة للظروف الدولية إلا أن حجم تلك المساعدات الصينية لم تكن كبيرة بالمقارنة مع حجم المساعدات التي يقدمها الغرب.

(١) s emer as a mager trading nation.nov/dec2003'Wing the woo the Economic impact of china

WWW.tdctrade.com على شبكة الإنترنت

Heo Mates,. policies of the international system p303-308

ثالثاً: الأداة العسكرية

تعتمد الاستراتيجية العسكرية لدى القيادات الصينية على العنصر الدفاعي و حماية إمكانيات الدولة، ويرى العديد من الباحثين أن الصين سخرت قوتها العسكرية للوصول إلى الموارد الخام التي يحتاجها اقتصادها الضخم وتأمين وحماية خطوط المواصلات لها لتبقى آمنه ومستقرة.^(١) وتوجيه القدرات العسكرية نحو الإنتاج والتصدير حيث بلغت صادرات الجيش في عام ١٩٩٨ (٧) سبعة مليارات دولار جاء معظمها من الاستثمارات السياحية والفندقية وصناعة السيارات وغيرها، كذلك هناك ما يقارب من ١٥-٢٠ ألف شركة تتبع للمؤسسة العسكرية تنتج ما بين ١٠-١٨ مليار دولار سنوياً، لهذا نجد أن المؤسسة العسكرية تساهم مساهمة فعالة في تطوير الاقتصاد الصيني، وتسيطر على ١٠% من الصناعات المحلية المدنية، أما الصناعات العسكرية فتحترق صناعتها المؤسسة العسكرية بالكامل.^(٢)

كما استمرت الاستراتيجية العسكرية الصينية في مبدأ عدم الدخول في أي نزاع مسلح مع القوى الكبرى، وبموازاة ذلك العمل على تقوية القدرات العسكرية ورفدها بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتغيير بعض مهماتها التي كان من أبرزها توجيه الجيش للأعمال الاقتصادية والتجارية الإنتاجية. ولقد نجحت الدبلوماسية الصينية في تحقيق أهدافها، فمثلاً مثلت المطالبة الدبلوماسية الهادئة لبريطانيا والبرتغال لاعادة إقليم هونغ كونغ عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ ومطالبتها المستمرة بعودة تايوان إلى الأم بطريقه دبلوماسية سلميه وعدم الدخول في نزاعات أو صراعات أو اللجوء إلى القوة. في ذلك.^(٣)

(١) K.J.Holsitt.,Foreign Policy Orientation And National Roles,p271-272

(٢) Gerald segal,Does China Matter? Foreign Affairs,Sep/Oct99,Vol78,Issue5.P24

(٣) James c.f.Wing,Contemporary Chines,Politics,An Intoduction,Prentice-Hale International Editors, Third Edision1999,p292,293

لكن هذا الأمر لا يمنع أن تقوم الصين بالتهديدات المستمرة لاستخدام القوة أو الاستعراض باستخدامها وذلك للحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها، حيث جرى ذلك بقيام الصين بإجراء مناورات عسكرية واسعة وبمختلف الأسلحة الحديثة أمام السواحل التايوانية عام ١٩٩٦، وقيام الصين بشكل مستمر بتوجيه التهديدات العسكرية لتايوان من خلال القيادة السياسية الصينية أو أصحاب القرار، ما أثار القلق لدى جيران الصين ولدى العديد من المراقبين الأمريكيين، ورغم أن بكين تؤكد بان جيش التحرير الشعبي لا يشكل تهديدا لأي دولة، إلا أن المعلومات المتوفرة عن هذا الجيش وميزاته وهياكله وعقيدته القتالية والتي تعامل حتى الآن على أنها أسرار عسكرية لا تؤيد هذه المزاعم^(١).

ونتيجة التطور التكنولوجي العسكري عملت القيادة الصينية الجديدة تحديث وإعادة هيكلة الجيش الصيني وإعادة بنائه من خلال^(٢):

- ١- تخفيف عدد القوات المسلحة، ففي عام ١٩٨٧ تم تخفيض الجيش من ٤،٢٣٨ مليون إلى ٢٣٥،٣ مليون، وفي بداية عام ١٩٩٠ خفضت قوة الجيش من حيث عدد أفرادها حسب خطة مليون رجل إلى ٣،١٩٩ مليون، فتم الاستغناء عن ١،٣٩ مليون من الجنود مما يشكل ما نسبته ٥،٢٤% من قوة الجيش الأصلي.
- ٢- تفكيك ودمج نسبة كبيرة من المنظمات العسكرية، فأكثر من ٥٩٠٠ وحدة عسكرية اختفت عبر إجراءات والنزع والإصلاح والتخفيض.
- ٣- تخفيض في حجم التسلح، فأزيلت ١٠١٠٠ دبابة من خدمه وكذلك ٢٥٠٠ طائرة و ٦٠٠ قوارب وزوارق بحرية.
- ٤- فتح كثير من الخدمات العسكرية للشعب، فقد تم فتح ١٠١ مطار عسكري وضعت للاستخدام المدني.

(١) دراسات عالميه، ص(٥١).

(٢) china, Arm carvel and Dicarmenr D.(8)

رابعاً: الأداة الدعائية والاعلامية.

في ظل الثورة الاتصالية والمعلوماتية التي بدأت تكتسح العالم، وتتجاوز الحدود القومية لمختلف الدول والشعوب، ونتيجة للتأثيرات المتباينة التي تتركها هذه الثورة على كافة الجوانب والمستويات، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدركت القيادة السياسية الصينية أهمية عالمية الاتصالات والوسائل الحديثة العابرة للقوميات، وبدأت تستخدمها حسن الاستخدام في تغيير وتبديل المعتقدات المأخوذة عن الصين، خاصة بعد أن كانت سمعة الصين مشوهة في وسائل الإعلام الغربية تجاه العديد من القضايا التي تعتبر من اجدييات السياسة الدولية الجديدة، كحقوق الإنسان، والديمقراطية، الاقلييات، والحريات العامة وغيرها.

فقد بدأت الصين في السنوات الأخيرة استخدام الوسيلة الرابعة والحديثة وهي الإنترنت، والتي تعتبر الوسيلة الأسرع في إيصال المعلومة والخبر بالصوت والصورة، حيث أنشأت في الصين ما يقارب ٧٠٠ هيئة إعلامية تقليديه مواقع ذات عناوين مستقلة بالإنترنت، ومن خلال هذا التطور الهائل في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، استطاعت الصين تسخير تلك الوسائل لخدمة أهدافها وتطلعاتها المستقبلية عبر سياستها الخارجية، حيث جرى على صعيد الاستراتيجية الدعائية السياسية الصينية تحول جذري وبشكل ملحوظ، فبعد التوجهات الأيديولوجية المتشددة التي كانت موجهة للداخل والخارج، بدأت الصين بمراعاة الدقة الموضوعية في دعايتها السياسية الخارجية، فنجد أن تعبير الرئيس الصيني دينغ كيساو بنغ " لا يهم لون القط مادام يصطاد الفئران" شائعا في داخل الصين وخارجها، وعمل على تحول جذري لنظرة الصين للخارج ونظرة الخارج للصين.^(١)

(١) أوراق حضارية، الصين المعاصرة، ص(٩٩).

كذلك عملت تلك الوسائل الحديثة على إيجاد تحولات ملحوظة في الدعاية السياسية الصينية وكان أبرزها حدوث انقلاب في النظرة الإعلامية للتقسيمات التقليدية للشعب الصيني، فنجد أن الأنواع الخمسة الحمراء التي كان يتم تمجيدها في الشعارات السياسية، أصبح ذكرها يختفي تدريجياً مقابل تزايد الإطراء لراس المال ورجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر التطور التكنولوجي على أهداف السياسة الخارجية الصينية

استطاعت الصين الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي بحل مجموعة كبيرة من المشكلات الفنية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية في التغلب على المشكلات المستعصية، حيث حققت الصين أكثر من ٥٠٠ ألف نتيجة علمية وتكنولوجية هامة، وقرابة ٢٠% منها بلغت المستويات العالمية المتقدمة^(١)، الأمر الذي جعل الصين تتطرق للعالم الخارجي بسياسة خارجية جديدة تساعد في ممارسة ولعب دور قيادي دولي وإقليمي ويحسب حسابها في المحافل الدولية، فبدأت الصين تنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها الأساسي صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة وتوفير بيئة ملائمة لتنفيذ الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وكان أهم ملامح هذه السياسة ما يلي^(٢):

١. خلقت التكنولوجيا الحديثة مواضيع جديدة لم تكن موجودة في السابق، مما جعل السياسة الخارجية الصينية تسعى لحماية المصالح المشتركة للبشرية جميعها وتشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي. من خلال محاولة تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد مبني على التشاور والمشاركة يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق.

(١) peoples republics of china, china facts and figures, 2000 new stars publishers 2000. p6-7

(٢) السياسة الخارجية الصينية المستقلة للصين، على شبكة الانترنت

www.China Today.Com.Cn.Arabic 2004.

٢. مواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكه، وتعزيز التعاون الإقليمي ودفع التبادل والتعاون مع الدول المجاورة إلى مستوى جديد.
٣. مواصلة تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، ومع دول العالم الثالث، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريق ملائمة، وذلك انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الاختلافات في أنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة للمقاييس السلمية. ومقاومة الإرهاب بشتى أشكاله، حيث للصين مساهمة هامة في النضال الدولي لمكافحة الإرهاب.
٤. الحفاظ على التنوع العالمي، وتنوع أنماط التنمية فالصين تدعو إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية، وأنه يجب على جميع الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم أن تتبادل الاحترام، وأن تستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة. وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانبا.
٥. القيام بالدبلوماسية الخارجية الشعبية على نطاق واسع، وتوسيع التبادلات الثقافية مع الدول الأجنبيه، وتعزيز الصداقة بين الشعوب ودفع تطوير العلاقات بين الدول. ومواصلة المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الجوانب، ولعب الدور الأكثر في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

٦. مواصلة التمسك بمبادئ الاستقلال وزمام المبادرة والمساواة التامة والاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتطوير نشاطات التبادل والتعاون مع جميع الأحزاب والمنظمات السياسية في مختلف الدول والمناطق.

فالملاحظ أن الصين وبالإضافة للأهداف السابقة حاولت تسخير التكنولوجيا الحديثة التي تملكها للحفاظ على الأهداف التقليدية لسياستها الخارجية التي تمثلت بما يلي:

أولاً: حماية السيادة الوطنية ودعم المصالح الأمنية:

حيث انطلقت أهداف الصين في سياستها الخارجية للحفاظ على سيادتها من

مستويات ثلاث^(١):

أ- مسألة الأمن الوطني:

حظيت مسألة الأمن الوطني للصين بالأولوية المطلقة في سياستها الخارجية، فقد رأى القادة الصينيين أنهم محاطون بالأعداء ولذلك كانت الصين من الدول المبادرة في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) Shanghai cooperation organization والتي تساهم في التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي، حيث توفر هذه المنظمة إطاراً للتعاون والتعامل مع الحركة الانفصالية في إقليم زيبانج، والصين كانت ترى أن اقتلاع محاور الشر الثلاثة يتم من خلال التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، وخصوصاً التي لها امتداد عرقي أو ديني في أقاليم الصين كمشكلة إقليم زيبانج الإسلامي ومطالبته بالانفصال عن الصين مما سوف يفرض تهديداً خطيراً على التكامل الإقليمي للأراضي الصينية ولأمنها

(١) Zhao Hashanah. Establishment And Deratopment Shangri Cooperation Oveganization, S11s. Journal, vol 9. No. 1 February, 2002.

الجماعي، ومن ثم ترى الصين ضرورة التعاون مع الدول المجاورة في مواجهة تلك القوى في هذا الإقليم.

ب- منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين:

ركزت السياسة الخارجية الصينية على توفير الأمن لحدودها خاصة وأن الصين تتجاور مع ما يقارب واحد وعشرين دولة بحرية وبرية، ونتيجة لذلك فقد كانت القوة المسلحة هي العامل المركزي في تنفيذ أهدافهم وبناء دولتهم، وهذا ما أدى بالصين للدخول في نزاعات مسلحة في بدايات تأسيسها^(١). إلا أن التطور التكنولوجي ساهم مساهمة فعالة في تغيير تلك الاستراتيجيات فالوسائل الحديثة للمراقبة البرية والجوية والبحرية غيرت اتجاهات تلك الاستراتيجيات إلى البعد الاقتصادية وزيادة مستوى التكامل الوظيفي بين تلك البلدان

ج- تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة:

لهذا نجد أن سياسة الدفاع الوطني الصيني تتخذ مصالح الدولة الأساسية نقطة انطلاقها، وتتمسك بقوة وتستخدم بصورة كافية مرحلة الفرص الاستراتيجية الهامة في المقعدين الأولين من القرن الحالي. وتتمسك بتوحيد التنمية والأمن وترفع القدرات الاستراتيجية لدولة بجهد، وتواجه التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية باستخدام وسائل أمنية متعددة رسمياً وراء تحقيق الأمن الشامل للدولة من حيث السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية والاجتماعية.^(٢)

(١) فضة، محمد، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ٤٦-٤٧.
(٢) الكتاب الأبيض، حول الدفاع الوطن الصيني، على شبكة الانترنت

ثانياً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية

إن ضمان التكامل الإقليمي ووحدة أراضيها هي الشغل الشاغل والأساسي للصين وهو ما يواجه تهديداً من الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف، وبالنسبة للصين فإن التهديدات الثلاثة تظهر بصورة أساسية في الأنشطة الانفصالية في بعض الأقاليم الصينية. لكن القيادة الصينية انطلقت من رؤية الزعيم الصيني السابق ماوتسي تونغ وتعهده قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سليماً، وهذا ما جرى فعلاً في إعادة إقليم هونغ كونغ إلى الصين الشعبية، وكذلك موقف الصين من إعادة إقليم تايوان للأراضي الصينية وعدم إبداء القيادة الصينية أي تنازل حيالة، لدليل آخر على الدافع على أراضي الصين واعتبار ذلك من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة عليه بأي شكل من الأشكال^(١). إلا أن التطور التكنولوجي والتكامل الاقتصادي ساهم إلى حد كبير في التركيز على اقتصاد المعرفة وعلى الشركات متعددة الجنسيات مما يعني أنه لم يعد هناك ضرورة لموقع معين خصوصاً أن موقع المقر والاستثمار لم يعودا مفروضين بل يخضعان للاختبار، أي أن التطورات الحديثة في التكنولوجيا لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية وبالحيز المكاني وهذا ما أدى إلى الانقلاب في الجغرافيا السياسية^(٢)

(١) وليد عبد التامر، ماذا تبقى من تأثير ماو في صين اليوم، بحجة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، ١٩٩٨، ص (٨٥)
(٢) العامري، عصام، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، شؤون الاوسط- بيروت، العدد ٧٧، تشرين ثاني، ١٩٩٨، ص ٦١

ثالثاً: نقله دور قيادي في منطقتها الإقليمية

لتأدية دوراً فاعلاً في النظام الدولي، يقوم على تحقيق أهداف الصين وطموحاتها تسعى السياسة الخارجية الصينية لبسط نفوذها في قارة آسيا المجال الحيوي للصين، لتتطرق منها إلى باقي قارات العالم من خلال التركيز على خمس متطلبات في السياسات الخارجية الصينية، هي: (١)

١. حصولها على أسلحة متطورة تقنيا وتعزيز قدرتها العسكرية مما يعني تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين.
٢. الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجوي باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها الاقتصادية.
٣. تعزيز قدرتها على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية الداخلية أو حالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية.
٤. تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي الصيني في المناطق الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بكين والقدرة على الوصول إليها ومنها بحر الصين والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية فيه أثناء الحروب.
٥. التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول رابطة جنوب شرق آسيا :

(١) الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية وفاق تطورها المستقبلي، ص ٢٦٦ - ٢٦٧

الخلاصة والنتائج

سعت هذه الدراسة إلى معرفة اثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية بين عامي ١٩٨٩-٢٠٠٣، من خلال تحديد العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة المتمثلة بمؤشرات التطور التكنولوجي ومؤشرات السياسة الخارجية.

استخدم الباحث مجموعة من المناهج العلمية في الدراسة حيث استخدم منهج تحليل العلاقات السياسات في إطار نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، كما استخدم المنهج التاريخي لرصد ومتابعة حركة التطور التكنولوجي في الصين وتأثيرها على السياسة الخارجية الصينية. استندت الدراسة على فرضية وجود علاقة بين التطور التكنولوجي وزيادة الفئة التكنولوجية في بنية السلطة مما يعزز التغير في أهداف وأدوات السياسة الخارجية.

قسم الباحث الدراسة إلى فصلين دراسيين، تناول الأول اثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية، وبين الباحث أن تعريف التكنولوجيا يرتكز على تيارين رئيسيين: هما التيار المادي الذي يهتم بالوسيلة التي يسيطر بها الإنسان على محيطه، والتيار غير المادي الذي يهتم بالمعارف والخبرات، وأن عملية التطور التكنولوجي اختلفت باختلاف طبيعة المجتمعات التي ظهرت فيها التكنولوجيا، وامتزجت بثلاث ثورات هي (المواصلات والاتصالات، وثورة المعلومات)، وتميزت تلك الثورات بالتسارع في عملية انتشارها فبعدما احتاج اختراع التلفون إلى ٧٤ عاما للوصول إلى ٥٠ مليون مشترك، لم تحتاج الإنترنت سوى لاربع سنوات فقط. ويعود سر الدفع العميق لتكنولوجيا المعلومات من خلال تركيزه على العمل الذهني .

أما الفصل الثاني فتناول أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية ،حيث بين الباحث أن السياسة الخارجية الصينية ارتكزت في آخر مراحلها التاريخية على التيار البراغماتي،الذي أعطى الأولوية للتطور الاقتصادي والتقدم العلمي بما يتناسب مع الخصوصية الصينية،حيث تولى زمام القيادة لتتطلق الصين في تغليب البعد الاقتصادي على البعد الأيدلوجي في خياراتها،وهو ما ساهم في وضع الصين الحديث على طريق التنمية المنشودة،بعيدا عن التيار اليساري ،الذي ارتكز على البعد الأيدلوجي في خياراته التنموية

كما بين الباحث أن التطور التكنولوجي عمل على إحداث تغيرات جوهرية في محددات السياسة الخارجية ، بحيث أصبح صانع القرار غير قادر على اتخاذ أي قرار دون اخذ هذه المؤثرات بعين الاعتبار،فالتفاعلات التكنولوجية المتسارعة عملت على أضعاف العناصر المركزية للسيادة، حيث لم تعد الصين كغيرها من الدول ، قادرة على منع المؤثرات التكنولوجية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،كما سهلت التكنولوجيا من إدخال وحدات جديدة في العلاقات الدولية تعمل إلى جانب الدولة ،فظهرت الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية ،التي أدت إلى تذيب الحدود السياسية،وزيادة كثافة الروابط بين الأفراد والتواصل بينهم.

وعملت التطورات العلمية والتقنية على جعل معايير الثروة الطبيعية ليست ثابتة بل خاضعة لمتغيرات تلك التطورات ،فالفحم كان مصدر الطاقة الرئيسي أما اليوم فان البترول يمتلك الأول ومستقبلا ستحل معادن جديدة مثل اليورانيوم (الطاقة النووية) وغيرها .

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي :

أولاً: أثر التطور التكنولوجي على محددات السياسة الخارجية :

أ- العامل الجغرافي : واجهة الصين معظلة ارتباطها بحدود برية وبحرية لاحدى

وعشرين دولة مما فرض على صناع القرار السياسي الخارجي الحصول على

التكنولوجيا المتقدمة لتأمين حدودها وسيادتها، بسبب أن معظم الدول المحيطة

بالصين برية وبحرية يوجد بينها وبين الصين خلافات حدودية.

ب- عامل الموارد الطبيعية: رغم تنوع الموارد الاقتصادية في الصين إلا أن حجم

التوسع في الاقتصاد الصيني، وضخامة أعداد السكان، جعلتها في حاجة إلى

الموارد الطبيعية التي اعتبرت الخارجية الصينية قضية أمن وطني استراتيجي

وهو ما فرض على السياسة الخارجية الصينية التنوع في مصدر الموارد، وإيجاد علاقات

مستقرة مع الدول ذات الموارد الإستراتيجية بالنسبة للصين.

ج- العامل الديموغرافي: تعتبر الصين أكبر دول العالم تعداداً للسكان، وتعاني من

تباين وسوء توزيع في الكثافة السكانية مما شكل عبئاً على صانع القرار السياسي

الصيني، فالتكنولوجيا احدثت خلافاً في توزيع الكثافة السكانية بين المدن والأرياف

، وشجعت النزاعات الانفصالية للأقليات القومية الفقيرة على الحدود، وزادت من أعداد

المهاجرين سواء كانت هجرات داخلية أو خارجية. إلا أن التطور التكنولوجي ساهم في

تقليل التباينات بين الأفراد والأقاليم كما سهل من عملية الحد من عدد السكان من خلال

التنظيم الإجباري للنسل.

د- العامل الاقتصادي: ساهمت الثورة الهائلة في التكنولوجيا إلى حدوث نوع من الانفصال بين الظاهرة الاقتصادية والظاهرة العسكرية، فالقدرات الاقتصادية والقدرات التكنولوجية مكنت الصين من احتلال مركز اقتصادي مرموق دون أن يقترن ذلك بقوة عسكرية متطورة ومؤثرة. إن هذا التطور والتحديث في القطاعات الاقتصادية الصينية قد شكل تحديات جديدة للسياسة الخارجية الصينية لم تكن موجودة من قبل، مما أدى إلى إيجاد خصوصية إصلاح اقتصادي على الطريقة الصينية، وهو ما أدى إلى عقلنة السياسة الخارجية الصينية واتجاهها نحو التيار البراغماتي بعيدا عن الأيدلوجيا، كتخفيض عملتها المحلية الوطنية، وفتح جزء كبير من أراضيها لاستثمارات الشركات عابرة القومية، وانظماها للعديد من المنظمات والهيئات الدولية الاقتصادية (المالية والنقدية، والتجارية) مما ساهم في زيادة تعاونها الدولي وانفتاحها، مما استلزم وجود متخصصين في كافة المسائل واتخاذ القرارات وإشراك واسع للتكنوقراط في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وهكذا فرضت التكنولوجيا على العكس مما كان سابقا دورا متزايدا لرجال التكنولوجيا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي

ه- العامل العسكري فقد كان لتفكك الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في تغيير العقيدة العسكرية الصينية المبنية على الماوية وعسكرة المجتمع الصيني، لكن ذلك لم يمنع الصين من اتباع سياسة سلمية بعيدة عن استخدام القوة في مواقفها السياسية وفي حل النزاعات .

و- النظام السياسي الصيني المحلي والدولي: عمل التطور التكنولوجي على تعقيد وتشابك وتداخل أهداف الصين في سياستها الخارجية، الأمر الذي انعكس على صانع القرار الخارجي في الدولة، بحيث أصبح تحت تأثير هذه المؤثرات أو المعطيات الجديدة، حيث قام بفصل السياسة عن الاقتصاد، الحزب عن الحكومة، المجتمع عن الدولة، إلا أن القومية الصينية بقيت هي المحرك الأيدلوجي لسياسات الصين الخارجية.

ثانياً: أثر التطور التكنولوجي على أدوات رسم السياسة الخارجية

أ- الأداة الإعلامية

تعتبر وسائل الأعلام الحديثة الوسائل الأكثر تأثيراً من خلال توفير المعلومات المعلنة والسرية للمواطنين بحيث سعت لدفعهم للمشاركة السياسية وإيجاد الأسس الجديدة لاختيار حكاهم وممثلهم وتقييم سياستهم الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى إن تصبح اتجاهات المواطنين كثر انفتاحاً نحو الأفكار السياسية والاقتصادية والثقافية. كما أدى التطور التكنولوجي إلى إلغاء الحدود بين الدول، والاستغناء عن آليات الدبلوماسية التقليدية وذلك لظهور أدوات وأجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية، حيث لم تعد المعلومة حكراً على تقارير الدبلوماسيين أو البعثات الدبلوماسية، فبرز دور الأدوات الإعلامية في تنفيذ السياسات الخارجية للدول، حيث أصبحت الدولة تعتمد كثيراً على الوسائل الإعلامية المسموعة والمقروءة لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها المرجوة،

ب- الأداة الاقتصادية

عمل التطور التكنولوجي على إجراء تغييرات جذرية في المجال الاقتصادي، فعملت على إحلال الآلة محل العامل في المصانع، وإحلال الآلات الحديثة في العملية الإنتاجية وأدت إلى ظهور التشابكية التكنو-اقتصادية بحيث أدت إلى زيادة سرعة المعاملات المالية وتجاوزها للحدود القومية للدول على مدار الأربع والعشرين ساعة.

ج- الأداة العسكرية

أحدث التطور التكنولوجي تغييرات مهمة في تلك الأداة فبعد أن كانت قوة معتمدة على العدد في القوات المسلحة، أصبحت تستند على القوة الموجهة أو الأسلحة الذكية والتي أصبحت تلعب دوراً حاسماً في الحروب.

عملت الثورة التكنولوجية على إجراء تغييرات هيكلية واسعة على البعثات الدبلوماسية الصينية من حيث تكوينها وعملها الخارجي، فعلى صعيد تكوين البعثات فقد جرى إعادة هيكلة البعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم لكي تتناسب وتتسجم مع متطلبات المرحلة القادمة، من خلال إدخال التكنوقراط (القضاة والمهندسين والأطباء والأكاديميين) وكذلك النساء في العمل الدبلوماسي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى تراجع في نسبة العسكريين أو ممن لهم خلفيه عسكرية، وهذا أدى إضفاء البعد المدني على الدبلوماسية الصينية بدلا من البعد العسكري كذلك جرى تغيير على عمل وأسلوب البعثات الدبلوماسية،

ثالثا: اثر التطور التكنولوجي على أهداف السياسة الخارجية

من خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى إن التطور التكنولوجي لعب دورا رئيسيا فسي تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث كان في بادئ الأمر هدفا من أهداف السياسة الخارجية الصينية، حتى تستطيع الصين مواكبة التطورات العالمية التي أفرزتها الثورة التكنولوجية الاتصالية والمعلوماتية منها، ثم أصبح بعد ذلك محددًا للسياسة الخارجية، وأداة تنفيذ لها.

إن هذه النتائج تثبت فرضية الباحث في أن العلاقة بين التطور التكنولوجي وزيادة التكنوقراط في مؤسسات صنع القرار السياسي الصيني، دعمت الاستقلالية الصينية في رسم السياسة الخارجية .

المراجع:

١. أبو جرادة، بلال، سياسة الصين الخارجية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.
٢. أبو شنب، جمال، التكنولوجيا والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، عثمان، محمد و سامر، نعمة، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني أفاق تطور المستقبلية: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٣. أبو عيالة، فتحي، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٤. أدليت، ستيف، نحو رؤية جديدة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية، ترجمة محمد علي ثابت، مجلة الثقافة الدولية، العدد (١٢٢)، ٢٠٠٤.
٥. أسرار أمريكا العسكرية في قبضة الصين على الموقع الإلكتروني ٢٠٠١/٤/٣ www.Aslamonline.net
٦. أوراق صينية حضارية، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣.
٧. أسرار أمريكا العسكرية في قبضة الصين، على الموقع الإلكتروني ٢٠٠١ www.aslamonline.net
٨. أمريكا تستهلك ربع الإنتاج العالمي أنفاق العالم على النفط يقارب ٣٠٠ مليار، على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٤ www.annabaa.org
٩. بوقنطار، الحسان، العلاقات الدولية، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
١٠. بوي، روبي، الانترنت في الصين على الموقع الإلكتروني www.china.org 2001
١١. برنامج صواريخ كروز الصينية، على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٥/٦/١ www.Aslamonline.net

١٢. بوكانان، ارياءة، الاله قوة وسلطة، التكنولوجيا والانسان منذو القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ٢٠٠٠
١٣. تأثير ثورة المعلومات في المجتمع، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣ www.mokatel.com
١٤. تأثير ثورة المعلومات في المجتمع، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣
١٥. تشانغ شبة ينغ، الإصلاح السياسي في الصين بين السلطة والعدل، على الموقع الالكتروني
١٦. توفيق، سعيد حقي، مبادئ في العلاقات الدولية.
١٧. تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣
١٨. تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤
١٩. ثورة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٣. www.mokatel.com
٢٠. ثورة المعلومات والحرب المعلوماتية، على شبكة الانترنت ٢٠٠٣.
٢١. www.mokatel.com
٢٢. جنسن، لوند ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد بن احمد وآخرون ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩.
٢٣. حبيب، جاسم ، المد الأصفر قادم ، على شبكة الانترنت ٢٠٠١. www.aslamonline.net
٢٤. حداد ، ريمون ، العلاقات الدولية ، دار الحقيقة للنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٢٥. حريق ، الياس ، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط ، التعدد وتحديات الاختلاف .
٢٦. حسين ، توفيق ، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمغرافي في الوطن العربي ، النهضة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٢٧. خشم ، مصطفى عبدالله ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
٢٨. خلف ، محمود ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، دار البيضاء ، الطبعة الثانية ١٩٩٧.

٢٩. دحلان، عبدالله، أقلية الدول الصناعية العظمى تقود أول الحروب الاقتصادية على الموقع الإلكتروني ٢٠٠٥ www.alwatan.com.arabic
٣٠. دبنفلي، شن، ضرورات دبلوماسية الصينية الواقعية وتناقضاتها على شبكة الانترنت <http://www.mandiplaar.com> ٢٠٠٥/٤/١٨
٣١. رضوان، طة عبد الحليم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨
٣٢. زرنوقه، صلاح، التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٢
٣٣. زرنوقه، صلاح سالم، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، ١٩٩٥
٣٤. زاييس، كونراد، الصين عودة قوة عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣
٣٥. زهرة، عطا، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤
٣٦. سعيد، محمد السيد، مصير الايدولوجيا في السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦١)، ٢٠٠٥
٣٧. سعيد، محمد وابوعامود، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون إقليمية، المجلد (٤) عدد (٨)
٣٨. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٣٩
٤٠. سليمان، عطية، طبيعة التقدم الفني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصاد، العدد (٠٤)، ١٩٨١
٤١. سليمان، داوود و محمد، جبر، حول مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاينة ثقلها إلى الدول النامية: مجلة الفكر العربي، العدد (٧)، ١٩٩٧
٤٢. شاهين، بهاء، الانترنت والعولمة، عالم الكتب للنشر، الطبعة أولى، ١٩٩٩
٤٣. شهود، ماجد، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الثانية، جامعة دمشق، ١٩٩٢
٤٤. عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠): مركز الإمارات للبحوث والدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
٤٥. عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر

٤٦. عبد ،وليد ،ماذا تبقى من تأثير ماو في الصين اليوم ، مجلة السياسة الدوائية ،العدد(١٣٢)،١٩٩٨.
٤٧. عبد الفضيل،محمود،المعلوماتية في الوطن العربي :الواقع والافاق ،عمان،مؤسسة عبد الحميد شومان ،٢٠٠٢.
٤٨. علم الدين ،محمود ،ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية للتكنولوجيا المعلومات ،مجلة السياسة الدولية ،مجلد (٣٢)،العدد(٢٣)،١٩٩٦.
٤٩. علوان ،صلاح هادي ،نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني ،دار الحرية للطباعة ،بغداد،١٩٨١.
٥٠. عليان، ربحي ،وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم ،دار الصفا للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى،١٩٩٩.
٥١. عليوة ،السيد ،إدارة الصراعات الدولية ،النهضة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٨.
٥٢. عشرة أيام صينية، مجلة شؤون عربية ودولية على الموقع الالكتروني www.annour.arabic.internaional ٢٠٠٥/٨/٢
٥٣. غانم،سعيد محمد ،وأخرون ،التكنولوجيا المعاصرة ووسائل نقلها إلبنا،المطبعة المتحدة،عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
٥٤. فادي، خليل، تجربة الصين في مواجهة العولمة، على شبكة الإنترنت www.minshaw.com 2002-2003 All Right.Aesererd.
٥٥. فهي ،عبد القادر ، النظام السياسي الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٧.
٥٦. قراءات استراتيجية القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات الموقع الالكتروني: www.watfa.net/198.htm
٥٧. قراءات استراتيجية، دور الصين المتصاعد في العالم السياسية، منشورات مركز الدراسات المنشورات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، على شبكة الانترنت. [58.http.www.Ahram.Org.Eg](http://www.Ahram.Org.Eg)
٥٩. فريش ،محمود الرشيد ،ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية ،دار الثقافة ،الدوحة ،الطبعة الأولى ،١٩٨٦.
٦٠. كاظم: عمار مجيد، أثر التقدم التكنولوجي في نمو الإنتاج والإرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠١.
٦١. كندي ،بول ، الإستعداد للقرن الواحد والعشرين ،ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ،دار الشروق للطباعة والنشر،عمان ،١٩٩٣.

٦٢. كولار، دانيال، العلاقات الدولية، الترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، دار
الطبعة للطبعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.
٦٣. لونغمان، فيليب، الأزمات السكانية في العالم
٦٤. البان، شريف، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة والتحديات والتأثيرات الاجتماعية،
الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٦٥. الايباري، فتحي، الأعلام العالمي والدعاية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة
الأولى، ١٩٨٥.
٦٦. الجو يلي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة
السياسة الدولية، العدد (١٢٣)، القاهرة، ١٩٩٦.
٦٧. الحبيب، محمود تيمور وعلم الدين، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا
الاتصال، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
٦٨. الحموري، قاسم و البدري، صباح، أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع
الصناعي الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (١٢)، العدد (١)، عمان، ١٩٩٦.
٦٩. الخصاونة، فاديا، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية: رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.
٧٠. الدجاني، احمد صدقي وآخرون، العولمة وإثرها على المجتمع والدولة، منشورات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
٧١. الدرادكة، محمد، سياسة الصين الخارجية (١٩٨٠-١٩٩٠): رسالة ماجستير غير
منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨.
٧٢. الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان
٢٠٠١.
٧٣. الراوي، ناجح، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، العدد
(١)، ١٩٩٤.
٧٤. الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية-الإسرائيلية وأفاقها المستقبلية، مركز
المستقبل للدراسات، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١.
٧٥. الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٧٦. الزيود، حسين على إسهام التطور التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية
(١٩٨٠-١٩٩٦) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ١٩٩٩.
٧٧. السالمي، علام، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج والتوزيع، عمان، الطبعة
الثانية، ٢٠٠٠.

٧٨. السياسة الخارجية الصينية المستقلة للصين، على شبكة الانترنت www.china2004.com.cn.arabic
٧٩. الشدوح، عماد، اثر العولمة على الأقليات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤.
٨٠. الشرعة، وصفي، اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.
٨١. الصالحاني، عز الدين، ملاحظات حول التحول التكنولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩)، ١٩٨١.
٨٢. الصبح، رياض، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحريات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.
٨٣. الصين تدخل لعبة الأمن النفطي، مجلة المؤتمر، العدد ٨٧٩، ٢٨/٧/٢٠٠٥ على الموقع الإلكتروني www.info@inciraa.eon ٢٠٠٥.
٨٤. الصين تدعو إلى نظام دولي سياسي اقتصادي جديد، ومركز الأهرام الدولي على الموقع الإلكتروني.

85. [http:// www.ahram.org.eg](http://www.ahram.org.eg)

٨٦. الصين لها تأثير إيجابي على العالم، على الموقع الإلكتروني <http://www.yafa3.com.vb/sheuwthread.php>
٨٧. العامري، عصام، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، مجلة شؤون الأوساط العدد (٧٧) ١٩٩٨.
٨٨. العكش، فوزي، إدارة التكنولوجيا في الدول النامية، مطبعة صوت الخليج، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
٨٩. العوضي، نادية، الصينيون فكوا الطائفة الأمريكية على الموقع الإلكتروني www.Aslamonline.net ٢٠٠١/٤/٨
٩٠. العويني، محمد، العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.
٩١. الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام ٢٠١٠م. <http://www.Ahram.Org.Eg>
٩٢. الفيتوري، عطية، الاقتصاد الدولي، منشورات مركز بحوث العلوم والاقتصاد، ليبيا، ١٩٨٥.

٩٣. الاقتصاد الجديد... ماذا يعني؟ الموقع الإلكتروني

www.alnadwa.net/RN/Modnles.php.2005

٩٤. القضاة ،خالد ،التقنيات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والنفسية والبيئية ،دار
اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الأولى ،١٩٩٧.
٩٥. القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات الموقع الإلكتروني
www.alnadwa.net/RN/Modnles.php.2005
٩٦. الكتاب الأبيض، حول الدفاع الوطن الصيني، على شبكة الانترنت
www.google.com. ٢٠٠٤
٩٧. المشاقبة، عاهد، أثار ثورة الاتصالات و المعلومات والأعلام الفضائي الوافد من
دول الشمال على دول الجنوب :دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٩٨. المشاقبة ،عاهد ،الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب : دائرة
المكتبة الوطنية ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.
٩٩. الهيثي ،نواز ،ثورة التكنولوجيات الجديدة والنظام الاقتصادي العالمي ،مجلة
البحوث الاقتصادية ، مجلد(٧)، العدد(١-٢) ١٩٩٦.
١٠٠. الهيثي ،صبري ، الجغرافيا السياسية ،دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة
الأولى ، ٢٠٠٠.
١٠١. مارشال ويل، الديمقراطية الواقعة - الطريق الثالث، على شبكة الانترنت
تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣١م www.the arab orent center.com
١٠٢. محمد، صباح، الصين دراسة في الجيوبولتك، الجامعة المستنصرية،
بغداد، ١٩٨٤، ص(١٧).
١٠٣. محمود ،خديجة ،الاسلحة الذكية في حروب التسعينات ،حقائق عامة ،مجلة السياسة
الدولية ،١٩٩٧، العدد(١٣٧).
١٠٤. محمود ،سحنون ، النقود الالكترونية وإثرها على المصارف المركزية في إدارة
السياسة النقدية ،مجلة اليرموك، اربد ،العدد(٨٥)، ٢٠٠٤.
١٠٥. مجتمع المعلوماتية في جنوب شرقي الصين/حي شنغهاي بمدينة فوشان على الموقع
الإلكتروني ٢٠٠٤/١٢/١١ www.china today.com.cn
١٠٦. مجلي ،جمانة ،دور الإذاعة الأردنية في وصول المرأة للبرلمان ،إعمال ندوة دور
مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان ،المركز الثقافي المنكي ،عمان
،منشورات جامعة اليرموك ،١٩٩٧.
١٠٧. مصطفى ،نيفين ،السياسة الخارجية الكورية ،مركز الدراسات الآسيوية ،
القاهرة، ١٩٩٨.

١٠٨. مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١.
١٠٩. منصور، ممدوح، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
١١٠. مهنا، محمد نصر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٨.
١١١. ناصيف، يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
١١٢. نافعة، إبراهيم، الصين معجزة القرن الواحد والعشرين، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الأولى.
١١٣. ويليون، توماس، دراسات عالمية، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
١١٤. ووين، الصينيون المعاصرون (التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي)، الجزء الأول، ١٩٩٦، ترجمة عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
١١٥. يوسف، أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
١١٦. يوسف، الزعاترة، الانترنت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، مجلة الطريق، العدد (٣٣)، ٢٠٠٤.
١١٧. يوسف، منصور، مقدمة لدراسات العلاقات الدولية، جامعة ناصر، القاهرة، ١٩٩١.
١١٨. ياسين، السيد، المعلوماتية وحضارة العولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

المراجع باللغة الأجنبية

1. - Changing landscape - china telecommunication international, oct 2003 www.findarticals.com.
- 2- china human development reports.
- 3- china, Arms control and disarmament ,information office of the state council of PRC .
- 4- - Darid shambaugh, Chinese Hegemony over East Asia by 2015,www.ahram,org.eg.1997.
- 5- E.M.Hugh, Jones, Economic and Technical Change. Rasil Blake Well, Oxford,U.K.1969.
- 6- Evans. Medeiros and m. taylor fravel ,china , new diplomacy, www.ahram,org.eg.2003.
- 7- Gerald Segal, Does china Matter, foreign affairs,sep/oct99,vol78,issue5.
- 8- Gerald Segal,The Challenges To Chine'S Foreign Policy,Asian Affairs, Oct. 1990. Vol. 21. Issue 3.
- 9- Heo Mates., policies of the international system.
- 10- Jamesc.f.Wing, contemporary china, politics, an intoduction, prentice-hale international editors, third edision1999.
- 11- John v. Groner, technology and international relation. W.H. freeman and company,Sanfrensesco,1997.
- 12- - John. F. Copper, Taiwans view of U.S. China policy, vital speeches of the day, Jan 2001, vol67.issue 16 .

- 13- - K.J. Holstisk, Foreign Policy Orientations and International Rules.
- 14- Clarke, Israel's unanthonzed Arms Transfer, Foreign policy, summer 95, Issue 99.
- 15- Clark, Ian. Globalization and Fragmentation, Oxford University Press, 1997, London.
- 16- ONE child, many pensioners in china, the world January27, bank group Gerald segal, the challenges to chine's foreign policy.
- 17- peoples republics of china, china facts and fiugers,2000 new stars publishers2000.
- 18- Peter, Drysdale,Yiping, Huane, Technological Catchup and Economic Growth in East Asia and Pacific, The Economic Record,Vol. 73 No.1997.
- 19- Peter.G.Keen and Michael Cummins, "Network in Action" 'Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, 1994.
- 20- Rfaltzgraff, Jr., Robert, Policies and International System, second Edition, Philadelphia, network, The Lippinncott, 1992.
- 21- S.S.Kim,china and the world, new direction in chine's foreign relations,USA,1989.
- 22 - Technology : www.annabaa.org/nba44/.htm
- 23- Thomas M. Kane, Nuclear weapons in modernizing china www.findarticals.com, winter 2003.
- 24- Wing the woo the Economic impact of china's empire as a major trading nation.nov/dec2003.

25- World Population Datasheet ,(Washington DS : Population Reference Bureau 1997)P287

26- zhao Huasheng, Establishment and Development Shanghai Cooperation Organization. Journal. Vol.9. No. 1 February. 2002

© Arabic Digital Library-Yarmouk University